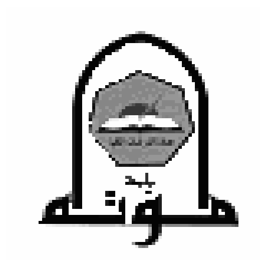


جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

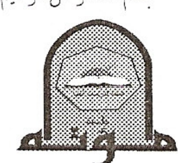
الإستراتيجية الإيرانية النووية وتأثيرها على الأمن القومي العربي 2000-2007

إعداد الطالبة
سوسن غازي الجماعين

إشراف
الأستاذ الدكتور مازن العقيلي

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية
جامعة مؤتة، 2008

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة سوسن غازي الجماعين الموسومة بـــ:

الاستراتيجية الإيرانية النووية وتأثيرها على الأمن القومي العربي 2000-2007

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية.**

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. مازن أحمد العقيلي		2008/10/23	مشرفاً ورئيسا
أ.د. عبدالفتاح علي الرشدان		2008/10/23	عضواً
د. صداح أحمد الحباشنة		2008/10/23	عضواً
أ. د. سعد سالم أبو ديه		2008/10/23	عضواً



عميد الدراسات العليا

أ.د. نضال الحوامدة

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :99-03/2372380
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 03/2
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى الشمعة التي احترقت من أجلي فأضاءت طريقي وأنارت سبيلي فاهتدى شراعي إلى بر الأمان ليرسوا على ميناء العلم والمعرفة ....

والدي

إلى أمل الوجود ...... ومهجة الروح

إلى غنوة الحياة .... وبلسم الجراح

والدتي

إلى من ساندني خلال سنوات دراستي الجامعية له مني كل الحب والوفاء

خالي علي

وإلى من سكنوا قلبي .... إخواني وأختي

أهدي إليكم ثمرة غراسكم لتباركوها حتى تكون نعم الزرع التي زرعتم وأطيب الثمار التي جنيتم

سوسن جماعين

الشكر والتقدير

لا يسعني بعد الانتهاء من إعداد الرسالة إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من ساهم معي ووقف إلى جانبي طيلة فتـــرة إعـــداد هـــذه الدراسة وأخص بالذكر

الأستاذ الدكتور مازن العقيلي

الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، حيث قـــدم لـــي كـــل النـــصح والإرشاد طيلة فترة الإعداد فله مني كل الشكر والتقدير.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقـــشة على تفضلهم بمناقشة الرسالة

وكل من ساهم في إنجاز هذا البحث المتواضع .

سوسن جماعين

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الملخص

الإستراتيجية الإيرانية النووية وتأثيرها على الأمن القومي العربي 2000–2007

سوسن غازي الجماعين
جامعة مؤتة، 2008

تناولت هذه الدراسة تحليل للإستراتيجية الإيرانية نحو امتلاك السلاح النووي حيث أن تداعيات هذا البرنامج وتأثيراته الأمنية والسياسية والاقتصادية على المنطقة العربية مما يهدد التوازن الإقليمي وسيدفع بالمنطقة إلى المزيد من التوتر وخصوصا في ظل تداعيات الحالة العراقية.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعريف بإستراتيجية إيران الخارجية ومشروعها النووي وتطوير البرنامج النووي الإيراني وسياسية إيران الخارجية تجاه المنطقة العربية، وتحليل التداعيات والمواقف وتأثير الخلاف الإيراني مع المجموعة الدولية حول برنامجها النووي الدولية والإقليمية الحالية والمستقبلية على المنطقة العربية، هل هناك إستراتيجية إيرانية سياسية وعسكرية موجهة للمنطقة العربية؟

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن نجاح إيران في إنتاج السلاح النووي سيجعلها تمتلك قدرة عالية على التأثير في حركة التفاعلات الإقليمية الخليجية، حيث إن بعض التقارير تشير إلى إن الاهتمام الإيراني بالمجال النووي يعود أساساً إلى أن تجربة حرب الخليج الثانية.

Abstract

IRANIAN NUCLEAR STRATEGY AND ITS IMPACT ON ARAB NATIONAL SECURITY 2000-2007

Sawsan Ghazi Al-jmain

MU'TAH UNIVERSITY, 2008

This study tackled the analysis of the Iranian strategy regarding the possession of the nuclear weapon, as the consequences of this program and it's political, economic, and security influences on the Arab Region may threaten the regional balance and pushes the region to more tension, especially within the Iraqi situation.

This study aims at knowing the Iranian foreign strategy and its nuclear project, the development of the Iranian nuclear program, the Iranian foreign policy towards the Arab Region, Then analyzing the position and the consequences and the effect of the Iranian dispute with the international group regarding its nuclear program on the Arab Region now and in the future.

Does the Iranian possession of the nuclear weapon forms a direct threat to the Arab national security?.

The Study reached asset of results, the most importantly was the Iranian success in producing the nuclear weapon, will make it own high capability to influence the Gulf's regional interactions movement as.

As some report pointed to the Iranian interest in the nuclear domain basically due to the second Gulf's war experience.

الفصل الأول
منهجية للدراسة

1-1 مقدمة:

تمتلك إيران من عناصر القوة السياسية والعسكرية مقومات تؤهلها دور إقليمي ومن أهم هذه المقومات الموقع الجغرافي، الموارد الطبيعية، المقومات الديمغرافية، وامتداد تاريخي عميق وتأثير معنوي متواصل على جوارها الجغرافي. وهذه المقومات في حد ذاتها تجعل إيران طرفاً في المعادلات الإقليمية وسياقات النظام الدولي المختلفة، الذي "تنفتح" عليه إيران أو "تتصادم" معه وفقاً لرضاها عن حدود أدوارها الإقليمية المتاحة لها ضمن هذا النظام. أما أنظمة الحكم التي تعاقبت على حكم إيران، وبغض النظر عن إيديولوجياتها السياسية، فقد وضعت الطموح الإقليمي لبلادها هدفاً لسياستها، ولا يستثنى من ذلك الشاه السابق محمد رضا بهلوي أو "نظام جمهورية إيران الإسلامية: الذي يحكم إيران منذ أكثر من ربع قرن، وكأن إيران لن تقبل بوضعها إلا وهي دولة إقليمية نافذة، وكأن طموحها الإقليمي هو شرعية حكومتها المحلية، وتندرج الأزمة النووية الإيرانية الراهنة في هذا السياق لأن الطموحات النووية الإيرانية هدفها الأساس تعزيز دور طهران الإقليمي في المنطقة. ولكن طموحات إيران الإقليمية تختلف عن طموحات الدول بشكل أساسي ومفصلي وهي إن مجالات التطبيق العملي لطموحات إيران تتحقق في منطقة الخليج وهي إحدى أهم المناطق في الاستراتيجيات بسبب احتياطاتها من النفط، ولذلك يصطدم الطموح الإقليمي الإيراني بمصالح دولية وبمخاوف عربية وإقليمية. ونظراً لتصاعد وتيرة التسخين للملف النووي، وهو الذي ينهض وكيلاً عن طموحات إيران الإقليمية تبدو الحسابات الإيرانية سائرة في طريق مرسوم لتحقيق هذا الطموح.

إن طموح إيران لامتلاك أسلحة غير تقليدية قد بدأ عقد الستينات من القرن الماضي حيث سعى نظام الشاه في إيران إلى تطوير قدرات إيران في كافة مجالات القوة الشاملة بما فيها الطاقة النووية ضمن جهوده لتحويل إيران إلى قوة إقليمية عظمى، وبالفعل تم إنشاء منظمة الطاقة النووية الإيرانية مع بداية السبعينات وجرى

الاتفاق مع شركة ألمانية على بناء محطة نووية ضخمة تضم مفاعلين في بوشهر جنوب البلاد وتم استثمار مبالغ طائلة، إلا أن الشركة أكملت البنية الأساسية للمشروع فقط قبل سقوط نظام الشاه.

خلال منتصف الثمانيات من القرن الماضي عاد الاهتمام النووي من قبل حكومة الجمهورية الإسلامية بعد تعثر دام سنوات وقد كان الملف النووي العراقي أحد الدوافع الكامنة وراء هذا الاهتمام، حين كانت إيران تتعاون مع دول أروبا وبعد حرب الخليج الثانية والثالثة اتجهت إيران نحو التعاون مع روسيا بالدرجة الأساس وكذلك مع الصين والباكستان وكوريا الشمالية بدرجات متفاوتة.

تخوض إيران صراعاً سياسياً مع الولايات المتحدة والدول الغربية حول حقها في امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، إن توقعات امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية سوف يؤثر على خلق حالة من التنافس الإقليمي على امتلاك أسلحة غير تقليدية خصوصاً لمواجهة امتلاك إسرائيل وإيران للتكنولوجيا الإيرانية وعدم امتلاك باقي الدول في المنطقة وخصوصاً العربية منها مما سيكون له تأثير على استقرار المنطقة. تنظر الدول العربية لتوجه إيران لامتلاك السلاح النووي بحذر وتعتبره عاملاً يهدد استقرار المنطقة انطلاقاً من حالة التنافس التي كانت وما زالت قائمة بين العرب والفرس، وبالتالي فإن امتلاك إيران للأسلحة النووية قد يساعدها على بسط نفوذها وهيمنتها على المنطقة خاصة وإن العراق بعد احتلاله عام 2003 مما جعله خارج معادلة التوازن الإستراتيجي التي ظلت سائدة مع إيران.

سنحاول في هذه الدراسة تحليل تأثير البرنامج النووي الإيراني على أمن واستقرار المنطقة العربية واحتمالات تأثير هذا البرنامج على الأمن القومي العربي والاستراتيجية العربية للتعامل مع امتلاك إيران السلاح النووي، حيث أن دول الخليج العربي أكثر تأثراً بامتلاك إيران للسلاح النووي فقد أصبح ميزان القوى في منطقة الخليج بمختلف المقاييس يميل إلى صالح إيران وعقيدة النظام السياسي الإيراني هي عقيدة توسعية مما سوف يكون له تأثير مباشر على امن الخليج العربي حيث أن منطقة الخليج تشكل البعد الأمني فيها محوراً مهماً ورئيسياً في علاقاتها نظراً لضعف النظام الأمني في المنطقة.

1-2 مشكلة الدراسة:

إن امتلاك إيران للأسلحة النووية سوف يكون له تأثير على توازن القوى في المنطقة العربية، حيث سيخلق سباق تسلح وخصوصاً في ظل الفراغ الإقليمي، وسيهدد المصالح الأمريكية في المنطقة، فهدف المشروع النووي الإيراني هو تعزيز النفوذ الإيراني والتأثير على الأمن القومي العربي. تجيب الدراسة عن التساؤلات التالية:

1. ما هي الإستراتيجية النووية الإيرانية وما هي تأثيراتها على المستوى الإقليمي والدولي؟
2. ما هي المواقف الدولية والإقليمية تجاه الأزمة النووية الإيرانية؟
3. ما هي احتمالات تأثير البرنامج النووي الإيراني على أمن المنطقة العربية؟

1-3 أهمية الدراسة:

تمثل المنطقة العربية الساحة الرئيسية لمشروع إيران الاستراتيجي فلا يمكن أن يكون هناك توسع لها في الجانب الآخر وعلى حدودها مع روسيا الاتحادية حيث أن هناك مصالح مشتركة وعلاقات بين إيران وروسيا مما ألزم النظام السياسي الإيراني للعمل على توفير عناصر القوة اللازمة لهذا المشروع وذلك من خلال امتلاك السلاح النووي الذي سيمنحها تفوقاً عسكرياً على دول المنطقة العربي مما سيشكل عنصر تهديد لها والتي تفتقر إلى وجود مشروع قومي ناجح مؤثر إقليمياً ودولياً.

من هنا تبرز أهمية الدراسة لتناولها هذا الموضوع الذي أثار جدلاً ونقاشاً واسعاً حول التأثيرات المحتملة للبرنامج النووي الإيراني على استقرا أمن المنطقة حيث تعد هذه دراسة من أولى الدراسات العربية التي تتناول التأثيرات المحتملة لهذا البرنامج على أمن واستقرار المنطقة العربية في ضوء ما تشهده المنطقة من تحولات سياسية مهمة بعد احتلال العراق وأحداث غزة.

1-4 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

أ. التعريف باستراتيجية إيران الخارجية ومشروعها النووية وتطور البرنامج النووي الإيراني وسياسة إيران الخارجية تجاه المنطقة.

ب. تحليل المواقف الدولية والإقليمية الحالية والمستقبلية من البرامج النووية الإيرانية على منطقة.

ج. تحليل مدى تأثير البرنامج النووي الإيراني على توازن القوى وأمن المنطقة العربية في هذه المرحلة.

1-5 أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الاجابة على التساؤلات التالية:

أ. هل يشكل امتلاك إيران للأسلحة النووية تهديداً مباشراً على الأمن في المنطقة؟

ب. هل يمكن أن تستخدم إيران السلاح النووي لتهديد الدول العربية لتأخذ موقعاً إقليمياً؟

ج. هل طورت إيران مشروعاً سياسياً إقليمياً يوازي مشروعها الاستراتيجي النووي بما يساعد على تعظيم حضور طهران في المنطقة السياسية وصولاً إلى تثبيت نفسها كقوة إقليمية في؟

1-6 منهجية الدراسة:

لقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام المنهج التحليلي: يركز هذا المنهج على أهمية الفهم الصحيح للتطورات الدولية من خلال التعرف على غرض وأهداف وتسلسل مصالح الدولة، والوقوف على الظواهر المتكررة في سياسات الأمم الأخرى وتحليلها.

1-7 مفاهيم ومصطلحات تستخدمها الدراسة:

المفاهيم التي ستتناولها الدراسة ما يلي:

أ. **المجموعة الدولية:** هي "الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة بما فيها مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية". (ربيع ومقلد ، 1994، ص 490)

ب. **المشروع الاستراتيجي الإيراني:** هو ذلك التوجه القائم حالياً في إيران لامتلاك عناصر القوة الشاملة، بما فيها التكنولوجيا النووية، وبناء الذات وتحقيق طموح الهيمنة والنفوذ في المنطقة وصولاً إلى مستوى قوة إقليمية عظمى يعتد بها من قبل جميع دول المنطقة. (ربيع ومقلد، 1994، ص 490)

جـــ. **الردع النووي:** ((إن إستراتيجية الردع النووي ما هي إلا نمط وقائي لها هدف منع أي عدو محتمل من التحرك عسكرياً من خلال تهديده بانتقامات نووية يتم حسابها بشكل يجعل من نتائجها المادية المحتملة تمثل خطراً غير مقبول قياساً للأهداف السياسية التي ينبغي التوصل إليها من مبادرته العدوانية)). (حقي، 2008، ص 135)

د.**مفهوم "الأمن القومي" هو**:"القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، في شتَّي المجالات في مواجهة المصادر التي تتهدَّدُها في الداخل والخارج، في السلم وفي الحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمَّن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقاً للأهداف المخططة".(ربيع ومقلد، 1994، ص 390)

ه. **مفهوم الأمن القومي العربي** ".. قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصياغة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، و الإمكانات المتاحة، والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، والتي تؤثر على الأمن القومي العربي."(ربيع ومقلد، 1994، ص 390)

و. **السلاح النووي:** ويعني ذلك الأسلحة التي تمتلك القدرة النووية في التفجير والتدمير والسلاح النووي هو سلاح للردع ويهدف إلى منع الخصم من استخدام القوة المسلحة بواسطة إظهار القوة ويستخدم الردع لضمان عدم استخدام الدول الأخرى للقوى لحل خلافاتها مع الدول الأخرى. (حقي، 2008، ص 136)

ز. **سباق التسلح:** يعني هذا المصطلح قيام أطراف دولية بتطوير أسلحتها بشكل مباشر للوصول إلى إحداث خلل في التوازن القوى في منطقة معينة، أصبحت إيران أكبر قوة إقليمية في المنطقة العربية بعد الحرب الأمريكية على العراق حيث إن إيران وإسرائيل تعد أكبر وأكثر الدول منطقة الشرق الأوسط امتلاكاً للسلاح حيث أن الميزان العسكري يميل باتجاه هاتين الدولتين وامتلاك إيران للسلاح النووي سوف يؤدي إلى سباق التسلح في المنطقة. (حقي، 2008، ص 138)

1-8 الدراسات السابقة:

من أبرز الدراسات التي تناولت موضوع السلاح النووي الإيراني والأمن القومي ما يلي:

دراسة (الخضر، 2006)، بعنوان "أثر الأسلحة النووية الإيرانية على دول مجلس التعاون الخليجي". هدفت الدراسة إلى قياس أثر الأسلحة النووية الإيرانية على أمن الخليج العربي حيث عرضت الدراسة للبرنامج النووي الإيراني وتطوره وتأثيره على الاستقرار السياسي في منطقة الخليج العربي وتأثيره على صادرات البترول، وقد خلصت الدراسة إلى أن السلاح النووي الإيراني سينبه المجتمع الدولي إلى خطورة عدم إقامة منطقة في جوانب تأكيد التوجه الإيراني لامتلاك الأسلحة النووية وخطورة نزاعها مع المجموعة الدولية على أمن الخليج والمنطقة.

دراسة (الحريري، 2007)، بعنوان "التداعيات المتوقعة للانتشار النووي في المنطقة على دول مجلس التعاون ومستقبل هذا الانتشار ومواقف دول المجلس منه" وقد عرضت الدراسة لاحتمالات وسيناريوهات المتوقعة للبرنامج النووي الإيراني

للمستوى الدولي والمنطقة العربية وبالتركيز على منطقة الخليج العربي وقد ركزت الدراسة على تأثيرات البرنامج النووي على الاستقرار الأمني في منطقة الخليج في ظل الأحداث السياسية في المنطقة، وتحديد الآثار المتوقعة للسلاح النووي الإيراني على الأمن القومي العربي في المجالات السياسية والإستراتيجية والاقتصادية والبيئية،وقد خرجت الدراسة بنتائج تؤكد أن امتلاك إيران للسلاح النووي سوف يكون له تأثير سلبي على استقرار منطقة الخليج العربي.

دراسة (الجراح، 2005) "التحولات الإستراتيجية في إيران وأثرها على الأمن القومي العربي"، وقد توصلت الدراسة إلى أن امتلاك إيران للسلاح النووي وهو سلاح ذو حدين، فهو يحقق التوازن مع إسرائيل، كونه سلاح ردع بيد دولة مسلمة ومن جهة أخرى يؤدي إلى توسع إيران في المنطقة وفرض هيمنتها على الخليج العربي والاستمرار في نهج تصدير الثورة، وقد أفاد الباحث من هذه الدراسة في تأكيد تصوراته حول الجوانب السلبية لامتلاك إيران للأسلحة النووية على الأمن القومي العربي.

دراسة (العجمي، 2006) بعنوان، "أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية"، وهدفت الدراسة إلى تغطية الخصائص الجيوستراتيجية للخليج العربي، ثم مفهوم أمن الخليج العربي، وصولاً إلى أمن الخليج في إستراتيجية القوى الاستعمارية الأولى، من حملات بحرية صينية، إلى البرتغاليين كرأس للسهم الغربي الأول، والهولنديين والفرنسيين، حتى أصبح الخليج ضمن دوائر الأمن البريطانية، وفرضهم السلم البريطاني في الخليج وقد كان المدخل بمحتواه الذي ركز على نهاية القرن التاسع عشر ضرورياً لفهم الصراعات الأوروبية على احتلال المنطقة، وقد توصلت هذه الرسالة إلى أن الخليج العربي قد مثل بتطرفه على الحدود الشرقية للوطن العربي دور متلقي الصدمة الأولى، وذلك لتوسطه جميع خطوط المواصلات الرئيسية، ما يدل على أنه كان أحد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي الدولي وقلب الشرق الأوسط، وقد حكمت المتغيرات الدولية بدرجة كبيرة منطقة الخليج العربي، إلى درجة تصل إلى فقدان الدولة الخليجية استقلالها.

دراسة (المرهون، 2005)، بعنوان "أمن الخليج بعد حرب العراق"، وهدفت الدراسة إلى أن أمن الخليج العربي له تداخلاً بين أبعاده الوطنية والإقليمية والدولية بدرجة قل نظيرها في أي نموذج آخر، وإذا كان أمن الخليج قد ارتبط عضوياً اليوم بأمن الطاقة النفطية،فأنه ارتبط قبل ذلك ولا يزال بأمن الممرات الاستراتيجية بين الشرق والغرب، وتوصلت الدراسة الى أن أمن الخليج يعد أمناً إقليمياً بالمعنى النظامي للمصطلح، أي انه يرتبط بأمن مجموعة من الدول الواقعة ضمن نطاق جغرافي محدد، فإن نمط المحددات الداخلة في صياغة هذا الأمن تدفع باتجاه تفاعله ضمن نطاق يفوق كثير حيزه الإقليمي.

إن ما يميز هذه الدراسة عن هذه الدراسات كونها تتناول تأثير البرنامج النووي الإيراني على المنطقة العربية وأن إيران وبما تمتلكه من مشروع سياسي موجه إلى المنطقة العربية سوف يكون امتلاكها للسلاح النووي مكمل لمشروعها القومي وقد بدأت ملامح هذا المشروع تبرز بعد احتلال العراق ،أن البرنامج النووي الايراني جزء من الاستراتيجية القومية الايرانية التي بدأت تظهر ملامحها بعد احتلال العراق والعمل على تصدير الثورة الايرانية ، وأن تحليل الابعاد السياسية لهذا البرنامج سوف يساعد على تطوير استراتيجية عربية قادرة على مواجهة هذا التهديدات ، إن أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها تحاول تحليل المعطيات السياسية الإقليمية والدولية وتداعيات البرنامج والأزمة السياسية للبرنامج النووي الإيراني على أمن واستقرار المنطقة التي تواجه حالة من عدم الاستقرار السياسي.

الفصل الثاني
الإطار النظري للدراسة

2-1 الاستراتيجية في العلاقات الدولية

2-1-1 تعريف الإستراتيجية

يستخدم مصطلح الإستراتيجية كأحد المصطلحات العسكرية التي تستخدم للتعبير عن فن تسيير العمليات الحربية واتخاذ كافة التدابير اللازمة لإضعاف إمكانات العدو والقضاء على الروح المعنوية لشعبه وجيشه على حد سواء، إضافة إلى شل موارده الاقتصادية وتدمير خطوط مواصلاته وقواعده الحربية إلى جانب تنسيق التعاون بين مختلف التشكيلات البرية والجوية والبحرية لإحراز النصر النهائي، وحديثاً اكتسبت الإستراتيجية بعداً سياسياً ودبلوماسياً.

ومفهوم الإستراتيجية في الإدارة يختلف بعض الشيء عن مثيله في العلاقات الدولية في الإدارة تعرف الإستراتيجية بعدة تعريفات أهمها:

تعرف الإستراتيجية بوصفها "العلم والفن الخاصان باستخدام القوة المسلحة لدول محاربة لتحقيق أهداف الحرب، أو إنها العلم والفن الخاصان بالقيادة العسكرية اللذان يتوسل بهما مجابهو عدو في معركة في ظروف مؤاتية"،وتعرف الإستراتيجية بشكل مختصر: على أنها الإدارة العامة للعمليات العسكرية، من هناك فإن الإستراتيجية هي علم خاص بالعسكريين بالدرجة الأولى ولكنها أيضاً مرتبطة ارتباطاً وثيقاً برجال السياسة والدبلوماسية،فالإستراتيجية والدبلوماسية وجهان متكاملان من السياسة. إن الإستراتيجية والدبلوماسية في نظرية وحدة السياسة الخارجية" ليست إلا الوجهان المتكاملان لفن واحد هو فن السياسة.." وفن السياسة هو فن إدارة التعامل مع الدول الأخرى على مقتضى المصالح القومية.. ومن وحدة فن السياسة تأتي فكرة تكامل الإستراتيجية والدبلوماسية فكل منهما فن يتكامل مع الآخر كمظهر من مظهري فن السياسة الواحدة.(أبو عامر، 2004، ص 89)

وقد أوضح ريمون آرون أن "الإستراتيجية والدبلوماسية خاضعتان كلتاهما للسياسة أي لرؤية المجموعة أو مسؤوليها حول المصلحة الوطنية". يضيف "أن

السياسة في وقت السلم، تستخدم الوسائل الدبلوماسية دون استبعاد اللجوء إلى السلاح من باب التهديد على الأقل. وفي زمن الحرب لا تستغني السياسة عن الدبلوماسية، طالما أن الأخيرة هي التي تقود العلاقات مع الحلفاء والمحايدين وأنها تواصل بصورة ضمنية العمل إزاء العدو، سواء التهديد بالتدمير أو بفرض حل سلمي عليه"، فالحرب كعمل من أعمال العنف ليست هدفاً بحد ذاته، إنها وسيلة لهدف أبعد وهو إخضاع طرف ما لإرادة طرف آخر والاتصالات الدبلوماسية ترمي في نهاية المطاف إلى إقناع أحد الأطراف بعمل ما يرغب فيه طرف آخر".(ربيع، مقلد، 1994، ص 495)

فالإستراتيجية الدبلوماسية: تعني مجموعة الأساليب والطرق التي تطبقها وزارة الخارجية مباشرة أو بواسطة ممثليها الدبلوماسيين في سبيل تحقيق هدف معين، ويراعى فيها اختيار الوقت المناسب والطريقة الملائمة لاتخاذ مبادرة أو التقدم باقتراح أو إصدار بيان يتضمن التأييد أو الاستنكار أو التريث في الإجابة عن موضوع ريثما تتجلى الحقائق وتستقرالظروف، أو ربما عدم الإجابة بتاتا، أو كشف الستار عن معلومات خفية، أو التسويف والمماطلة، أو اللجوء تارة إلى المسايرة والمهادنة وطورا إلى التحذير والتنبيه، أو القيام بحملة إعلامية واسعة أوعقد اجتماع قمة، أو دعوة شخصية أو هيئة رسمية والمبالغة في تكريمها وغير ذلك من الأساليب التي تلجأ إليها وزارة الخارجية لتلبية أهداف الدولة شريطة أن يراعى فيها أحكام القانون الدولي وقواعد الأخلاق الدولية.(ربيع، مقلد، 1994، ص 392)

وكل مستويات القوة الدبلوماسية على النحو السابق يمارس مستنداً إلى مستوى يقابله من درجات قوة الدولة الفعلية يرجع له النجاح في تحقيق أهدافه، وهكذا فإن الدبلوماسية والإستراتيجية أداتان لسياسة واحدة، ورغم أن الأولى تعمد عموماً إلى الإقناع والثنية تقوم على الإكراه، إلا أنهما ترميان إلى تحقيق هدف واحد وهو التأثير في إرادة دولة ما كي تستجيب لإرادة دولة أخرى، والإستراتيجية العسكرية في أعلى مستوياتها تأتي بعد الإستراتيجية الكلية أو ما يطلقون عليها الإستراتيجية القومية مباشرة، وفي المجال العسكري تنقسم الإستراتيجية العسكرية إلى أهداف الحرب، غايتها النهائية قهر العدو وتجريده من سلاحه وفرض إرادة

الطرف المنتصر عليه.وتأتي الإستراتيجية العسكرية لتضع تخطيط استخدام القوة العسكرية لبلوغ الغاية التي تم تحديدها، فتربط الإستراتيجية العسكرية بالحرب وهي توائم بين الوسائل العسكرية مدعمة بالوسائل الأخرى لتحقيق الأهداف السياسية للحرب. (أبو عامر، 2004، ص 137)

أما الإستراتيجية السياسية فتعني: ذلك التوجه السياسي الذي تدين به الدولة في صياغة معطيات سياستها الخارجية، كلن تدين بالحياد التام، أو باليحاد الإيجابي أو تنطوي تحت لواء أي من المعسكرين الشرقي أو الغربي كما حدث في المرحلة السابقة من العلاقات الدولية، أو ترجح صيغة العزلة فيما يعرف "بإستراتيجية العزلة"، العزلة تعني حداً أدنى من الانخراط في الشؤون الدولية وعلاقات دبلوماسية وتجارية في أضيق نطاق العزلة السياسية إلى أن كلا من الأمن والاستقلال يتحققان بصورة أفضل في حالة الابتعاد عن العالم الخارجي بأخطاره وتهديداته.(ربيع، مقلد، 1994، 395)

يعرف التكتيك الإستراتيجي عادة على أنه: مجمل العمليات التي تقوم بها الدولة للوصول إلى الهدف الإستراتيجي، وعندما يؤدي استخدام أداة الحرب إلى معركة حقيقية فإن الاستعدادات التي تتخذ لإعداد مثل هذا العمل وتنفيذه تشكل ما يسمى "التكتيك". ويمكن الفصل بين الإستراتيجية والتكتيك نظرياً أثناء الحديث بينما يتعذر ذلك في الأمثلة العملية نظراً لتشابكهما وتأثير كل واحد منهما على الآخر ومن الصعوبة بمكان تقدير لحظة انتهاء الحركة الإستراتيجية وابتداء الحركة التكتيكية، إذ لا يختلف أحدهما عن الآخر إلا في المستوى. ويشمل التكتيك مدى المعركة، ولا تقفل الإستراتيجية على حدود هذا الحقل فحسب، ولكنها تسعى إلى إقلال المعارك إن أمكن. (هارت، 1978، ص 53)

إن كلمة هدف هنا قد لا تكون دقيقة الاستخدام لأنها تعطي معنى مزدوجاً مادياً وجغرافياً، فهناك فرق بين الهدف السياسي والهدف العسكري المختلفين عن بعضهما رغم ارتباط أحدهما بالآخر. وليس الهدف العسكري سوى وسيلة لخدمة غاية سياسية، ولكن يجب أن تتطلب السياسة هدفاً عسكرياً يمكن الوصول إليه عملياً. ومن الأفضل استعمال كلمة غاية عند التحدث عن الخطة السياسية الكبيرة

وكلمة هدف عسكري عند الحديث عن الطريقة التي تستخدم بها القوات المسلحة لصالح السياسة.(هارت، 1978، ص 53)

2-1-2 تعريف النزاع الدولي:

تعتبر النزاعات الدولية أحد أهم القضايا التي تهتم بها الدول عندما تضع معاييراً لسياستها الخارجية، كي لا تحدث بينها وبين غيرها من أشخاص المجتمع الدولي خلافات، لأن العلاقات فيما بينها لا تبقى مستقرة وذلك بسبب تعارض مصالحها القومية، وبذلك تدخل الدول في دائرة من النزاعات السياسية أو القانونية قد تؤدي في أحيان كثيرة إلى الحرب، وهذا ما تحاول الدول عادة تجنبه، ولهذا وبإرادة الدول مجتمعة تم وضع مبادئ وأسس عن طريق ميثاق الأمم المتحدة أرست قواعد متينة في مجال العلاقات الدولية تقوم على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين أعضاء الأمم المتحدة، وإنماء العلاقات الودية بين الشعوب والدول بناء على احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب، وأكدت على أن الأعضاء مطالبون بحل نزاعاتهم الدولية التي تنشأ بينهم بالطرق السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر.

يصعب عملياً وضع تعريف دقيق لمفهوم النزاعات الدولية، بسبب صعوبة تعريف النزاع، فمصطلح النزاع بحد ذاته يشبه كثيراً المصطلحات الأخرى التي تتميز بعدم الوضوح، إلا أننا يمكن أن نفسره على أساس معين، الأول بالمعنى الواسع الذي يعني عدم الاتفاق في القانون الدولي، أي اعتباره نزاعاً من وجهة النظر القانونية، أو كنزاع بين مصالح الأطراف المتنازعة، الثاني، بالمعنى الضيق الذي يعني أن أحد أطراف النزاع يتقدم بادعاء خاص يقوم على أساس خرق القانون في الوقت الذي يرفض فيه الطرف الآخر هذا الادعاء.(Sorensen, 1968،p75)

ويعرف النزاع في العلاقات الدولية "على أنه توتر بين دولتين، أو بين عدة دول، أو بين دولة وعدة دول، أو توتر في العلاقات الدولية كنتيجة للتغيير الجذري الذي حصل داخل دولة أو داخل عدة دول". (حماد، 1997، ص 45) أو أنه خلاف

ينشأ عندما يكون هناك ممثلون لوحدتين أو أكثر يسعون إلى أهداف متعارضة فيما بينهم.(Frens & Newuham, 1999)

كما أن هناك تعريفاً قد ربط مجموعة من العناصر الأساسية لوصف الحدث للنزاع، ويعرف النزاع بأنه خلاف ينشأ بشأن مسألة تتعلق بالقانون الدولي أو بوقائع معينة، أو هو تنازع يتعلق بوجهات نظر قانونية أو بالمصالح بين الأطراف، أما العناصر الأساسية فهي:

أ- أن يكون موضوع النزاع متعلقاً بوقائع معينة أو بمسألة في القانون الدولي العام.

ب- أن تكون هناك ادعاءات معينة تبرز هذا النزاع، وأن تقدم هذه الادعاءات بوساطة أشخاص مفوضين من قبل دولهم.

ج- أن تدفع الدولة أو الدول التي قدم ضدها الإدعاء أو الاحتجاج بعدم صحة ما ورد.(الرشيدي، 1993)

نستنتج من التعريفات السابقة أن النزاع يعد نزاعاً دولياً إذا كان بين دولتين على مسألة من مسائل القانون الدولي العام، وعليه فالنزاعات التي تحدث بين أفراد من دول مختلفة لا تعد نزاعات دولية لأنها تخضع لأحكام القانون الدولي الخاص، وإن كان بعض النزاعات تؤدي إلى خلافات بين الدول التي يتبعها أولئك الأفراد، وبذلك تتحول من نزاعات شخصية إلى نزاعات دولية تأخذ صفة النزاع الدولي.

2-1-3 إدارة الأزمة الدولية:

يحفل أدب العلاقات الدولية والسياسة الدولية المعني بدراسة الأزمة، بالعديد من الجهود الفكرية التي تحاول أن تعطي تعريفاً محدداً للأزمة. فقد جاء في قاموس المصطلحات السياسية، إن الأزمة الدولية، مصطلح يستخدم للدلالة على حدوث خلل جسيم في العلاقات الطبيعية بين الدول ذات السيادة بسبب عجزها عن حل نزاع قائم بينها، وأن الأزمة قد تتمثل في النشاط، أو الأنشطة الرسمية الرامية إلى تهديد وجود الدولة أو مصالحها الجوية.

ويعرف أوران يونك الأزمة، بأنها تداع سريع للأحداث يؤدي إلى تنشيط عناصر عدم الاستقرار في النظام الدولي أو في نسقه الفرعية على نحو غير مألوف يزيد من احتمالات اللجوء إلى العنف. (Jervis, 1976)

أما لاتشير بوتشان فيشمل تعريفه، الازمة وإدارتها معاً بقوله إنها حدوث تحد متعمد يقابله رفد فعل مدروس. وفي هذه العملية يسعى كل من طرفي النزاع إلى توجيه الأهداف لصالحه ويشمل النطاق الزمني للأزمة حدوث التحدي وصدور القرار لمواجهته وتأثير هذا القرار على الخصم ورد فعله عليه. (William, 1977 ,p37)

ويذهب كورال بيل إلى تعريف الأزمة بأنها وصول عناصر الصراع في علاقة ما إلى المرحلة التي تهدد بحدوث تحول جذري في طبيعة هذه العلاقة مثل التحول من السلم إلى الحرب في العلاقات الطبيعية بين الدول والتفسخ في علاقات التحالف والتصدع في تماسك المنظمة الدولية.

إدارة الأزمات الدولية:

تعددت الدراسات التي تناولت عملية إدارة الأزمة، كما تنوعت في تناولها لمختلف أبعاد هذه الإدارة والوسائل، أو الأدوات المستخدمة فيها. وقد قاد هذا التنوع في التعامل مع مفهوم إدارة الأزمة، وكما يذهب (جلن سنايدر) إلى أن هناك شيء من الغموض وعدم الاتفاق حول تحديد مدلولات المفهوم، مفهوم إدارة الازمة. فضلاً عن ذلك فإن تطبيق المبادئ العامة على أزمة ما قد تختلف نتائج تطبيقها على الوضع النوعي، الفريد والتميز لأي أزمة جديدة.

ويذهب (جونثان روبرتس) على أن إدارة الازمة تعني (قدرة أحد أطراف النزاع على إقناع خصمه أو خصومه، بصدق عزمه على تصعيد النزاع لحملة (أو لحملهم) على التراجع عن تصدير الازمة تجنباً للمساس بمصالحه).

يذهب التعرف المبسط والمجرد لمفهوم الإدارة، إلى كل المبادئ والقواعد التي يمكن من خلالها، أو بواسطتها، السيطرة على موقف ما بغية الحد من احتمالات تطوره إلى مستويات خطيرة. وبهذا المعنى، نكون قد اقتربنا من

طروحات (الكسندر جورج) عندما عرف الأزمة بأنها تعني (تلك القواعد المنظمة لحركة الأطراف بهدف السيطرة على إحداث الصراع في الأزمة وتخفيف حدتها حتى لا نصل إلى حد انفجار العنف الشامل أو الحرب).(Jamse,1988,p57)

أن إدارة الأزمة تشمل سعي صناع القرار لدى كل من أطرافها، إما إلى ممارسة الضغط بشكل مرن وحكيم، أو سعيهم إلى التعايش والتوفيق دون أن تتحمل دولهم تكلفة أو خسائر عالية، أو أن صناع القرار يسعون إلى المزاوجة بين أدوات الضغط وأدوات التوفيق (المساومة) معاً، وهو الأسلوب الأكثر اقتراباً من الواقع عند معالجة أزمة ما.

وبهذا، فإن إدارة دولة ما لأزمة ما تعني، استخدام هذه الدولة لمختلف أدوات المساومة، الضاغطة منها والتوفيقية على نحو يعزز سياستها، ويضعف سياسة الخصم، أو على الأقل، يقلل خسائرها إلى أدنى حد ممكن. والأدوات الضاغطة في إدارة الأزمة هي، تلك التحركات والتكتيكات التي ترمي إلى إظهار الحزم وتمسك طرف من الأطراف بمصالحه إزاء الخصم بالتهديد، أو استعمال القوة بأشكالها المختلف، وفرض أرادة طرف على طرف آخر. بمعنى أن الأدوات الضاغطة هي كل التحركات التي تقوم بها الدولة للضغط على الخصم كي يقبل مطالبها ويمتثل لإرادتها. والتحركات الضاغطة المباشرة هي، التحركات الفعلية التي تختارها الدولة وتعني أنها بدأت فعلاً عملية تصعيد فعلية. ومن أمثلتها التحركات أو العمليات التصعيدية التي تزيد من درجة العنف في سلوك الدولة تجاه الخصم، مثل الحصار البحري، أو ضرب سفينة مدنية أو عسكرية لخصم، أو توجيه ضربات عسكرية محدودة ضد بعض أهداف الخصم. التحركات التصعيدية بهذا المعنى، تؤشر لنا المواقف الحازمة التي تأخذ بها الدولة وتعبر عن التزام بالتشدد وعدم الإذعان. هذه التحركات تعني أيضاً، أن الطرف المبادر بها يكون قد مرر المبادرة إلى الخصم، أي أنه نقل عبء اتخاذ قرار بدء أعمال العنف إلى الخصم. ومن أمثلة هذا النوع من التحركات، الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة حول كوبا، كرد فعل على إقدام السوفيت بوضع صواريخهم فيها عام 1962. فالتحركات الضاغطة المباشرة

هي أساساً تحركات مادية ملموسة، تتمثل بتحريك أدوات القوة العسكرية أو الاقتصادية.(ربيع، مقلد، 1994، ص393)

الإستراتيجيات التي تتبعها إيران لتمرير برنامجها النووي

تطبق إيران مجموعة من الإستراتيجيات بصورة مرنة في تعاملها وتفاوضها مع الدول الأخرى وتأخذ بالاعتبار المتغيرات السائدة في المنطقة والعالم عند تطبيق هذه الإستراتيجيات في محاولة الاستفادة من هذه المتغيرات لتسخير إيجابياتها لخدمة الأهداف الإيرانية، وكذلك تلافي السلبيات التي قد تلقي بظلالها على إيران وهذه الإستراتيجية الآتي: (عنتر، 2008)

أ) **إستراتجية التحفيز الذاتي:** والتي تهدف إلى تأكيد دور إيران الإقليمي وضرورة أن تضع الأطراف الأخرى موقف إيران في حساباتها عند اتخاذ أي قرار يتعلق بالمنطقة، ومثال ذلك تأكيدها على الاشتراك في وضع الترتيبات الأمنية للخليج العربي والعراق.

ب) **إستراتيجية المساومات:** التي تهدف إلى التوسع في المناورة السياسية من أجل تحقيق أعلى درجة من الربحية، وقد نفذت إيران هذه الإستراتيجية للحصول على تنازلات ضخمة من العراق أبان احتلال الكويت مقابل اتخاذها موقف الحياد، وتنفذ هذه الإستراتيجية الآن في مفاوضات الملف النووي.

ج) **إستراتيجية التصلب:** وهذه الإستراتيجية تمثل السمة الدائمة للفكر الإستراتيجي الإيراني، وتهدف من خلالها تأكيد الذات الإيرانية واستقلال قرارها، وتبدو واضحة من خلال تعاملها مع المجموعة الدولية خلال مفاوضات ملفها النووي.

د) **إستراتيجية التبني:** وهذه الإستراتيجية خاصة بمدى الالتزام بالشرعية الدولية، وتستخدم إيران هذه الإستراتيجية عملا بمبدأ (التقية) المعروف في المذهب الشيعي، وهو يعني الرضوخ للأمر الواقع وإبداء غير ما هو مخفي لحين مرور الأزمة تم تصعيدها مرة أخرى في الوقت المناسب الذي يضنمن تحقيق الهدف بأقل الخسائر وهو ما تفعله عندما تماطل في مفاوضات الملف النووي.

مسارات التحرك الدبلوماسي الإيراني لإدارة مفاوضات الملف النووي:

رغم صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1737) في 2006/12/23 والذي ينص على فرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية على إيران، إلا أن مستجدات الأوضاع الإقليمية والدولية خلفت العديد من أوراق الضغط للجانب الإيراني والتي تستخدمها ضد الولايات المتحدة وذلك من خلال تحرك الدبلوماسية الإيرانية عبر المسارات السياسية والتفاوضية التالية: (عنتر، 2008)

1) **التمسك بامتلاك التكنولوجيا النووية:** عملاً بما جاء في معاهدة حضر انتشار الأسلحة النووية التي تجيز استخدامها للأغراض السلمية، مع التهديد بالانسحاب من هذه المعاهدة عند استمرار الضغط عليها وبالتالي وقف تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنع دخول المفتشين الدوليين إلى إيران وهذا ما فعلته في بداية عام 2007.
2) **التهديد باستخدام سلاح النفط:** تحتل إيران المركز الرابع في تصدير النفط العالمي، حيث تقدر صادراتها (2.7) مليون برميل يوميا، وقد جاء هذا التهديد على لسان كبير المفاوضين الإيرانيين في الملف النووي علي لارجاني يوم 2006/8/7 لتحذير أي دولة تفرض عقوبات على إيران بسبب أنشطتها النووية، بأنها ستتلقى ردا موجعا من رابع أكبر دولة مصدرة للبترول في العالم.
3) **الحديث باستمرار عن ازدواجية المعايير:** خاصة في التعامل مع الملف النووي الإيراني والملف النووي الإسرائيلي من قبل الدول العربية، وذلك بعدما أصدر مجلس الأمن القرار (1696) يوم 2006/7/31 حيث قارن السفير الإيراني في الأمم المتحدة بين حق إيران كدولة موقعة على معاهدة حضر الانتشار النووي في امتلاكها برنامج نووي سلمي وإسرائيل التي حصلت على اتفاقيات سخية للتعاون النووي بعدما تضاعفت ترسانتها النووية ولم توقع على هذه المعاهدة.**استثمار الظروف الإقليمية:** من أقوى الأوراق التي تملكها طهران حاليا الورقة العراقية، فهي تعتبر الولايات المتحدة عاجزة عن التقدم في العراق مقابل اتساع نفوذها بين أغلبية الشيعة

العراقيين، وكذلك ورقة حزب الله في لبنان الذي خاض المنازلة الأخيرة مع إسرائيل نيابة عن إيران خلال شهري تموز وآب عام 2006، لذلك نجد الرئيس الأمريكي يأمر قواته باستهداف الوجود الإيراني في العراق، بعد أن تم احتواء حزب الله ودفعه بعيدا عن الحدود الإسرائيلية وإحلال قوات اليونفيل بدلا عنه على ضوء القرار رقم (1701) **تستخدام سياسة مزدوجة في التحاور مع دول الجوار الخليجي والدول العربية الأخرى:** من خلال جولات مسئولي السياسة الإيرانية في هذه الدول لكسب حيادها وعدم تعاونها مع الولايات المتحدة، وهي سياسة ذات وجهين، وجهها الأول: سياسة الترغيب والتطمين بأن دول الخليج والدول العربية الأخرى غير مستهدفة إيرانيا، والوجه الثاني: سياسة الترهيب من خلال إظهار الحزم والقوة والتهديد بأن الصراع مع الولايات المتحدة سيزعزع استقرار المنطقة وأن الضرر لن سيصيب إيران فقط بل سيصيب الجميع.

4) **توسيع دائرة نفوذها** الدولي: من خلال استغلال عضويتها في المؤتمر الإسلامي لدعم حقها في الحصول على التكنولوجيا النووية وكذلك التنسيق والتعاون مع الدول المعادية للولايات المتحدة لتوسيع دائرة التحالف ضدها ومنها زيارة الرئيس الإيراني قبل نهاية عام 2006 إلى فنزويلا للتنسيق مع الرئيس شافيز في سياسة رفع أسعار النفط. (عطية، وآخرون، 2003)

5) **الإبقاء على تفاعلها مع حلفائها الأصليين:** خاصة روسيا التي تربطها مع إيران مصالح إستراتيجية وهذا ما عكسه زيازة رئيس مجلس الأمن القومي الروسي في بداية عام 2007 إلى طهران وتأكيد التزام روسيا بإكمال محطة بوشهر النووية في موعدها وتأييد روسيا مقترح البرادعي إيقاف متزامن لتخصيب اليورانيوم والعقوبات الدولية الصادرة بموجب القرار رقم (1737) لإعطاء متنفس آخر إلى إيران ومجال للمماطلة والتطويل وبالنتيجة التحايل على العقوبات الدولية.

6) **تبني مفهوم الاستنزاف التفاوضي:** حماية المشروع النووي وعدم تعريض الأمن للخطر مع الاستمرار في تطوير البرنامج النووي لكسب الوقت في

مهمة الوصول إلى نقطة اللاعودة في هذا البرنامج النووي وتحقيق الاكتفاء نوويا مع السيطرة على دورة الوقود النووي، إضافة إلى الحصول على أعلى المكاسب السياسة والاقتصادية.

7) **اعتماد إستراتيجية خلط الأوراق:** أي الجمع بين اعتماد منهج التشدد في الخطاب الرسمي الإيراني والذي تمثله تصريحات الرئيس أحمد نجاد تجاه الغرب وإسرائيل والتمسك بالبرنامج النووي، وبين منهج التفاوض والاستعداد للتعاون الذي يعبر عنه مستوى آخر من المسؤولين الإيرانيين، إضافة إلى اللعب على التناقضات في المصالح بين القوى الفاعلة في اتخاذ القرارات الدولية، كل ذلك يجعل إيران تحتل موقع قوة في المفاوضات وتتقدم بخطوات لإنجاز المزيد من عمليات تخصيب اليورانيوم وتدعيم وجودها في المنطقة كقوة إقليمية مؤثرة.

إن إيران استمرت صامدة أمام الضغوط والتهديدات الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية وإدارة المفاوضات مع الترويكا الأوروبية بندية وثقة، والسبب في ذلك أنها تستند على عوامل قوة وظفتها لصالحلها ومنها: (عطية، وآخرون، 2003)

أ) إن الولايات المتحدة الأمريكية، ورغم تسريب معلومات عن تخطيطها لضربة عسكرية لأهداف إيران الإستراتيجية ومنشآتها النووية، ألا أنها حسب وجهة النظر الإيرانية ستفكر أكثر من مرة قبل توجيه هذه الضربة، لأن نتيجها ستكون التأثير الكامل على ضخ النفط من منطقة الخليج العربي وبالتالي أحداث انهيار في الاقتصاد العالمي.

ب) تضع إيران نفط الخليج العربي وأمن إسرائيل رهينة في مواجهة أي عمل عسكري ضدها.

ج) تعتبر إيران القوات الأمريكية في العراق رهينة للانتقام منها وستحرك أتباعها وعملائها في العراق ضد هذه القوات مع بدء الضربة، إذا لم تدفع قوات الحرس الثوري لاجتياح العراق.

د) تملك إيران أوراق أخرى ضد إسرائيل، وهي حزب الله في لبنان وحركة حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينية، حلفائها، الذين سينفذون أدوارهم في التعرض على إسرائيل.

هــ) تتوقع مساندة تنظيم القاعدة والمنظمات الجهادية الإسلامية من خلال تعرضها للمصالح الأمريكية والأوروبية في العالم.

و) تستند على خبرة كوريا الشمالية في توسيع دائرة الخطر عند حصول أي عدوان عسكري ضدها.

ز) تحرص على استعراض القوة بين حين وآخر كنوع من العمليات النفسية الموجهة إلى دول الخليج وإسرائيل والولايات المتحدة ودول العالم بالكامل.

2-2 تحليل الأزمة الإيرانية من منظور نظريات العلاقات الدولية

2-2-1 مستويات الردع في الأزمات الدولية

من المعروف أن العلاقة بين القدرة التدميرية والتأثير الردعي لطرف ما تكمن في ردع العدوان على عدة مستويات، وفي حالة كون التهديد الرادع ناجحاً فإن الخصم سيجبر على الأحجام عن إنتهاج سلوك معاد وتجعله يؤمن بأنه إذا ما اختيار هذا السلوك فإنه التكاليف الباهضة ستقع عليه، ومن ناحية اخرى يمكن استخدام التهديد على نحو أكثر إيجابية لجعل الخصم إما أن يتخلى عن سلوكه أو أن يعدله بطريقة أكثر توافقاً مع أفضليات الطرف الرادع، ومن الطبيعي فإن حساب الخصم للأرباح والخسائر المحتملة يعتمد بشكل كبير على إدراكه لمصداقية وعقلانية الطرف الرادع. (دورثي، 1985)

لقد انقسم الفكر الاستراتيجي في تفسير العلاقة بين الردع والأزمة الدولية، فقسم يرى ضعف فاعلية الردع أثناء الأزمات ويبررون ذلك على أن موقف الآزمة يتسم بتهديد عال ولهذا إن قابلية صناع القرار في الاستجابة للتهديدات والتحذيرات الهادفة للردع تكون قليلة.

أما القسم الآخر فيربط الردع بموقف الأزمة حيث التهديدات الشديدة والتوتر والوقت القصير، لذا فإن سياسة الردع وفاعليته تكتسب أهمية خاصة بعكس المواقف

التي ينخفض فيها التوتر والعداء حيث لا تكون هناك ضرورة لأي ردع بسبب عدم وجود نية الهجوم، ولغرض فهم استراتيجية الردع ومدى فاعليتها في تعزيز حرية السلوك السياسي الخارجي، ومن أجل فهم مدى إمكانية عمل قوانين الردع في وقت الأزمات فلا بد من التعرف على مستويات الردع المختلفة التي تتحدد بمدى تطور تكنولوجيا الحرب وبمجمل التطور العام لقوى المجتمع السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية بصورة عامة، والتساؤلات التي تثار هنا وضمن التوازن العسكري، هل من المفيد أن يكون طرف ما متفوقاً على الصعيد النووي أم على الصعيد التقليدي؟ هل يعمل التفوق التقليدي مثلاً على جعل الأمور أكثر سهولة بالنسبة للدولة لمواجهة الأزمة؟ وهل التفوق النووي يمنح تهديدات التصعيد مصداقية أكثر أثناء الأزمات. (دورثي، 1985)

2-2-2 نظرية اللعب

تقوم هذه النظرية على وجود تشابه بين ألعاب التسلية التي تستعمل على وضع إستراتيجية وبين كثير من مواقف الحياة الواقعية التي يدرسها المتخصصون في العلوم الاجتماعية. ومن خلال هذا التشابه يمكن نقل هذه الألعاب إلى دراسة في الرياضيات والاقتصاد ثم انتقلت إلى العلاقات الدولية وكان من أوائل المساهمين في تطويرها في العلاقات الدولية مارتن شوبيك وأوسكار مورغن ستيرن وكارل دويتش. إنها تطبيق خاص للمنهج السلوكي وتعني هذه النظرية بدراسة سلوك لاعبين أو أكثر في علاقتهما المتبادلة حول قضية تهم كليهما، إن جوهر النظرية لا يقوم على وصف سلوك اللاعبين فقط، ولكن معرفة السلوك الأمثل لكل لاعب في مواجهة ردود الفعل المتوقعة من جانب خصمه. ويتمثل السلوك الأمثل لكل لاعب في محاولة تعظيم المكاسب إلى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر إلى حد ممكن. (ربيع، 1978)

إنها نظرية إستراتيجية لاتخاذ القرارات في مواقف النزاع أو الصراع وهدفها ترشيد الاختيار من بين البدائل القرارية المختلفة التي تعززها المواقف الصراعية. وهي كما يرى أصحابها تعالج صراعات المصالح كلعبة في الإستراتيجية وهي

بوصفها أداة للتحليل تنطبق على كل أشكال الصراع السياسي وعلى صراعات السلم والحرب بصفة خاصة. أنها طريقة رياضية لدراسة بعض جوانب عملية اتخاذ القرارات و لا سيما، في المواقف التي تغلب عليها صفة الصراع أو التعاون، ويتطلب هذا الأمر تعيين قيم عددية للنتائج المحتملة أو العوامل الحاسمة وهذه القيم تحكمية في كونها تعين الأوزان التي قد تمثل أولويات الأطراف في اللعبة. ورغم ذلك فإن نظرية اللعبة تعرض الخيارات بطريقة معقولة ويمكن أن تكون وسيلة ذات قيمة في إدراك أخطار أي حالة نزاع. (مقلد، 1983)

تمثل نظرية اللعب شكلاً معيناً ومثيراً للجدل من نظرية اتخاذ القرار، فالبعض يعتبر نظرية اللعب عملية غير مجدية وهو ناتج عن جهلهم بها، أما البعض الآخر وهو المفتون بهذه النظرية فلا يدرك جيداً المشكلات المترتبة على تطبيق هذه النظرية على النظام الاجتماعي ويحاول أن يصور لنا النظرية بأن لها القدرة التامة في الإجابة على التساؤلات التي تطرحها عملية صنع القرار. (كانتور، 1989)

وقد عرف فون نيومان الذي ساهم في وضع هذه النظرية بأنها "مجموعة من العمليات الرياضية التي تهدف إلى إيجاد حل لموقف معين يحاول فيه الفرد جاهدا أن يضمن لنفسه حداً أدنى من النجاح عن طريق أسلوبه في المعالجة رغم أن أفعاله وأسلوبه لا تستطيع تحديد نتيجة الحدث بشكل كامل وإنما مجرد التأثر فيه". كما يعرف مارتن شوبيك نظرية اللعبة بأنها "طريقة لدراسة صناعة القرار في حالات الصراع". وكما يقول توماس شلينج بأن هذه النظرية معنية بأوضاع يكون السلوك الأفضل لكل طرف معتمدا على قدرته على توقع ما سيفعله الطرف الآخر وهذا يعني التمييز بين ألعاب إستراتيجية وألعاب الحظ". (فون، 1986، ص 76)

وقد بنى شيلنج وشوبيك وغيرهم تصوراتهم في هذه النظرية على الأسس التي وضعها جون فون نيومان وأوسكار مورجسستون، ومعروف أن نيومان عالم رياضي بينما الآخر عالم اقتصادي، وقد قاما بتحليل مختلف الاستراتيجيات التي يمكن أن يتبعها اللاعب (الطرف) وحاولا أن يقدما صياغة نظرية رياضية للنتائج المترتبة على كل حركة ثم اختيار الحركة التي توفر أفضل النتائج أو ما يسمى بالاستراتيجية المثلى. (كانتور، 1989، ص 113)

وتقوم نظرية اللعب على نوع من التفسير العقلاني المجرد الذي يجمع بين المنطق والرياضيات، ولذا فالنظرية تقوم على أساس تحديد السلوك العقلاني الذي يمكن اللاعب من الفوز ولكنها لا تتناول ما يسلكه فعلاً، إذ أن الأفراد قد يتصرفون بشكل متناقض وغير عقلاني في بعض الأحيان وقد استخدم أنصار النظرية السلوك العقلاني على أساس أنه الأكثر قدرة على جعل النظرية أصلح للتفسير، ولو افترضنا- جدلاً- أن كل سلوك إنساني هو سلوك سيكولوجي فإن ذلك ينفي وجود أي نظرية للعب أو لأي ظاهرة اجتماعية، ولذا فإن نظرية اللعب تقدم لنا نفسها في إطار الصياغة التالية "إذا أراد الناس في وضعية معينة أن يحققوا الفوز- للحصول على هدف معين يسعى طرف آخر لمنعهم منه- فإن النظرية تقدم لهم العملية الذهنية التي يستخدمونها لحساب السلوك الأفضل لهم واضعين في اعتبارنا أن الطرف الآخر يحسب حركاته بطريقة عقلانية أيضاً وتقدم النظرية كيفية حساب سلوك الطرف المقابل وكيفية التغلب عليه. ويفترض منظرو اللعب أن اللاعب يضع دائماً أمامه هدف الفوز، ولذا فإن اللاعب الذي يسعى للخسارة سيكون شخصاً غير سوي. (ربيع، 1978)

بدأت أزمة إيران النووية مع تقرير مدير الوكالة الدولية للطاقة النووية محمد البرادعي لجلسة مجلس حكام هيئة الطاقة الذرية الدولية 2004/6/16م، وطالب المدير العام في إعلان قصير عدم إقرار أي جزء من أنشطتها النووية، وطالب إيران بتوقيع بروتوكول ثاني لعام 1999 وجهه المجلس أيضًا في نهاية الجلسة. وهكذا تقرر أن يعطي المدير العام تقريرًا آخر لجلسة مجلس الحكام، وبهذه الطريقة وعلى أثر تقرير المدير العام وبيان مجلس الحكام القائم على بعض التقصير من جانب إيران، دخلت قضية إيران النووية حيز الأزمة، وقد كان طرفي اللعبة في البداية هما إيران وهيئة الطاقة الذرية الدولية.(عنتر، 2008)

وصلت أزمة إيران لأوجها لأول مرة في 2000؛ لأنه على أثر تزايد أبحاث الهيئة عن مؤسسات ومراكز إيران النووية في جلسات مجلس الحكام وأبحاث البرادعي اتضحت تجاوزات إيران أكثر. ووقع مجلس الحكام على التقرير بعد بحث تقرير المدير وطالبوا إيران بالآتي:

الإيقاف الفوري والكامل لتخصيب اليورانيوم، والتوقيع الفوري لبروتوكول 2 لعام 1999م وإعلان البرنامج النووي للوكالة، وبعد التصديق على هذا التقرير وتحديد مهلة لتوقيع البروتوكول دخل ملف إيران النووي حيز اللعبة من وجهة نظر هذا البحث، حيث عُرفت إيران بوصفها طرفا سياسيًّا والوكالة بوصفها مؤسسة دولية. (عنتر، 2008)

وأثناء العمل لم تنته أي مناقشة دولية باتفاق ثابت، و«نظرية الحركة «يمكنها تحليل اختبار الدخول المتخلفة من قبل هذين اللاعبين وأيضًا التحركات والتغيرات في اختبار قطعة إستراتيجية . (عنتر، 2008)

ونشير في هذا الصدد إلى شكل الخصومة الابتدائي، أي الحالتان اللتان يمكن أن تظهرا:

1. الموقف الصعب والشكل غير المقبول.
2. الشكل المقبول الذي يتولد عنه نتائج أربعة في حالة قبول كل من هذه الأوضاع:

وبعد توقيع التقرير في مجلس حكام الوكالة وتحديد مهلة لتوقيع البروتوكول وجهت جمهورية إيران الإسلامية بأربعة مواقع مختلفة: (عنتر، 2008)

1) الخروج من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.
2) قطع التعاون مع الوكالة وعدم قبول البروتوكول.
3) توقف الأنشطة النووية تمامًا والتغاضي عن التكنولوجيا النووية.
4) التعاون المشروط مع الوكالة وتوقيع البروتوكول.

ويمكن تلخيص تلك النتائج على النحو التالي:

الخيار الأول: أي الصلح وقبول البروتوكول من جانب إيران والوكالة.

الخيار الثاني: أي اتخاذ موقف صعب من جانب كلا الطرفين وعدم قبول البروتوكول من جانب إيران.

الخيار الثالث: (الوكالة) تقف الوكالة وتدعم مؤسساتها النووية، وتتخذ الوكالة موقفًا صعبًا أيضًا.

الخيار الرابع: الوكالة (إيران) تقف إيران بعناد وتواصل تخصيب اليورانيوم ولكن الوكالة تتخذ أسلوبًا مسالمًا.

كما تواصل نظرية الحركة الترتيب والتصنيف المميز للطرفين أيضًا:

- الأفضل. - أفضل. -أسو. - الأسو.

الوضع الأول يتمثل قبول إيران بالتخلي عن برنامجها النووي والاختيار الثاني هو عدم قبول إيران للبروتوكول واتخاذ الوضع. وتجاهل تقرير مجلس الحكام، وكان يعني عدم توقيع البروتوكول والتحكم في الحصول على الجزئيات والإعلان الكامل بخصوص الأنشطة والبرامج النووية واستمرار تخصيب اليورانيوم، وهذا الاختيار ينطوي على مخاطر أمنية أكثر بالنسبة لإيران. (عنتر، 2008) والاختيار الأخير هو قبول البروتوكول والاستقرار في الأوضاع. وكان هذا اختيار إيران في كيفية إدارة الأزمة النووية واستمرار التعاون مع الوكالة وقبول التقرير وخاصة توقيع البروتوكول.

والنقطة المهمة هي أن استمرار التعاون وقبول البروتوكول رغم أنه لم يكن أفضل اختيار إلا أنه كان يعتبر أفضل اختيار ممكن وموجود لإيران؛ أي أنه أقل خسارة وأكثر فائدة مقارنة مع الاختيارات الثلاثة الأخرى. ولابد من الإشارة ثانيًا إلى أنه يوجد اختلاف بين مسيرة اللعبة التي تحتوي على النصر والهزيمة والتعادل والدخول. وفي الواقع أن التعاون مع الوكالة في إطار قبول وتنفيذ البروتوكول ليس فقط لم يكن ذات أخطار ونفقات اختيار سابقة، لكنه يمكنه أيضًا أن يساعد على تقليلها وزوالها، فبقبول إيران للبروتوكول المعقود في 22 مايو 2004 ستتمكن من تأمين ملفها وبثبات سلمية برنامج إيران النووي عن طريق الأبحاث الدقيقة كان من الممكن تراجع الإجماع العالمي ضدها. وكما ترى نظرية الحركة فلقد كان التوقيع الرسمي والمشترك لمسيرة المباحثات النهائية وأيضًا سير الحركات والحركات المضادة قبل توقيع القرار.

وبعد توقيع البروتوكول ولأجل إجراء تعاون وتعامل مع الوكالة الذرية اجتهدت إيران لربط ملفها بالوكالة دون تدخل الولايات المتحدة الأمريكية. واختارت

جمهورية إيران الإسلامية في هذا الصدد التعاون والاتفاق مع دول أوروبا الكبرى الثلاث: (بريطانيا، ألمانيا وفرنسا). (عنتر، 2008)

وعلى أساس بيان طهران قبلت إيران توقيع البروتوكول وتعليق كل أنشطة التخصيب؛ أعلنوا أن البروتوكول لا يهدف بأي قصد مطلقًا لخدش سيادة وأمن إيران القومي؛ أن تنفيذ كافة قرارات وتعهدات إيران بتأييد مدير عام الوكالة سيبعث على حل وفصل القضية؛ كما قال الأوروبيون، لو زال القلق الدولي من بين قلق الدول الثلاث مباشرة فسيصبح حصول إيران على تكنولوجيا جديدة سهلا.(سويلم، 2008)

ورغم التعاون مع الوكالة من حيث قبول المفتشين والمقررين بخصوص المواقع الملوثة وتقرير الألف للبرادعي، وقد اعتبر مدير عام الوكالة في تقريره لجلسة مجلس الحكام أن المعلومات ناقصة وأن تعاون إيران غير كافي .وعلى هذا الأساس أعدت الدول الثلاث المتباحثة مع إيران مسودة للتقرير النقدي لجمهورية إيران الإسلامية وصدق مجلس الحكام على التقرير، وتخصيب اليورانيوم وعدم إزالة التلوثات، وطلبت من إيران الالتزام بمقررات البروتوكول وإعادة النظر في قرارها بخصوص مؤسسات (UCF) أصفهان ومفاعل الماء الثقيل آراك.

وبعد هذه التحركات أعلنت إيران بوصفها اللاعب المقابل الذي يمتلك دفاع أقل في الساحة الدولية وبالالتفات لردود أفعال الطرف الآخر والتداعيات المضادة لتحركات الأوروبيين والتي كانت عدم الالتزام بتعهداتها في بيان طهران، ووزراء خارجية الدول الأوروبية الثلاث أنها ستقلل جانب التعليق وستبدأ من جديد إنتاج وصنع القطع المستخدمة في مجال التخصيب. ورغم وجود خلاف في وجهات نظر إيران وأوروبا حول تهديد الطرفين، لم تتوقف المباحثات ويعتقد استيفن برامز منظر «نظرية الحركة» أن اللعبة تتكرر دائمًا وتستمر وأن الاختيارات الأخرى تستقر في مستقبل الطرفين المشرق. (سويلم، 2008)

ولو أردنا بحث دخول الأوروبيين لهذه اللعبة منذ أواسط عام 1982 حتى نهاية عام 1983 بنظرة كلية فسندرك أن طرفي اللعبة هم إيران ودول أوروبا الثلاث، كان هناك أربع مواضع أو اختيارات أمام اللاعبين في تلك الفترة، وهي: (عبد المؤمن، 2007)

1) وهو اتفاق إيران وأوروبا على نموذج نووي مقابل ضمانات عينية .وتحقيق هذا الاختيار على أساس نموذج «الضمان المستمر» مع حفظ عجلة الوقود النووية والاستفادة من التكنولوجيا النووية السلمية ولكنها تحتوي على نفقات ثقيلة للدولة تتمثل أسوءها في تحديد السيادة القومية. (عبد المؤمن، 2007)

2) اتخاذ الوضع: وينطوي على الصلح من جانب إيران، والصعوبة من جانب أوروبا. ويحتوي هذا الاختيار على وقف تخصيب اليورانيوم ووقف المؤسسات النووية من جانب إيران مقابل امتيازات أوروبا السياسية والاقتصادية والأمنية. وقد كانت الروح الحاكمة على معاهدة باريس ومواقف أوروبا أثناء المباحثات مبشرة بتحقيق هذا الخيار.

3) اتخاذ الموقف: وهو موقف صعب من قبل إيران ومسالم من جانب أوروبا، ويتمثل في الوقوف والتخصيب دون الالتفات لطلبات المجتمع الدولي. ولم يكن هذا الخيار مرجح من قبل إيران.

4) اتخاذ الموقف: موقف صعب من كلام الطرفين. ويتضمن هذا الموقف عدم الحصول على اتفاق بخصوص الاختيارات المقترحة وضغط أوروبا من أجل إيقاف التخصيب التام والدائم دون إعطاء أي امتيازات تشجيعية.

مع استمرار المباحثات والمساومات مع الأطراف الأوروبية، واجهت المباحثات طريقًا مسدودًا، ففي أول أغسطس 2005 والتزامن مع بدء عمل الحكومة الجديدة، أعلنت إيران في خطاب لمكتب هيئة الأمم مع التدقيق على مسيرة المباحثات أنها تنوي بدء تأسيسات أصفهان من جديد.

وقد كان هناك آثار فورية لخطوات إيران هذه، فقد أعلن الاتحاد الأوروبي أنه سيوقف مباحثاته مع إيران. وقد عقدت جلسة سبتمبر 2005 لمجلس حكام وكالة الطاقة الذرية، ووسط غضب شديد للحكومات الأوروبية الناشئ عن خطوات إيران لبدء تأسيس تبديل اليورانيوم في أصفهان. ويمكن توضيح المحاور الأساسية لتقرير مجلس الشيوخ في سبتمبر في عدة مواضع: منها عدم تقيد إيران بمعاهدات بادمان، والسعي لتعريف الخطوة التطوعية المقبولة من جانب إيران النووي كان قد ارتبط في هذا التقرير بالسلام والأمن وأيضًا مجلس الأمن. (عبد المؤمن، 2007)

كانت تستطيع إيران في هذه اللعبة توضيح حركتين عن نفسها، أحدهما المواجهة واتباع سياسة حادة وهجومية تشمل تعليق تنفيذ البروتوكول وإنهاء تعليق برنامج التخصيب، والأخرى الحفاظ على النفس واتباع سياسة للسيطرة على الأزمة.

أصبحت سياسة إيران بعد صدور التقرير على محورين هما استمرار التعاون مع الوكالة من ناحية، وتوضيح المواقف في المباحثات مع الدول الأوروبية.

وكان أثر حركة إيران الصحيحة هو إعلان استمرار سياسة المباطنة من قبل الأوروبيين وفي هذا القضاء ذكرت الوكالة بوصفها أحد اللاعبين في تقرير مديرها العام آثار تعاون إيران واكتفت جلسة مجلس الحكام في نوفمبر 2005 فقط بنشر بيان بدلاً من صدور تقرير جديد واستمرت المباحثات بعد جلسة نوفمبر، وفي هذا الوقت دخلت روسيا الولايات المتحدة أيضًا للعبة، بالإضافة للوكالة والدول الأوروبية الثلاث. (فتح الله، 2006)

وفي اللعبة مع عدة لاعبين طبيعي أن يشكل اثنين أو أكثر اتحاد في مواجهة الآخرين؛ مما يؤدي إلى قيام اللاعبين الآخرين أيضًا بنفس الخطوة لضمان بقائها والحصول على امتيازاتها. وأحيانًا يمكن أن تكون قواعد اللعبة مشجعة للاتحادات قبل بداية اللعبة، وأحيانًا تتشكل الاتحادات بعد تقدم حدث اللعبة وتشكيل المجموعة 5+1 أثناء أزمة إيران النووية، مثال بارز على مثل هذه الاتحادات التي تشكلت أثناء اللعبة.

أعلن أعضاء مجلس الأمن وألمانيا (5+1) في بيان أول فبراير 2006 أن ملف إيران يجب أن يصل لمجلس الأمن. واستمر تغيير موقف الغرب من حركة الصلح حتى مواجهة فبراير ضد مواقف إيران. كذلك أعلن أحمدي نجاد رئيس الجمهورية أن إيران ستوقف تنفيذ البروتوكول التطوعي في حالة إرسال ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن. وقال سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي أيضًا أن الغرب سيشهد توقف تنفيذ البروتوكول وتدني مستوى العلاقات مع الوكالة من جانب إيران في حالة إرجاع الملف لمجلس الأمن.

وبعد هذه الجلسة أصدر مجلس الحكام تقريرًا ضد إيران، وقد جاء فيه نقص وتقصير إيران وإخفاء لزوم إعادة النظر في مفاعل الماء الثقيل وتعليق كافة الأنشطة

المتعلقة بالتخصيب، وفي المقابل قال متحدث باسم وزراة الخارجية إيران في رده على هذا التقرير أن «وقف الخطوات التطوعية لا يعني تقليل تعاون جمهورية إيران الإسلامية مع وكالة الطاقة الذرية، ومجلس الأمن ومثل تلك النظرة من جانب أحد مسئولي إيران في مثل تلك الظروف التي لم تكن الأوضاع فيها لصالح إيران إنما تشير لقدرة تهديد اللاعب الإيراني. وكما قلنا أن اللاعب الذي لديه قوة التهديد يستطيع أن يزّن الوضع المشين أكثر أمام منافسه. وهكذا قامت إيران بفك رصاص مؤسسات ناتانز أمام مفتشي الوكالة للتأكيد أكثر على قوتها التهديدية وكان هذا في حين أعلنت وكالات الأنباء أن خطة روسيا لأجل قضية إيران النووية قد أصبحت نهائية. وفي الواقع يمكن القول أن إيران أشركت روسيا في اللعبة دائمًا كي تستطيع إحكام مساومتها أكثر والخروج من وضع الأزمة في ملفها النووي. (فتح الله، 2006، ص 4)

أن روسيا لديها خطة الآن لإعادة الوقود الذري المستهلك في إيران لروسيا تضمن عدم القدرة على استخراج أي بلوتونيوم من هذا الوقود. وقال كرينكو بخصوص قبول إيران أو رفضها هذا الاقتراح أن: هذا الاقتراح على الطاولة والمباحثات في مرحلة الجزئيات الحقوقية الفنية والمالية. وآثار فك الرصاص عن مؤسسات أصفهان ردود فعل من قبل الأطراف الأخرى، فهددت رايس إيران في حالة التراجع عن معاهدة منع انتشار الأسلحة الذرية. وطلب الاتحاد الأوروبي أيضًا في بيان من إيران وقف كل الأبحاث النووية فورًا وأعلن أنه لو لم يتم هذا فستواجه إيران ضغط مجلس الأمن ، هذا في حين كانت روسيا تأمل في مباحثاتها مع إيران وقال بوتين :إننا متفائلون، وأعتقد أننا سنصل لاتفاق لاستقرار شركة مساهمة مشتركة في روسيا لتخصيب اليورانيوم المطلوب لإيران للطاقة الذرية. (فتح الله، 2006)

وتعطي «نظرية الحركة» أهمية كبرى لتبديل ردود أفعال اللاعبين أثناء اللعبة، إن هذه الإستراتيجيات ليست هي التي تتغير، ولكن ردود الأفعال والحركات هي التي تتبدل. وفي الواقع فإن «نظرية الحركة» تهيئ مجال التقييمات الدائمة بجانب الاستفادة من المباحثات لأجل كل واحد من اللاعبين. (عنتر، 2008)

وأحد اللحظات الحرجة في هذه الأزمة هي حينما طلب مجلس الأمن من إيران رفع يدها عن أنشطتها النووية بقرار غير ملزم. وأمهلت إيران 30 يومًا حتى تلتزم في هذا البيان، وفي نفس الوقت طلب من محمد البرادعي مدير الوكالة أن يقدم تقريره للمجلس في هذا الموضوع بعد شهر واحد.

عقدت إيران مناورة النبي الأعظم باشتراك 50 كتيبة من القوات المسلحة من أجل الإشارة لقوتها التهديدية. وأعلن مندوب إيران في الوكالة في حديثه مع مجلة اشترن الألمانية أنه لو ضغط مجلس الأمن على وقف تخصيب اليورانيوم فستنظر إيران ثانيًا في عضويتها في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وكان خبر نجاح إيران نوويًّا في تخصيب اليورانيوم، حركة هجومية أخرى من جانب إيران في رد فعلها تجاه حركة مجلس الأمن. إيران أعلنت أنها تنتج يورانيوم مخصب في السطح السفلي لإنتاج قوى كهربية مناسبة وتنوي أن تستكمل إنتاجه، وبهذا فإن إيران تضع نفسها في مواجهة مع الغرب.

إن كل المنظرين في مجال العلاقات الدولية يقبلون بصلاحية نظرية الألعاب، ويتفقون على أن العلاقات الدولية من الممكن أن تتم على أكمل وجه في قالب لعبة لعدة أشخاص بنتيجة غير الصفر المفهوم. ولكن إدراك السياسة الدولية من منظور الألعاب هو تقليل لعلاقات القوة. كما أن عدد اللاعبين أكثر منها في الواقع، وأيضًا فإن اللاعبين مثل الوكالة والدول الثلاث الأوروبية ومجلس الأمن وجماعة (5+1) بتحليل أزمة إيران النووية في الأوقات المختلفة. ولكن في التحليل النهائي وبقبول محدودية نظريات الألعاب يمكن اعتبار «نظرية الحركة» نواة لمشروع النظريات التي لا يأخذ اللاعبون على أساسها آثار الحركات الفورية في ذهنهم فقط ولكن يلتفتون لآثار الحركات الهجومية لهذه الحركة والحركات المضادة لحركاتها الهجومية أيضًا. (فتح الله، 2006)

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الإيرانية وتوازن القوى في المنطقة

3-1 محددات السياسة الخارجية الإيرانية

تواجه السياسة الخارجية الإيرانية مصاعب وعقبات وتناقضات تجعلها أشبه بالسياسة الخارجية للدول الكبرى منها لسياسة الدول المتوسطة التي هي بحجم إيران الجغرافي والديمغرافي، لذلك نجد أنه من الصعب وصفها أو توقع الخيارات التي يمكن أن تعتمدها تجاه التطوّرات الإقليمية والدولية المتسارعة. (راشد، 2006)

يمكن من خلال مراجعة تحليلية للسياسات الخارجية الإيرانية منذ قيام الجمهورية الإسلامية الخروج باستنتاج عام وسريع بأن هذه السياسات لم تتسم بالثبات أو التماسك، فقد مرّت فترات كان فيها العامل الثوري العنصر الأساسي الموجّه للسياسة الخارجية، بينما سيطر العامل الأمني والتماسك الوطني الداخلي كهاجس أساسي في علاقات إيران مع محيطها الجيو-ستراتيجي بما في ذلك علاقاتها مع الولايات المتحدة. وفي فترة ثالثة كان للعامل الاقتصادي دورًا رائدًا في صنع السياسة الخارجية. لكن لا تمنع كل هذه المتغيرات من التعرف على النزعة التي تعتمدها إيران في علاقاتها الدولية.

تشّكل هواجس إيران الأمنية عنصرًا متقدمًا في رسم التوجه الأساسي للسياسة الخارجية الإيرانية، ومن هنا تبرز أهمية دور المؤسسات الدفاعية والأمنية في رسم النزعة الدائمة للسياسة الخارجية، خصوصًا لجهة البحث عن الخيارات التي يمكن اعتمادها لمواجهة التهديدات المحتملة. لكن لا بد من التمييز بين الجهة المخوّلة بتحديد الأهداف الوطنية وتحديد الأولويات فيما بينها، حيث لا تلعب المؤسسات الدفاعية والأمنية أي دور في صياغتها، بل يقتصر دورها على المشاركة في صنع وتنفيذ السياسات اللازمة لتحقيق الأهداف الوطنية التي وضعتها السلطة العليا المتمثلة بالإمام على خامنئي ومجلس تخطيط مصلحة النظام ومجلس الأمن القومي. (راشد، 2006)

تلعب دوائر وزارة الدفاع والجيش النظامي دورًا بارزًا في تقويم كل ما يتعلق بالأمن القومي، وأيضًا في تقديم المشورة اللازمة في كل أمور الأمن القومي والسياسة الخارجية، وتؤدي هذا الدور كجزء أساسي من التنظيم الأساسي للدولة، ويدخل في صلب وظيفتها الدائمة. وتؤكد التصريحات ذات الطابع السياسي والاستراتيجي التي تصدر عن وزير الدفاع وبعض القيادات العسكرية الرئيسية على أهمية دور المؤسسة العسكرية في صنع سياسات الأمن القومي.

ويلعب الحرس الثوري دورًا سياسيًا واستراتيجيًا ابرز من الدور الذي يلعبه الجيش وذلك بسبب قرب قيادته من مكتب القائد الأعلى. ويقول قائد الحرس الثوري يحيى رحيم صفوي بأنه ليس هناك من حدود جغرافية لمهام الحرس الثوري، وبأن حدود الثورة الإسلامية هي حدوده، وهو يملك بذلك شبكة واسعة من العلاقات في كل دول العالم الإسلامي، وتركيزًا في كل من لبنان والعراق ودول الخليج. وفي العالم العربي ككل. ويمكن تحديد بقعة العلاقات والاهتمامات الاستراتيجية للحرس الثوري بالشرق الأوسط الأوسع بالإضافة إلى كل من باكستان وأفغانستان. لكن يبدو أن دور الحرس الثوري في الخارج وتأثيره على مسار السياسة الخارجية هو في تراجع ملحوظ، ويعود ذلك إلى التبدّل الحاصل في استراتيجية إيران في المدى الطويل، وتراجع أهمية دور الحرس الثوري في مهمة العلاقات الخارجية خارج الأطر الرسمية للدول. ويمكن ربط هذا التراجع بالإهمية التي أعطيت لوزارة الدفاع والجيش وخصوصًا في ظل الفترة التي شغل فيها على شمخاني منصب وزير الدفاع، ويمكن أيضًا القول بأن استراتيجية إيران الجديدة التي تعتمد على الصواريخ البعيدة المدى والسعي لتطوير السلاح النووي، والاعتماد على البحرية قد شكّلت سببًا اساسيًا في تراجع الأهمية التي كان يحظى بها الحرس الثوري. (راشد، 2006)

يقوم النظام السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية على بنية فريدة من نوعها؛ تبدأ بفكرة ولاية الفقيه و التي تعتبر من نقاط الزاوية في الفكر الشيعي خاصة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية و تقوم فكرة ولاية الفقيه على أطروحة الفقيه الذي يتولى إدارة شؤون المسلمين زمن الغيبة على أساس الشريعة. فوجود الإمام شرط في مجمل الأعمال مثل الجهاد و الأمر بالمعروف وغير ذلك، وأن ولاية الفقيه

تعني من منظور حكومي الشخص المطلع والعالم بالدين و بشؤون و أمور المسلمين والذي يتمتع بالعدالة و ذلك وفقاً لعدة شروط و الصفات التي وردت في الدستور الإيراني. و التي تحدد الشروط التي يجب توفرها في فقيه الثورة و قائدها و الذي يدير شؤون المجتمع و يشرف عليه، فالولاية توجب كون الحاكم ملما بالأحكام الشرعية من الدين مجتهداً عادلاً مشهوداً له بذلك. قادراً على رعاية أمور المسلمين و تحمل المسؤولية في جميع المجالات الخاصة والعامة. و على جميع المراجع عدم الخروج عن طاعة الولي الفقيه أوامره ملزمة للجميع. (البني، 2006)

من هذا المنطلق نجد أن ولاية الفقيه تعتبر الحجر الأساسي في نظرية الحكم في إيران إذ أن الخميني يقول أن في عهد الغيبة – غيبة الإمام – لا يوجد نص صريح على تولي شخص معين الإمامة كما وتجب طاعته مالم يخالف شرع الله. وفي المرتبة الثانية نجد مرشد الثورة إذ أن المادة الخامسة بعد المئة من الدستور الإيراني تنص على أن في زمن غيبة المهدي المنتظر تكون ولاية الأمر و إمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل البصير بأمور العصر و الشجاع القادر على الإدارة والتدابير و ذلك وفقاً للمادة (107). كما تنص نفس المادة من دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية "... أن سماحة الشيخ آية الله العظمى الإمام الخميني "الذي اعترفت الأغلبية الساحقة من الناس بمرجعيته و قيادته وفق المادة (105) متى ما شخصوا فرداً منه باعتباره الأعلم بالأحكام و الموضوعات الفقهية و المسائل السياسية و الاجتماعية ، أو حيازة تأييد الرأي العام أو تمتعه بشكل بارز بإحدى الصفات المذكورة في المادة (109) انتخب للقيادة.(البني، 2006)

3-1-1 مصادر السياسة الخارجية الإيرانية

أن تأملنا الدستور الإيراني في فصله العاشر للسياسة الخارجية للجمهورية السلامية في إيران نجد أن المادة 152 تنص على أن ".. تقوم السياسة الخارجية "للجمهورية الإسلامية في إيران على أساس الامتناع عن أي نوع من أنواع التسلط و الضغط و المحافظة على الاستقلال الكامل، ووحدة أراضي البلاد الدفاع عن

حقوق جميع المسلمين، و عدم الانحياز إلى جانب إحدى القوى المتسلطة و تبادل العلاقات السلمية مع دول الجوار. أي أن السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية في إيران تعتبر أن هناك خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها خاصة فيما يتعلق بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بأي شكل من الأشكال، إذ تجعل السياسة الخارجية الإيرانية من صلب اهتماماتها بناء علاقات سلمية مع جيرانها و الدول الأخرى و نصرة المستضعفين؛ فالمادة (154) من الدستور الإيراني تنص على أن ".. تقوم الجمهورية الإسلامية في إيران بدعم النضال "المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أي نقطة من العالم.. وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى. ولقد مرت السياسة الخارجية الإيرانية بثلاث مراحل مهمة، مرحلة الدفاع المقدس (مرحلة الثورة) وتليها مرحلة الحرب المفروضة وأخيراً مرحلة إعادة البناء. (راشد، 2006)

3-1-2 أهداف السياسة الخارجية الإيرانية:

تعتبر أهداف السياسة الخارجية من الاولويات التي تهدف إلى تحقيقها الدولة بمجموعة من الوسائل. ومن هذه الأهداف ما تبلور على اثر نجاح الثورة الإسلامية في إيران، إذ تعتبر من الأهداف المحورية و الأساسية فيمكن من هذا المنطلق تصنيفها إلى ثلاث (قصيرة المدى، متوسطة و الأخير بعيدة المدى) و ذلك بالنظر إلى موقع إيران الاستراتيجي الاقتصادي الهام.

أ) فالهدف القصير المدى يتمثل في الحفاظ على نظام الجمهورية و وحدة الأراضي والسياسة القومية و النمو و التوسع الاقتصادي. (بيرن، 2000)

ب) أما الهدف المتوسط المدى فيمكن حصره في الدفاع عن الشريعة الإسلامية و حماية المسلمين من الاستعمار الغربي.

ج) الهدف الطويل المدى فيتمثل في إقامة الدولة الإسلامية.

أن تأملنا لهذه الأهداف نجدها تتسم بإيديولوجية منبعها إسلامي محض ذات بعد إنساني وعالمي.

تمتد جذور الأهداف الواسعة للجمهورية الإسلامية الإيرانية في التراث السياسي والثقافي للثورة الإسلامية (1979)، الثقافة التي أدت إلى انتصار الثورة وتحولت إلى مبادئ وهيكليات يمكن استنباط أهداف السياسة الخارجية منها، ونظراً إلى الدستور والأداء الإيراني فإنه يمكن تقسيم الأهداف العريضة إلى ثلاثة أقسام: (العجمي، 2006)

1. النمو والتوسعة الاقتصادية، والحفاظ على وحدة الأراضي والسيادة القومية.
2. الدفاع عن المسلمين والثورات التحررية ومعارضة إسرائيل والغرب وخاصة أمريكا.
3. إقامة مجتمع إسلامي قائم على أسس شيعية.

ولفهم التغيرات التي طرأت تدريجياً على السياسة الخارجية منذ الثورة حتى الآن، لا بد من التمييز في مراحل التطور السياسي لإيران بعد الثورة والتي تتمثل فيما يلي:

المرحلة الأولى: والتي كانت بدايتها مع قيام الثورة عام 1979، وانتهت برحيل الخميني في عام1989.

المرحلة الثانية: فهي عهد الجمهورية الثانية والتي بدأت مع الإمام علي خامنئي مرشد الثورة وهاشمي رفسنجاني رئيساً للجمهورية.

المرحلة الثالثة: فهي عهد الجمهورية الثالثة إذا صلح التعبير عنها التي بدأت منذ نهاية عام 2005 عندما فاز محمود أحمدي نجاد بانتخابات الرئاسة الإيرانية والذي يمثل التيار المحافظ في إيران ولغاية الآن.

وإذا كانت الجمهورية الأولى تتميز بكونها أكثر التزاماً بمبادئ الثورة وبأسلوبها الصارم مع المعارضة الداخلية، وبوجود الشخصية الكارزمية المهمينة ويضعف القدرات العسكرية والاقتصادية ورفض كامل لعملية السلام في الشرق الأوسط، فإن الجمهورية الثانية التي بدأت مع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية أهم ما يميزها هو غياب الشخصية الكارزمية وبروز التيار الإصلاحي المعتدل والتقليل من أهمية ولاية الفقيه وبروز التعديلات الدستورية، والتعايش بين تيار الدولة وتيار الثورة، وموقف عدم الممانعة من عملية السلام. (الضبع، 2003)

وقد أصبحت السياسة الخارجية الإيرانية في الجمهورية الثانية نتاجاً لتسويات بين مصالح مختلفة ومتعددة لجماعات متنافسة، فعلى الرغم من الإصلاحات الدستورية التي أدخلت في عام 1989، والتي أعطت الرئيس صلاحيات أكبر في مجال الشؤون الخارجية من خلال إلغاء منصب رئيس الوزراء، فإن غياب الشخصية الكارزمية المهمينة، الإمام الخميني، والاختلافات التي برزت بين الرئيس رافسنجاني وعلي خامنئي خاصة منذ عام 1993، مع بداية ولاية رافسنجاني الثانية، وسعي علي خامنئي إلى تأكيد قوته بلعب دور هام في مجال السياسة الخارجية، ثم ما تلاه انقسامات حادة بين التيار الإصلاحي بقيادة الرئيس محمد خاتمي خاصة منذ تولي الأخير الرئاسة، والتيار المحافظ الذي يتزعمه خامئني، نتج ذلك كله تعدد في مراكز صنع القرار. (العجمي، 2006)

وبروز الخلافات بين الإصلاحيين والمحافظين، خصوصاً فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية داخلياً وبالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية والتفكير الجديد في العلاقات مع الدول الجوار الجغرافي وأوروبا خارجياً الأمر الذي قاد إلى تباين وازدواجية في سياسة إيران الخارجية، حيث يهدف الإصلاحيون إلى تبني سياسة خارجية تقوم على تطبيع العلاقات مع دول الخليج العربي وبناء علاقات خارجية طبيعية مع العالم الخارجي والبحث عن منافذ للحصول على التكنولوجيا الغربية ودمج إيران في النظام الرأسمالي العالمي. (العليكم، 1999)

أما بالنسبة للجمهورية الثالثة والتي بدأت منذ تولي التيار المحافظ رئاسة الحكم في إيران بقيادة محمود أحمدي نجاد، فإن المحافظون يهدفون إلى تبني سياسة خارجية تقوم على تقوية البناء الداخلي وإعادة بناؤه مع رفض الهيمنة الأمريكية والانفتاح على العالم الخارجي والمحافظة على هوية المجتمع وثقافته، والاستمرار في بناء القدرات العسكرية والاقتصادية من خلال الاستمرارية في بناء المفاعل النووية وامتلاك السلاح النووي.

وتتلخص أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الجمهورية الثانية، وخاصة منذ تولي الرئيس خاتمي للسلطة، في النقاط التالية: (العليكم، 1999)

1. المحافظة على السلام والاستقرار في منطقة الخليج والتعاون مع دول المنطقة والابتعاد عن الأحلاف والمحاور العسكرية وأبعاد القوات الأجنبية عن المنطقة وتأييد أن يكون الشرق الأوسط خالياً من الأسلحة النووية.
2. تطبيع العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليج العربية.
3. تعظيم عوائدها من النفط من خلال التنسيق مع الدول المنتجة وبخاصة الدول الإقليمية، وتبني سياسة إيجابية تجاه دول الخليج بهدف تحقيق الاستقرار في السوق النفطية.
4. تطبيع العلاقات مع الدول الغربية لتشجيع الاستثمار الأجنبي والحصول على التكنولوجيا الغربية وتنشيط العلاقات التجارية ودمج إيران في النظام الرأسمالي العالمي.
5. دعم مصالحها الشرعية في الدول المجاورة دون اللجوء إلى الأعمال التخريبية.
6. بناء قواتها العسكرية من خلال التعاون مع روسيا والصين وكوريا الشمالية التي لا تنظر إلى إيران على أنها دولة تسعى إلى زعزعة الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي.
7. الحرص على عدم إثارة مخاوف روسيا في سياستها تجاه وسط آسيا من ناحية وضمان أمن حدودها الشمالية مع الجمهوريات السوفيتيتة السابقة وتتبنى سياسة مزدوجة تقوم على التعاون تلك الدول، بذلك مع كل من تركيا والسعودية والتدخل في شؤون آسيا الوسطى بتأييد طرف على حساب آخر كما حدث في تأييدها لأرمينيا في نزاعها مع أذربيجان حول إقليم ناغورنو كاراباخ.
8. السعي لإقامة السوق الإسلامية المشتركة من خلال إحياء مجلس التعاون الاقتصادي الذي يضم كل من تركيا وباكستان، وتشجيع الجمهوريات الإسلامية السوفيتية السابقة للاهتمام به.

إن تلك الأهداف السياسية الخارجية قد جاءت كاستجابة للمتغيرات المتسارعة في المنطقة والعالم، حيث أن هناك أسباباً سياسية واقتصادية فرضت على الحكومة

الإيرانية في عهد الرئيس خاتمي تبني سياسات جديدة تجاه دول المنطقة منها: (العليكم، 1999)

أ. رغبة إيران في الخروج من العزلة الدولية التي فرضتها الولايات المتحدة من خلال سياسة الاحتواء المزدوج وقانون داماتو، والانفتاح على الدول أوروبا والمعسكر الآسيوي ودول العالم النامية الأخرى ومنها دول الخليج التي فرضت عليها القبول بالوضع السياسي القائم في المنطقة.

ب. ساهمت التحولات الداخلية التي شهدتها إيران لصالح التيار الإصلاحي في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ونزوع هذا التيار نحو تأكيد دور الدولة على حساب الثورة في جعل إيران تنتهج سياسة خارجية أكثر اعتدالاً تجاه دول الخليج خاصة المملكة العربية السعودية من خلال الاعتراف بدورها المركزي في منظومة مجلس التعاون العربي.

ج. رغبة إيران في تحسين صورتها في أنظار شعوب العالم الثالث وخاصة الشعوب الإسلامية بعد نجاحها في استضافة مؤتمر القمة الإسلامي في ديسمبر 1997، مما يفرض عليها انتهاج سياسة تقوم على مبدأ حسن الجوار مع الدول العربية في الخليج والعمل على الاستفادة من دور المملكة العربية السعودية المحوري في العالم الإسلامي.

د. ساهمت مواقف إيران الانتهازية من أزمة الخليج الثانية ومن الأزمة الأفغانية الحالية ورغبتها في استثمار الخلافات المصلحية القائمة بين دول الخليج العربية التي ترتبت على الأزمة، في عودة العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي.

هـ. تراجع أهمية العامل المذهبي في توجه السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الجمهورية الثانية وإدراكها بأن تشددها في علاقاتها مع دول الخليج العربية وفي نزعتها الثورية ينعكس سلباً وبصورة مباشرة على رغبتها في الخروج من العزلة الدولية من ناحية، وأن العلاقات الجيدة مع دول الخليج العربية من شأنه أن ينعكس إيجابياً على الشيعة في تلك البلدان، ومن ناحية ثانية قد ساهم في رأب الصدع في العلاقات الإيرانية الخليجية العربية.

و. إذا كان رعاية المصالح القومية تشكل الركيزة الأساسية للسياسة الخارجية فإن وجود ما يفوق المليون نسمة من الإيرانيين في دول مجلس التعاون الخليجي يعد عاملاً آخر يفرض على إيران تبني سياسة أكثر واقعية في علاقاتها مع دول المجلس.

ز. إن إيران محاطة ببعض الدول غير المستقرة، وهذا يشكل عاملاً آخر في رغبتها بتأمين جبهتها الجنوبية بعلاقات جيدة مع دول الخليج العربية لإبعاد شبح الوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي.

ح. رغبة إيران في تشجيع قطاعاتها الاقتصادية غير النفطية يفرض عليها أن تبحث عن أسواق خارجية لمنتجاتها الأمر الذي سيجعل الأسواق الخليجية أحد أهداف السياسة الخارجية الإيرانية إلا أن حجم التبادل التجاري بين الطرفين سيعتمد على مدى قوة العلاقات السياسية بينهما مما سيترتب عليه سعي إيران إلى تحسين سمعتها في هذه الدول، ويتضح ذلك في حقيقة أن إيران تحتل المرتبة الأولى في تجارة إعادة التصدير بالنسبة لدول الإمارات العربية المتحدة. (العليكم، 1999)

ط. إن الوضع الاقتصادي في إيران قد تعرض لانتكاسات خطيرة خلال الثمانينات، وبخاصة في القطاعات غير النفطية، تمثلت في هروب رؤوس الأموال وهجرة العديد من العقول واليد العاملة الماهرة بالإضافة إلى الدمار الذي لحق بالمنشآت الاقتصادية كنتائج مباشرة وغير مباشرة للحرب مع العراق، كما أن انخفاض أسعار النفط أدى إلى تقليص إجمالي الناتج المحلي خلال عقد الثمانينات، وأن تحسن السوق النفطية يتطلب التعاون والتنسيق مع الدول الأخرى المصدرة للنفط وعلى رأسها السعودية صاحبة أكبر مخزون نفطي في العالم.

أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس محمود أحمدي نجاد:

من غير وارد بحال أن تتحول مصالح وأهداف السياسة الخارجية الإيرانية لمجرد تغيير شخص رئيس الجمهورية، حيث ترتبط المصالح العليا والأهداف المبتغاة بمجموعة من الثوابت تتضافر مع متغيرات ومستجدات آنية، وبالتالي

تكتسب هذه المصالح الأهداف المبنية عليها سمة الديمومة والثبات إلى حد بعيد وغالباً ما تكون وتيرة التحول أو التعديل فيها بطيئة ومحدودة، وغالباً ما يكون التفاوت بين سياسي وآخر في محصلة مغايرة كل منهما للظواهر والمفردات على المقاييس والتعاليم الإسلامية، وذلك حسب إدراك وتصورات كل منهما.

في هذا السياق، يمكن القول أن المصالح الإيرانية العليا وبالتالي أهداف السياسة الخارجية الإيرانية ليست مرشحة للتبديل أو دخول تغييرات جوهرية عليها، لكنها في الوقت نفسه لن تكون مطابقة تماماً للرؤى والتصورات التي سادت فترة رئاسة خاتمي، على الأقل من زاوية السياسات المرحلية والأدوات والوسائل التنفيذية، خاصة أن تغير رئيس الجمهورية سيتبعه تغيراً في الحكومة. (راشد، 2006)

ومن هنا، تسعى إيران في عهد الرئيس نجاد إلى إعادة بناء البيت الداخلي لإيران والاهتمام بالشؤون الداخلية للمجتمع الإيراني حتى يقوى المجتمع الإيراني ليكون قادراً على التعامل مع المحيط الخارجي بقوة في حين تحاول إيران زيادة قوتها العسكرية من خلال امتلاكها للسلاح النووي بهدف زيادة قدرتها على الهيمنة ونشر النفوذ، فضلاً عن ذلك سعيها إلى النمو والتوسعة الاقتصادية من خلال تعظيم عوائدها من النفط والمحافظة على وحدة الأراضي والسيادة القومية، وبالإضافة إلى إقامة مجتمع إسلامي قائم على أسس شيعية، ومساعدة المسلمين والدفاع عنهم وعن حركات التحرر في كل مكان، والوقوف في وجه إسرائيل وأمريكا والدول الغربية. (راشد، 2006)

ويبدو أن الشعب الإيراني تأثر في رؤيته وتدوين استراتيجيته إزاء المحيط الخارجي الإقليمي والدولي بالعوامل والمتغيرات التالية: (العجمي، 2006)

1. الجغرافية السياسية لإيران.
2. مصادر الطاقة الغنية الإيرانية وقربها الجغرافي من أغنى مصادر الطاقة في العالم في شمال وجنوب البلاد.
3. الحساسية تجاه الاستقلال والسيادة الوطنية.
4. الميل الثقافي الإيراني للعلم والثقافة والثقافة الغربية.

3-1-3 محددات وعناصر السياسة الخارجية:

هناك عوامل كثيرة تؤثر في تشكيل السياسة الخارجية الإيرانية وتعمل على توجيهها ومن أبرز هذه العوامل:

1- العامل الجغرافي:تبلغ مساحة إيران الجغرافية وبحسب تقديرات (The World Fact Book) الذي تصدره وكالة المخابرات المركزية الأمريكية نحو (1.648)، مليون كيلو متر مربع، ويقدر عدد سكانها بنحو (70) مليون نسمة (حسب تقديرات عام 2002)، وبلغ إجمالي الناتج المحلي لعام 2002 حوالي (465 مليار دولار)، ويقدر حجم ديونها الخارجية بنحو (8.2) مليار دولار. (هندرين، 2003)

تتميز إيران بوجود حدود مشتركة لها مع دول أواسط آسيا وروسيا وكذلك إشرافها على كل من بحر عُمان والخليج العربي كما أن إشرافها على مضيق هرمز يمكنها من السيطرة على الملاحة الدولية في مياه الخليج العربي الذي يجعل الدول الكبرى ترغب في علاقات إيجابية معها، كما تتميز عن جميع دول الخليج في عدة نواح على المستويين الجيوسياسي والجيواستراتيجي حيث من الممكن أن تعرقل الملاحة الدولية إلى البحار. (هندرين، 2003)

إن الجغرافية الإيرانية ترسم دورها الأساسي في سياستها الخارجية التي ما زالت تسهل حدوث تفاعلات دولية متباينة تتأرجح بين الصراع والتعاون. إن للعامل الجغرافي دور في توجيه السياسة الخارجية وكثيرا ما كان لها دور في إثارة النزاعات الإقليمية، وعند دراسة العامل الجغرافي كمحدد للسياسة الخارجية الإيرانية، نجد إن المعطيات الجغرافية والجغراستراتيجية والجغراقتصادية هي من جملة المتغيرات الجغرافية المستقلة ذات التأثير البارز في السياسة والعلاقات الخارجية الإيرانية. إن الحكومات تنظم إلى حد كبير قواعد تعاملها مع باقي القوى السياسية في النظام العالمي على أساس عامل الجغرافيا والمتغيرات الجغرافية، وخاصة الجيوبولتيك، إذ لا يزال عامل الجغرافيا عاملاً مؤثراً في صوغ السياسة الخارجية والعلاقات الدولية رغم التحولات العميقة في العالم. (زيادة، 1985)

إن المكانة الجغرافية لإيران في مجاورتها وسط قارة أوراسيا وكونها اتصال بين مصدرين غنيين بالطاقة، أي الخليج العربي وبحر قزوين، تعد مكانة بارزة في حركة التعامل بين القوى الكبرى، لذلك كانت إيران دوماً بلداً عالمياً يؤثر فيه أي تغيير في النظام الدولي ويمس مصيره. (السعدون، 1996)

إن الموقع الهام لإيران – تاريخياً – لعب دوراً في قيام العلاقات السياسية والاقتصادية والحضارية بين الهضبة الإيرانية وجوارها الجغرافي وبالذات مع جيرانها في خليج العرب، فقد كان لها دور هام في منطقة الشرق الأوسط على مر التاريخ كقوة إمبراطورية وكلاعب أساسي في الصدامات التي جرت بين الشرق والغرب، وهي إحدى أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم. (مركز الإنجازات الإحصائية والاقتصادية، والاجتماعية للدول الإسلامية، 2003)

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي وغياب إحدى القوى السياسية لنظام القطبين، ظهر إلى الشمال من إيران نظام جديد يضم في داخله أشكالاً من التنافس والتحديات والحروب الداخلية، واقتضت الضرورات الجيوبوليتكية لإيران في هذا الوضع الجديد أن تكون جزءاً من النظامين التابعيين، أي الخليج العربي، وآسيا الوسطى والقوفاز، بعبارة أخرى أن تشكل حلقة مهمة جداً بين النظامين المذكورين، إذ أن نظرة فاحصة إلى موقع إيران بين بحر قزوين والخليج العربي، كهمزة وصل بين خمسة عشر بلداً تعد خمسمائة مليون نسمة، تظهر الأهمية الجيواقتصادية لإيران كنقطة مركزية لمخزون طاقة العالم، وكهمزة وصل بين سوق آسيا الوسطى وسوق الخليج العربي والتي تشكل ثالث سوق عالمية بعد الأطلسي، أن عضوية إيران في النظاميين المذكورين، خاصة في منظومة الخليج العربي، وتشكليها نقطة التقاء مع المنظومة الدولية يفتحان المجالات والفرص أمامها من ناحية، إن بروز المكانة الجيوبولتيكية لإيران يلزمها بنوع من التنسيق المناطقي والعالمي لتتمكن من تحقيق أهداف سياستها الخارجية. (السعدون، 1996)

وكذلك استطاعت إيران في ظل مكانتها الإقليمية والدولية، وخصوصيتها الجيوبوليتكية أن تدافع عن سيادتها ووحدتها ووحدة أراضيها، رغم الحصار الأمريكي الواسع، ومحاولة بعض القوى الكبرى الأجنبية أن تفرض عليها عزلة

سياسية واقتصادية، كما استطاعت أن تكسب ثقة الدول الإسلامية رغم الحرب النفسية الشديدة، وأن تكون أحد أهم مصدري النفط في منظمة الأوبك، ولاعباً ثقافياً فاعلاً في العالم، وأن تترأس مجموعة (77).

2- العامل البشري (الديموغرافي):

وغالبية سكان إيران من القومية الرئيسية (الفرس)، والباقي أذريون (25%) وأكراد (7%) وعرب (3%) وبلوش وتركمان وغيرهم، واللغة الفارسية هي اللغة الرسمية والدارجة، والعربية مستخدمة في الوسط الثقافي والعلمي إضافة إلى العرب الإيرانيين، وتستخدم القوميات والشعوب لغتها مثل الكردية والبلوشية والتركمانية. (ابراهيم ، 2006)

3- العامل الاقتصادي:

إن دخول الدول في نطاق الاقتصاد العالمي سيدخل معه عوامل جديدة للتأثير والسيطرة وسيفرض قيود إضافية على سياسات الدول الخارجية، فالسياسة الخارجية تبقى مقيدة أكثر ما تكون بمصالحها الاقتصادية داخلياً وخارجياً، فالعامل الاقتصادي أصبح محور أساسي في تشكيل اتجاهات الدول في علاقاتها الخارجية.

للعامل الاقتصادي دوره في إثارة النزاعات الدولية بسبب المنافسة الاقتصادية على الأسواق الخارجية لتصريف إنتاج الدول الفائض وعلى مصادر المواد الأولية، إلا أنه عامل مهم في تحقيق التعاون الدولي. (دانيال، 1980)

وتمتلك جمهورية الإيرانية الإسلامية مقومات اقتصادية استطاعت استغلالها بشكل مؤثر بسياستها الخارجية وأبرز الموارد الاقتصادية التي استطاعت إيران توظيفها في سياستها الخارجية البترول حيث تمتلك إيران ثالث أكبر احتياطي نفطي في العالم وقدره (190) مليار برميل، أي ما قيمته (8.8%) من إجمالي الاحتياطات العالمية حسب التقديرات التي تعدها شركات النفط العالمية ومراكز الأبحاث الاقتصادية. وتعد إيران ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، بعد السعودية بكمية تقدر بحوالي (3.7) مليون برميل يومياً ويخصص (2.4) مليون برميل منها للتصدير والباقي للاستهلاك المحلي. ويمثل الإنتاج النفطي الإيراني نحو (13.47%) من إجمالي إنتاج منظمة أوبك – بما فيها العراق –

حوالي (4.84%) من إجمالي الإنتاج العالمي البالغ (76.53) مليون برميل يومياً، حسب تقديرات منظمة الأوبك لعام 2002.(عبد الحميد، 2003)

وتحتل إيران المرتبة الثانية عالمياً بعد روسيا من حيث احتياطات الغاز والتي تقدر بنحو (26) تريليون م^3، وتشكل نحو (15%) من الاحتياطات العالمية، ويمكن أن تستمر حتى (400) عام بمعدلات الإنتاج الحالية.

وكما تمتلك إيران نحو (300) كم من سواحل بحر قزوين والذي تقدر احتياطاته النفطية بحوالي (200) مليار برميل، ويصل احتياطي الغاز فيه إلى (18) تريليون م3، ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م، إيران تطالب بتقاسم متساو لموارد بحر قزوين أي (20%) لكل دولة من الدول الخمس المطلة على البحر وهي (إيران، روسيا، أذربيجان، كازاخستان، تركمانستان).

وتعد إيران ثاني أكبر منتج للبتروكيماويات بعد السعودية حيث يتراوح مستوى إنتاجها بين (14 – 15) مليون طن، وتعتزم إيران مضاعفة طاقتها الإنتاجية إلى (35) مليون طن سنوياً بحلول عام 2010م. (عبد الحميد، 2003)

أن إيران تتمتع بإمكانيات اقتصادية وصناعية ونفطية هائلة تمكنها في ظل التنوع الجغرافي والمناخي لأراضيها أن تتصدر دول العالم في معدلات النمو الاقتصادي، ورغم هذه الموارد والإمكانيات، إلا أن المشكلات الاقتصادية في إيران – والتي كانت أحد أسباب قيام الثورة ضد نظام الشاه عام 1979 – ما زالت موجودة، إذ أن السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الثورة الإسلامية وما أعقبها – حرب نظامية طويلة دامت ثماني سنوات بين العراق وإيران، تركت آثاراً مدمرة سواء من ناحية الخسائر البشرية، أو التكلفة الاقتصادية والتي قدرت بأكثر من (600) مليار دولار من جراء تدمير جانب كبير من البنية الاقتصادية، كل ذلك أدى إلى مصاعب عديدة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي عاناهما الشعب الإيراني.

العناصر المؤثّرة في السياسة الخارجية

أولاَ: روح المغامرة: شكّل الإسلام والقومية الفارسية القيم التي ارتكزت عليها الجمهورية الإسلامية منذ نشأتها في علاقاتها سواء مع جيرانها أو مع الدول الكبرى، أو مع الدول الإسلامية الأخرى. وشعر جيران إيران وخصوصًا الدول العربية في الخليج بأن إيران تعمل من أجل تصدير الثورة الإسلامية باتجاههم، كما أنها تحاول استعادة بعض الدور التاريخي الذي كانت تمارسه الإمبراطورية الفارسية من الهيمنة على المنطقة.

وانعكس الحماس الذي رافق السنوات الأولى لحكم الخميني بشعور من الخوف والحذر الشديد على جيران إيران والدول العظمى التي تملك مصالح استراتيجية في منطقة الخليج، فاتهمت إيران إنها تحضّر لمغامرة سياسية تهدف إلى قلب أنظمة الحكم تمهيدًا لفرض هيمنتها على المنطقة. فجّرت الثورة الإسلامية التي أعلنها الإمام الخميني مشاعر الحماس والدعم للجمهورية الإسلامية وقائدها لدى جميع المجتمعات الشيعية خارج إيران. وكان ردّ القيادات الدينية الإيرانية التواصل مع القيادات في هذه المجتمعات الشيعية، ومساعدتها على النهوض الاجتماعي والسياسي من أجل الحصول على حقوقها ومواجهة قوى الهيمنة الدولية المتمثلة بالولايات المتحدة. (بيرن، 2000)

وشجعت إيران الشيعة في الدول المجاورة على رفض الوضع القائم والتحرّك من أجل المطالبة بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وشكّلت هذه السياسة دعوة واضحة وعلنية للتظاهر وممارسة شتى أنواع الضغوط التي ستؤدي إلى تهديد الاستقرار وإضعاف نظم الحكم في كل أرجاء الخليج. واعتمدت إيران سياسة دعم مكشوفة لحركات شيعية في كل من العراق والبحرين ولبنان والكويت والمملكة العربية السعودية .وذهبت إيران في مغامراتها السياسية إلى أبعد من ذلك حيث اتهمت كل الحكومات التي تقيم علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية بالفساد وبالعداء للإسلام، مشككة بشرعية هذه الحكومات، وفق المعايير الإسلامية. (بيرن، 2000)

لم تكن لدى إيران طموحات لاحتلال أراضي الدول المجاورة (باستثناء الخلاف مع دولة الإمارات حول جزر طنب وأبو موسى)، وكان واضحًا أنها تبحث عن وسائل تصدّر بها روح الثورة الإسلامية تمهيدًا لاكتساب المزيد من النفوذ الخارجي وتوظيفه في دعم مكانة الحكم الإسلامي داخليًا. لكن دفعت الروح المغامرة المستندة على الإسلام الثوري والقومية الفارسية الدول الإقليمية إلى اعتماد الحذر والذي وصل إلى حد المقاطعة خوفًا من المدّ الإيراني داخل مجتمعاتها، ويمكن ربط القرار العراقي بشن هجوم ضد إيران بأنه قد جاء كنتيجة مباشرة لمشاعر الخوف من سياسة "الهيمنة" التي اتبعتها إيران، وكنتيجة غير مباشرة للتحريض الذي اعتمدته الولايات المتحدة ضد الجمهورية الإسلامية.(هاشم، 1996)

وكانت نتيجة الحرب العراقية – الإيرانية، والسياسات المغامرة التي اعتمدتها إيران تجاه الدول الخليجية الأخرى، والعداء المستفحل بين إيران والولايات المتحدة أن فرضت على إيران عزلة دولية.

يبدو أن إيران قد استوعبت الكثير من الدروس من حربها مع العراق ومن العزلة التي وجدت نفسها فيها في نهاية الحرب، وقد ظهر ذلك جليًا من السياسة التي اتبعتها تجاه العراق بعد حرب الخليج الثانية، لم تسع إيران لاستغلال ضعف العراق العسكري والسياسي، بل بقيت تراقب تطّور الوضع بين العراق والولايات المتحدة. ولكن تغيّرت السياسة الإيرانية تجاه العراق بعد الغزو الأميركي في العام 2003، حيث وجدت طهران الفرصة سانحة للتدخّل بقوة في المناطق الجنوبية حيث تعيش الأكثرية الشيعية. ويبدو أن إيران تمتلك الآن النفوذ الأوسع من خلال سيطرة القيادات الشيعية القريبة منها على الحكم العراقي الجديد، مما دفع بالولايات المتحدة لتكليف سفيرها في بغداد زالماي خليل زادا. لفتح حوار مع طهران من أجل تسهيل قيام حكم ديمقراطي والمساعدة على إحلال الأمن والاستقرار.(العليكم، 2001)

إلى جانب رغبة الجمهورية الإسلامية في تصدير روح الثورة الإسلامية باتجاه المجتمعات الشيعية في الدول المجاورة، وفي إعطاء سياستها الخارجية سمة إسلامية من خلال التمسّك ببعض القيم الإسلامية كثوابت (كالموقف من إسرائيل ومن القدس تحديدًا) فإن القومية الفارسية تشكّل الدافع الأساسي للدور الذي تريد

إيران أن تلعبه على المستويين الإقليمي والدولي. أن إيران لا تعطي أهمية للخلافات الجيوسياسية مع جيرانها سواء من العراق أو أفغانستان أو الدول الآسيوية، بل تتركّز كل جهودها حول النفوذ والدور الأمني الإقليمي الذي تريد أن تلعبه الآن أو ضمن أي نظام أمني مستقبلي. (العليكم، 2001)

لم تختلف تأثيرات الشعور القومي الفارسي في زمن الجمهورية الإسلامية عن ما كانت عليه في زمن حكم الشاه، ولكن جرى التعامل معها بكثير من التودد وبشكل لا يجعلها في حالة تنافسية، ظاهريًا على الأقل، مع العامل الإسلامي.

وكانت الحرب مع العراق قد تطلّبت استثارة الشعور القومي وخصوصًا عند الجماعات العلمانية، فيما بقي الشعور الديني القوّة الدافعة الأساسية للمؤمنين بالثورة الإسلامية. ولأسباب داخلية فإن النظام الحالي قد سمح في السنوات الأخيرة بالاحتفال ببعض الأعياد التي تشكّل تقليدًا قوميًا يرقى إلى فترة ما قبل الإسلام.

يمكن لتنامي الشعور القومي أن يعمل في عكس الاتجاه الذي تريده القيادات الدينية المحافظة. هناك توجّه الآن لدى الشباب لرفع شعار "إيران أولاً" ويستعمل هذا الشعار الآن لمطالبة الحكم بتركيز جهوده على معالجة الأوضاع الداخلية وبالتالي الكف عن صرف الأموال والجهد والوقت على جماعات وقضايا خارجية ذات قيمة متدنّية بالنسبة للشعب الإيراني. من جهة ثانية يمكن للشعور القومي أن يوظّف في اتجاه الانفتاح على الحداثة، وتوجيه المجتمع نحو المطالبة بتخفيف الضوابط الدينية وخصوصًا ما يطالب به الشباب لجهة الانفتاح الاجتماعي، وهي مطالب قد تؤدّي في نهاية المطاف للمطالبة بتطبيق المفاهيم العلمانية على كل الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. (العليكم، 1999)

ثانيًا: السياسات المحافظة: في المراحل الأولى لقيام الجمهورية الإسلامية دفعت الروح الثورية القائمة على الإسلام والهوية القومية الفارسية إيران إلى انتهاج سياسات مبادرة وهجومية أثارت مشاعر الخوف والعداء لدى جيرانها. لكن انقضت هذه المرحلة بعد غياب الإمام الخميني لتحل مكانها سياسات خارجية أكثر واقعية خصوصًا لجهة التعامل مع الدول المحيطة بإيران. وكان هاشمي رفسنجاني أول من أسّس لهذا التبدّل في السياسة الخارجية الإيرانية وذلك من خلال تقويمه للتحسّن الذي

طرأ على الموقع الجيو-ستراتيجي لإيران بعد انتهاء الحرب على العراق، وللأوضاع الاقتصادية التي زادت سوءًا بسبب الإنفاق العسكري الكبير على الحرب، وللهواجس والتراكمات الاجتماعية التي تهدد بنشوء نزاعات داخلية بين عدد من مكونات المجتمع الإيراني. تجد إيران اليوم نفسها مطوقة من جميع الجهات بقوى وعناصر قديمة أو جديدة، تحمل من التناقضات ومشاعر العداء ما يكفي لدفع إيران إلى اعتماد سياسة خارجية مركبة ومرنة مما يسمح لها بالتعامل مع كل هذه التهديدات والمتغيّرات الجيو-ستراتيجية بحكمة وحذر شديد.

يشكّل العراق وأفغانستان عدوّين تقليديين بالنسبة لإيران، وعليها الآن أن تتعامل معهما وفق قواعد جديدة تتسم بالمرونة والواقعية خصوصًا بعدما تمركزت القوات الأميركية على مقربة من الحدود الإيرانية مع هذين البلدين، بالإضافة إلى ما تمثّله الجماعات المتطرّفة التي تحمل السلاح في هذين البلدين تحت شعار محاربة الأجنبي (الأميركي) ومن أجل قلب نظام الحكم، وقيام حكم إسلامي (سنّي) على أنقاضه. (العليكم، 1999)

وتراقب إيران أيضًا وعن كثب الأوضاع غير المستقرة في الدول المجاورة الأخرى كباكستان ودول القوقاز وآسيا الوسطى. كل ذلك يفسّر السلوكية السياسية المحافظة التي بدأ يسلكها الحكم الإيراني في السنوات العشرين الأخيرة.

ثالثًا: متغيّرات الجيوبوليتيك: كان التبدّل الدراماتيكي في بيئة الجيوبوليتيك المحيطة بإيران منذ قيام الجمهورية الإسلامية قد بدأ مع تفكك عقد الاتحاد السوفياتي. ولقد تبع ذلك تطّور آخر لا يقل عنه أهمية، عندما احتل العراق الكويت مما استدعى تدخّل القوات الأميركية والحليفة بشكل كثيف في منطقة الخليج من أجل تحرير الكويت، والذي أدى في نهاية الأمر إلى عزل العراق دوليًا وشن حرب جوية ضدّه استمرّت أثنتي عشرة سنة مما أدّى إلى إضعاف قدراته العسكرية والاقتصادية والتي مهّدت لعملية الغزو الأميركي في مرحلة لاحقة وذلك من ضمن ضرورات سياسة الهيمنة الأميركية على المنطقة ولكن تحت أعذار منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وضرورات الحرب على الإرهاب. (العليكم، 1999)

في الفترة التي سبقت غزو العراق في العام 2003 وجدت إيران نفسها في وضع دفاعي غير مؤات ويتعدى قدراتها العسكرية، مع سبع دول محيطة بها، بالإضافة إلى التهديد الذي بات يمثّله الوجود الأميركي البحري والجوي الكثيف في منطقة الخليج. وهكذا بات الدفاع عن حدود إيران البحرية والبرّية مهمة مستعصية. هذا الوضع الذي واجهته إيران دفع بوزير الدفاع الإيراني علي شمخاني إلى الاعتراف بأن الدفاع عن إيران قد أصبح مهمة صعبة بحيث لم يعد من الممكن تأمينها إلا باعتماد استراتيجية الردع. (راشد، 2004)

وبالرغم من الحقائق الجديدة التي أنتجتها الحرب في كل من أفغانستان والعراق والتي أوجدت حدودًا مشتركة بين إيران والولايات المتحدة فإنه يمكن لإيران أن تتعامل مع الواقع الجديد بطريقة أقل تعقيدًا وأقل خطورة من التهديدات المتواصلة التي كانت تواجهها مع كل من حكم طالبان في أفغانستان وحكم صدام حسين في العراق.

رابعًا: الأثنية والتعددية الإيرانية: صحيح أن الثورة الإسلامية وإحياء الشعور الديني الإسلامي يشكّلان مع الشعور القومي القوّة الجامعة في بلد متعدد الأثنيات والأديان. يشكل السكان من أصول فارسية نسبة 51 في المائة بينما يتوزّع 49 في المئة على 24 في المائة من العرق الأذربيجاني–التركي، وعلى 8 في المائة مازاندراني وعلى 7 في المائة من الأكراد و3 في المائة من العرب و2 في المائة من البلوش و4 في المائة من التركمان واليهود. أما من الناحية الدينية فإن نسبة الشيعة الإيرانيين هي في حدود 85 في المائة. فيما يتوزّع الباقون بين السنة والمسيحيين والبهائيين واليهود. (راشد، 2004)

تسبيب مؤسسات الجمهورية الإسلامية التي تهيمن عليها الإيديولوجية الشيعية في تصديع الوحدة الوطنية والاجتماعية، وذلك على الرغم من تنبّه الحكم إلى هذا الخلل ومحاولات إصلاحه من خلال اعتماد سياسات براغماتية تجاه الأقليات. واعتمدت السلطة مقاربة واقعية تهدف إلى المحافظة على الأمن والاستقرار كبديل لسياسة القمع أو تذويب الأقليات وطمس شخصيتها الدينية أو الأثنية أن العنصر الأساسي الذي يكيّف سلوكية الحكم تجاه السنة لم يتركز حول هويتهم الأثنية أو

المذهبية بل حول احتواء الخطر الذي يمثلونه بالنسبة للاستقرار العام ووحدة أراضي الجمهورية الإسلامية.

تمثل الأقليات في إيران مع حركاتها الانفصالية وتوقها للتعبير عن ذاتها بشكل مستقل مصدرًا خطيرًا للهواجس الوطنية حول وحدة الشعب والأرض، كما أنها تشّكل مصدرًا للقلق من إمكان استعمالها من قبل القوى الخارجية التي تتربص شرًا بإيران، وخصوصًا خلال هذه المرحلة بعدما طوّقت الجيوش الأميركية إيران من الغرب والشرق، بالإضافة إلى قواعد جوّية وقواعد للنفوذ السياسي في دول آسيا الوسطى وبحر قزوين.

من هنا تبرز أهمية النظرية التي سبق وتحدّث عنها على شمخاني بأنه لا بد وأن تستند إيران في مواجهة التهديدات المختلفة على اعتماد استراتيجية الردع وهذا ما يبرّر اندفاعها القوي لإمتلاك السلاح النووي كسلاح رادع للقوات الأميركية المنتشرة حولها والتهديدات الإقليمية.

خامسًا: الاقتصاد الإيراني: قال الإمام الخميني في بدايات الثورة الإسلامية بأن الهدف من الثورة "ليس تحديد سعر البطيخ"، لكنه اكتشف بعد بضع سنوات أن الثورة لم تحمل معها الدواء الشافي أو الوصفة السحرية لمعاناة الشعب الإيراني سواء لما يعود للكساد الاقتصادي أو للتدهور الدراماتيكي في مستوى عيش المواطنين.

قادت الجمهورية الإسلامية إيران إلى حرب طويلة ومدمّرة مع العراق، وإلى عزلة دولية خانقة، وإلى تدهور دراماتيكي للاقتصاد. دفعت كل هذه التطوّرات شرائح واسعة من الشعب للتساؤل عن حكمة الحكم القائم، كما وسّعت الفجوة بين الحكم وجيل الشباب ويمكن الاستنتاج أن قاعدة قياس انجازات الثورة قد أعادت إلى الأذهان مقولة "اسألوا عن سعر البطيخ". تسببت الأوضاع الاقتصادية السيّئة، والفجوة بين الثورة وجيل الشباب بتبّدل في الموقف السياسي العام، وفي النزعة العامة للسياسة الخارجية الإيرانية، والتي بدأت تضع في أولوياتها المصالح الاقتصادية للأمة على حساب المبادئ الأساسية والأهداف التي نادت بها ثورة الخميني. لكنه ما زال من المبكر الحكم على التغيير الذي يمكن أن يرافق عودة المحافظين إلى الحكم بقيادة الرئيس محمود أحمدي نجاد. (راشد، 2004)

بعد عقدين من قيام الجمهورية الإسلامية يجد الشعب الإيراني نفسه مجددًا في مواجهة عدد من المصاعب الاقتصادية والاجتماعية التي لم يستطع الحكم الإسلامي مواجهتها: أولاَ هناك تراجع دراماتيكي في فرص العمل، حيث يدخل مئات الألوف سوق العمل كل عام، والذي لا يستطيع استيعاب أكثر من نصف هولاء. فالاقتصاد ما زال يرضخ لحالة "العزل الخارجي" كما يشكو من قلّة الاستثمارات، والتي تزداد شحًّا بسبب المقاطعة الخارجية أو خوفًا من التشريعات المفاجئة والتي تتسبب بهرب رؤوس الأموال، بالإضافة إلى انتشار الفساد وعدم فعالية إدارات الحكم والتركيز على عائدات النفط من أجل تمويل مصارفات الدولة ومشترواتها الخارجية.

إن انجازات الجمهورية الإسلامية لم تحقق ما كان يحلم به الإمام الخميني في البداية. وكان من الطبيعي أن تربط خيبة الأمل هذه بالنتائج والخسائر التي ترتّبت على الحرب مع العراق والتي دامت ثماني سنوات. وتقدّر الخسائر البشرية من الجانب الإيراني بثلاث مائة ألف قتيل وأكثر من ستمائة ألف جريح، وتهجير مليوني مواطن إيراني من بيوتهم ومصادر رزقهم.

كانت تكاليف الحرب باهظة جدًا، حيث صرفت إيران مليارات من الدولارات التي كانت بأمس الحاجة إليها لتطوير اقتصادها. وكانت الخسائر التي نتجت عن الحرب كارثية، حيث جرت معظم المعارك على الأراضي الإيرانية، كما تعرضت 16 مقاطعة من أصل 22 مقاطعة، يعيش عليها ثلثا سكان إيران لقصف مدفعي أو صاروخي كثيف. تسببJ الحرب بتدمير الاقتصاد الإيراني، وذلك جراء تدمير البنى التحتية الرئيسية والصناعات النفطية والمراكز الصناعية والمدن، والأراضي الزراعية. (ذياب، 2004)

أدت نتائج الحرب والأوضاع السائدة في الدولة، إلى جانب الفجوة بين المفاهيم الاجتماعية التي يتمسك بها المحافظون وتلك التي ينادي بها جيل الشباب، إلى تبدّل في نظرة الرأي العام للحكم وبالتالي إلى نجاح الإصلاحيين بقيادة محمد خاتمي في الانتخابات. لكن لم يؤدّ تجربة الإصلاحيين النتائج المرجوة وذلك بسبب القوى المختلفة التي جّندها رجال الدين والمحافظون، وخصوصًا القضاء الذي استطاع إحباط كل المحاولات الإصلاحية كما تدّخل في الانتخابات بأساليب مختلفة.

وأدّت الاحباطات المتوالية أثناء فترة حكم الإصلاحيين إلى عودة التيار المحافظ بقيادة أحمدي نجاد والذي يبدو أنه يتوجّه إلى إحياء الشعارات الأساسية التي كانت سائدة أيام فترة هيمنة الإمام الخميني على السلطة. (السرحاني، 2005)

ليس الهدف إجراء دراسة تحليلية للاقتصاد الإيراني، بل الاكتفاء بإدراج الحقائق الاقتصادية المؤثرة في صياغة سياسة إيران الخارجية، والاستراتيجيات التي ستعتمدها لمواجهة المتغيرات الكبيرة على حدودها وفي منطقة الشرق الأوسط. تقدّر ديون إيران الخارجية بسبعة عشر مليار دولار، ويبدو مؤشر الفقر هو في ارتفاع متتابع، وذلك استنادًا إلى تدنّي القدرة الشرائية لدى المواطنين بنسب تترواح ما بين 20 و 50 في المائة. أظهرت دراسات إجراها صندق النقد الدولي أن مستوى الدخل الفردي بالنسبة للدخل القومي لعام 1999 ما زال دون المستوى الذي كان عليه عام 1977. إن أكثر من ثلثي السكان الإيرانيين الذين يزيد عددهم على 64 مليون نسمة هم دون عمر 25 سنة، في حين أن السوق يقتصر على أقل من 15 مليوناُ. وهناك ما يقارب مليونان ونصف من العاطلين عن العمل، علمًا أن نسبة خريجي الجامعات بين هؤلاء 40 في المائة. وبحسب تقديرات حكومة الرئيس خاتمي الأخيرة فإن على إيران أن تعمل لخلق ما يقارب 800 الف فرصة عمل جديدة سنويًا، ويتطلب ذلك استثمارات بعشرة مليارات دولار سنويًا ونسبة نمو تبلغ 6.7 في المائة سنويًا. (السرحاني، 2005)

تعود أسباب ضعف بنية الاقتصاد الإيراني إلى السياسات المحافظة والتي لا تشجع نمو القطاع الخاص. ويساهم دور الحكومة والذهنية السائدة لدى رجال الدين والمحافظين في فرض الكثير من القيود على الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى القرارات العشوائية وعدم الاستقرار العام في منع الاقتصاد من تحقيق النمو اللازم.

قررت الإدارة الأميركية عام 1995 فرض حظر أحادي الجانب على إيران، وحضّت حلفاءها على تخفيض أو قطع مبادلاتهم التجارية مع إيران، كما جمّدت القروض التي كان يمكن أن تحصل عليها طهران من مؤسسات ومصادر دولية كالبنك الدولي. وقع كلنتون عام 1996 قانوناً ضد الإرهاب ينص على فرض عقوبات على الشركات الأجنبية التي تستثمر أكثر من 40 مليون دولار (وعاد

وخفضها في مرحلة لاحقة إلى 20 مليون دولار) في قطاع النفط والغاز الإيراني. وكان الانفراج جزئيًا عام 1999 عندما قررت الإدارة الأميركية السماح للمزراعين الأميركيين ببيع الجمهورية الإسلامية كميات من القمح والحبوب، والسماح أيضًا لإيران بشراء قطع البدل اللازمة لأسطولها الجوي التجاري المجهز بطائرات بوينغ. (ذياب، 2004)

وعادت الإدارة الأميركية في عام 2000 وعدلت بقواعد حصارها الاقتصادي الآحادي الجانب فسمحت باستيراد بعض السلع الإيرانية وأبرزها السجاد والمصنوعات الغذائية .بالرغم من تصنيف بوش لإيران كإحدى دول " محور الشر" فإن الإدارة الأميركية الراهنة، لم تبادر إلى فرض اية عقوبات جديدة أو تشديد أي من التدابير المعرقلة للتبادل التجاري مع إيران، ويعود ذلك إلى التعاون الذي أبدته إيران في الحرب على أفغانستان وملاحقة فلول القاعدة وطالبان.

لكن يتنامى الإدراك لدى الشعب الإيراني بأن كل المشاكل التي يواجهها الاقتصاد الإيراني ليست من صنع الولايات المتحدة، وإنما هي نتيجة مباشرة للسياسات الاقتصادية التي درجت على اعتمادها الجمهورية الإسلامية منذ تأسيسها، وخصوصًا لجهة عدم تحديثها لتماشي السياسات الدولية المتطورة والتي تقوم على مفاهيم الأسواق المفتوحة أمام التجارة الدولية.(ذياب، 2004)

المنظومة الجديدة للسياسة الخارجية الإيرانية

لقد كانت أهداف السياسة الخـــارجية خلال المرحلة الأولى من عمر الجمهورية الإسلامية في إيران تتضمن عددا من الأسس التي تعبر عن تداخل المفاهيم بين الدفاع والأمن والسياسة أدى إلى تعقد الســياسة الخـــارجية وتداخلها مع السياسة الأمنية، مما اضطر قادة النظام إلى وضع جيش حراس الثورة الإسلامية في خدمة السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها، خاصة في مجال تصدير الثورة الإسلامية ومساعدة المستضعفين، إلا أن الدكتور ولايتي خلال تصديه لإدارة السياسة الخـــارجية سعى لإحداث تحول في هذه الأسس عبر عنها محمود محمدي المتحدث الرسمي باسم وزارة الخـــارجية بقوله: لم تكف سياسة جمهورية إيران

الإسلامية الخـــارجية خـــلال السنوات العشر الماضية بالاهتمام بالأمن القومي والإقليمي فـــحـــسب، بل جـــعلت العالم الإســـلامي كله من أولويات اهتمامـــها، وحـــافظت على علاقـــاتها بسائر المناطق الجغرافية بشكل يتناسب مع الضرورة والظروف الدولية، إلا أن الحكمة والمصلحة قد لعبتا دمرا أساسيا في سبيل تحقيق الأهداف السياسية المحددة من قبل. (السرحاني، 2005)

وتتمثل أسس المنظومة الجديدة للسياسة الخارجية الجديد، والتي ترتكز على أن السياسة فن العناصر التالية:

أولا: تحقيق المصالح الشعبية.

ثانيا: فشل النظام الأحادي القطبية.

ثالثا: القيام بدور مبتكر وفعال في إطار النظام العالمي الجـــديد،.

رابعا: تعديل الخطوط الحمراء في السياسة الخارجية الإيرانية والعلاقات الدولية.

خـــامسا: دعم العلاقـــات مع دول الجوار، خاصة العراق وأفغانستان والدول العربية والإسلامية.

سادسا: الترحيب بأي تعاون من أجل دعم الاستقرار والأمن العالمي على أساس العدالة والكرامة الإنسانية.(السرحاني، 2005)

سابعا: استمرار الحوار حول البرنامج النووي الإيراني في إطار الاستراتيجـــية العامة للنظام.

ثامنا: الاتجاه نحو دعم العلاقات مع كل من روسيا والصين واليابان باعتبارها من أقطاب العالم وتتركز أسس العمل في السياسة الخارجية وفق توجه الوزير الجديد في العناصر التالية:

أولا: الثقة في النفس عند التعامل مع الأطراف الخارجية إزاء الدعم الشعبي للسياسة الخارجية.

ثانيا: الاستعداد والرغبة والقدرة على التطور والتحول منعا من التجمد في قوالب جامدة.

ثالثا: الاستمرار في تطوير الجهاز الدبلوماسي لمواكبة التحولات في السياسة الخارجية.

رابعا: التزود بالمعرفة الدقيقة للتعقيدات في السياسة، خاصة البعد الخارجي

خامسا: البعد عن التسطيح وتبسيط الأمور والسذاجة في التعامل.

سادسا: توحـــيد الخطاب السيــاسي في التعامل مع الأطراف الخارجية، والتنفيذ الدقيق من جانب المسئولين الجــدد لتعليمات رئيس الجمهورية الذي يرأس مكتب السياسة الخارجية.

3-2 سباق التسلح وتوازن القوى في المنطقة العربية وإيران

3-2-1 التعريف النظري لسباق التسلح وتوازن القوى

يكاد يتفق أغلب الكتاب على أن مفهوم القوة غامض ويتداخل مع مفاهيم فرعية ويعني عدة أشياء في آن واحد. ويعرف رينولدز القوة هي "القدرة على توليد النتائج المقصودة". ويعرفها كل من بادلفورد ولنكولن بـــ "امتلاك القوة المادية والعسكرية والقدرات" ولكن بالمعنى الواسع الذي يستخدم فيه المصطلح فإن يتضمن أكثر من ذلك أنها "المجموع الكلي لقوة وقدرات الدولة أعدت وطبقت من أجل تطوير مصالحها الوطنية وتحقيق أهدافها الوطنية". ويرى ايرنست هاس بأن القوة هي "وظيفة لعدة عوامل بعضها ملموسة مثل الموارد الأولية والانتاج الصناعي وبعضها غير ملموسة مثل التكنولوجيا والأخلاق". القوة هي مرادف للقوة العسكرية وتعرف بأنها "مقدار القوة المتاحة لنخبة الأمة نحو إنجاز أية مساعدة معينة" (E.M, 1924, P125)

القوة مصطلح أثار جدلا بين الباحثين في العلاقات الدولية بسبب كثرة المعاني التي تتضمنها ولتداخله مع عدد من المصطلحات ذات المعاني المتناظرة. ولنأخذ مثالاً بسيطاً. فهناك دولة تبدو قوية أمام دولة أخرى إلا أنها في الحقيقة ضعيفة تجاه دولة ثالثة. فبلجيكا هي أقوى من لوكسمبورغ، الدولة الصغيرة، ولكنها ضعيفة تجاه الولايات المتحدة. ففي هذا المثال نرى أن مفهوم القوة عبارة عن انصهار يضم عدة عناصر للإقناع تتراوح بين الإجبار القسري إلى التأثير الاقتصادي. إن القوة القسرية تعني استخدام وسائل الإجبار العسكرية والاقتصادية. وتحدد وسائل الإجبار من قبل اللاعب (أ) على اللاعب (ب) من أجل تحقيق

الأهداف السياسية لدولة (أ) والقدرة تساوي التأثير ويقصد بها استخدام وسائل الاقناع مثل قيام اللاعب (أ) باستخدام القوة من أجل الحفاظ على أو تغيير سلوك اللاعب (ب) بطريقة تتناسب مع تطلعات اللاعب (أ) والقوة تساوي السلطة ويقصد بها الامتثال الطوعي للاعب (ب) لأوامر اللاعب (أ) ويدعم ذلك بواسطة أدوات اللاعب (ب) تجاه اللاعب (أ) مثل الاحترام، التضامن، التعاطف، المودة، القيادة والمعرفة.(Quandt, 1977)

يخلط بعض الباحثين بين القوة بوصفها وسيلة وبين القوة بوصفها غاية فالكثير منهم يعرف القوة بوصفها وسيلة والمقصود بذلك كونها "إمكانية للسيطرة على سلوك الآخرين من اجل اتمام غايات معينة" مثل أغراض عالية القيمة وأهداف بعيدة المدى". وإذا كانت الأهداف بعيدة المدى تحتاج إلى قيم مثل السلام والأمن والتقدم الوطني والتنمية الاقتصادية ونشر الديمقراطية أو نشر أية أفكار أو أيديولوجيات وعندئذ فإن القوة تعد ضرورة بمثابة الاعتبار لوجود هذه القيم في حين يعتبر الباحثون الآخرون القوة في العلاقات الدولية بمثابة وسائل وغايات للعمل السياسي.(Quandt, 1977)

وحينما نقول بأن القوة هي الوسيلة التي تنجز بواسطتها الدول سياساتها الداخلية والخارجية بواسطة القوة العسكرية فإن هذا لا يعني أن الدول تسعى دوماً إلى تحقيق غاياتها في السياسة الخارجية بواسطة القوة العسكرية ولا يعني ذلك بأنها يجب أن تكون دائماً في أعلى درجة من الاستعداد العسكري، إذ أنها ربما تكون قادرة على تحقيق أهدافها من خلال الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية ولكنها يجب أن تكون دائماً على حذر بإمكانية احتمال اللجوء إلى القوة العسكرية.

إن أول ما يتبادر إلى الذهن هو أن التعبير عن القوة يتحقق بواسطة استخدام الوسائل العسكرية. إنها في الواقع نظرة قاصرة. إذ في كثير من الأحيان يتحقق التأثير بدون استخدام للقوة. فقدرة الطرف (أ) على الطرف (ب) يتمثل في سيطرة (أ) على أفعال وسلوك (ب) إذ تستجيب في هذه الحالة دولة (ب) إلى دولة (أ) بدون استخدامها للقوة العسكرية. إن التأثير الذي تمارسه الدول القومية ما وراء حدودها أخذ ينظر إليه كوظيفة للقوة. وإن مثل هذه القوة ليست بالضرورة قوة عسكرية،

فالثروة والمال قد تكسب دولة صغيرة تأثير في الاقتصاد العالمي بدون إعطاء الاعتبار لدور القوات المسلحة مثل سويسرا. إذ أن دورها في الأسواق المالية العالمية يمنحها قوة للتأثير وأن الاعتراف من قبل الغير بدولة صغيرة ولكنها ثرية بقدرتها على لعب دور اقتصادي أعطى مشاعر الأمن والخوف والتي هي غالباً ما تهدد أفعال الحكومات بشكل أساسي لممارسة التأثير. إن هذا النوع من التأثير هو طبيعي ليس نتيجة للموارد وحدها ولكن نتيجة لطريقة توظيف الموارد أيضاً. إن الاستخدام المناسب والذكي للقوة يمكن أن يفسر بأن توسيع التأثير يجب ألا يعتمد فقط على الاعتراف بأن القوة هي موجودة وإنما على التوقع بأنها ستستخدم أيضاً. (Grant, 1970)

توازن القوى

يعد توازن القوى بمثابة أحد الحلول لمعضلة ممارسة القوة في العلاقات الدولية. والتأمل في دور القوة يعيدنا إلى حالة الفطرة التي كانت قائمة في المجتمع الإنساني في قديم الزمان، إن كلمة توازن كما يرى رينولدز "تثير الانطباع الذهني بوجود ميزان مع ثقل في كل واحدة من الكفتين بحيث تتوازن المقادير في الكفتين في حالة التعادل. إن توازن القوى يقصد به حينئذ وصف حالة تكون فيها دولتان أو مجموعتان من الدول أو كل دول العالم المتجمعة حول مركزين، تفهم أنها تتصرف تقريباً بنفس المقادير من القوة. ويرى الأستاذ كونيسي رايت بأن توازن القوى بوصفه نظاماً مصمماً لإدامة الاعتماد الراسخ في كل دولة إذا ما حاولت الاعتداء فإنها ستجابه بجمع لا يقهر من الآخرين.(Phillips, 1978)

ويعرف فاتيل توازن القوى "بأنه تنظيم الأمور بحيث لا توجد قوة قادرة على أن تسود بصورة مطلقة أو أن تفرض قوانين على الآخرين. ويرى شوارزنبرغر بأن "توازن القوى هو "تعادل أو قدر من الاستقرار في العلاقات الدولية بحيث ينبثق تحت أوضاع ملائمة من تحالف دول أو في أدوات أخرى". (حلمي، 1983، ص 9)

أما ستيفن روزن يعرفه بأنه مفهوم ذو معان كثيرة خصوصاً التعادل واللاتعادل أو التناوب في الهيمنة بالإضافة إلى كونه مبدأ شاملاً تاريخياً خاصاً.

إن توازن القوى مصطلح يشوبه الغموض ويعني عدة أشياء: التعادل واللاتعادل واللاتوازن. ويرى كراب أن التوازن يعني أشياء ثلاثة:

1- أنه يعني المساواة التامة في القوة بحيث لا تؤدي إلى هيمنة أحد الأطراف على الآخرين.
2- أنه يعني وجود طرفين متساويين وأن دولة ثالثة تقوم بمهمة الحفاظ على التوازن وتسمى بالدولة الحاملة للميزان.
3- قد يؤدي التوازن إلى ترجيح كفة أحد الطرفين على حساب الطرف الآخر مما يمنحه هيمنة على خصمه.

وهناك مشكلات ثلاث عند الحديث عن التوازن:

1- يعني التوازن رجحان القوة، فالدولة تسعى لأن يكون التوازن لصالحها وبالتالي فهي تعمل قدر الإمكان للحفاظ على التوازن المرغوب.
2- التوازن يعني التعادل في القوة ففي ظل توازن الرعب النووي يسعى كل عملاق نووي إلى جعل خصمه يحجم عن استخدام أسلحته النووية، بالرغم من أي من العملاقين النووين لا يمتلك تفوقاً على خصمه فإن تعادلاً تقريبياً يقوم في النهاية لذا تكون هناك رغبة قائمة في الحفاظ على مبدأ التعادل مما يؤدي إلى السلام والاستقرار.
3- التوازن يعني توزيعاً للقوة الشاملة وأن اختلال في التوازن الإقليمي يؤثر على التوازن العالمي بأية صورة من الصور.(Grant, 1970.)

والمقصود بأن توازن القوى يعني التعادل هو ضمان التعادل في القوة بين الدولتين أو المجموعتين من الدول وهكذا لن تتمكن دولة أو دول من القيام بالعدوان لوجود قوة مقابلة لها ونظرياً فإن نظام توازن القوى هو أحد الأنظمة الذي تتوظيف فيه القوة أو التهديد لتغيير التوازن. وإذا ما حاولت دولة تعديلية السعي لتحقيق مصالحها التجارية أو الإقليمية فإن التغيير في القوة يمكن أن يعطي الضوء الأخضر للقيام بالتصحيح أو التعديل والضوء الأحمر يمكن أن يعطي الضوء الأخضر للقيام بالتصحيح أو التعديل والضوء الأحمر لمنع أية دولة تريد مقاومة التغيير كما أن أي تحد غير مسموح به للهياكل القائمة عن طريق إقامة الأحلاف يعد أمراً ممنوعاً بين

قوى الوضع القائم. وتحت توازن القوى فإن كل دولة يجب أن تكون على استعداد نتيجة لتغيير الظروف الدولية لتغيير مساندتها من دولة ومجموعة دول أخرى إلى غيرها إذا وجدت أن قيم الأخيرة تتفق مع قيمها ومصالحها. (Grant, 1970)

وحينما نتحدث عن توازن القوى بين الهند وباكستان فنحن نتحدث عن تعادل بينهما في القوة في المجال العسكري والعلاقات بين هاتين الدولتين مع القوتين العظميين أثناء الحرب الباردة كانت متعادلة أيضاً. وبالتالي كان بالإمكان منع اللاتعادل بواسطة قوة فائضة ممنوحة من الخارج. بإيجاز أن التعادل قائم بين الهند وباكستان لأن أياً منها لا يمتلك قوة أو تأثير أكثر من الآخر وأياً منها لا يستطيع إفساد التوازن.(Phillips, 1978)

والمعنى الآخر لتوازن القوى اللاتعادل وهو الموقف الذي تحقق فيه دولة واحدة أو عدة دول توازن قوى لصالحها بحيث يمكن منع أية محاولة لإفساد الوضع القائم وفي هذه الحالة فإن التوازن القوي له صلة قوية جداً بالحفاظ على الوضع الراهن وكل دولة في حلف معين تفسر توازن القوى بالمعنى الذي يحقق التوازن لصالحها والذي بواسطته يتم الحفاظ على السلام الذي يتلائم مع اختياراتها الخاصة وفي هذا المجال فإن هناك فرصة للنجاح أو الفشل للدولة التي تريد تصحيح التوازن ويمكن إجراء التصحيح أو التعديل من قبل الدولة التي ترفض الوضع الراهن. والمثال على ذلك هو توازن القوى بين الدولتين العظميين في ظل نظام ثنائي القطبية فالتوازن كان يعتمد اعتماداً أساسياً على القوة العسكرية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. (Grant, 1970)

3-2-2 إيران وتوازن القوى في منطقة الخليج

لقد تهاوى توازن القوة الإقليمي الذي حافظ عليه كل من العراق وإيران، ومنذ اسقاط النظام العراقي وما تلاه من انهيار للدولة العراقية، وكنتيجة لذلك أضحت الولايات المتحدة والعديد من الدول العربية في موقع القلق المستمر من تعاظم قوة إيران وبالتبعية تسعى هذه الدول مجتمعة إلى استعادة شيء من توازن القوة عبر استخدام مقاربات مختلفة، فالولايات المتحدة حاولت استعادة التوازن من خلال وجودها العسكري بالعراق وعبر محاولتها تشكيل تحالف إقليمي مناهض لإيران يهدف لاحتوائها، في حين ما فتئت الدول العربية، لاسيما تلك الخليجية، أن تبحث عن سياسات بديلة تقع بين الاحتواء والدبلوماسية، ففي العام 2007، وقعت دول الخليج العربي صفقات أسلحة متعددة مع الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا في مابدا للوهلة الأولى وكأنه بداية سباق تسلح يهدف إلى معادلة القوة الإيرانية، بيد أن الدول عادت ومدت أيضاً أيديها الدبلوماسية لإيران. (شحاته، 2007)

وبالنظر إلى فشل السياسية الأمريكية حتى الآن، لابد من الاعتراف بأهمية الدبلوماسية للدول العربية ودعمها أميريكاً إذا أمكن بالتزامن مع المقاربة الجديدة إزاء إيران، فالمساعي الدبلوماسية العربية في حال نجاحها تحمل إمكانية فعلية في استعادة شيء من توازن القوة المفقود وربما مكنت من الحد من حتمية الاعتماد على وجود عسكري أمريكي واسع وبعيد الأمد بكل ما يرتبه من كلفة مالية باهظة وتداعيات سياسية سلبية في المنطقة، ولم تشارك الولايات المتحدة حتى اليوم في هذه المبادرات ونظرت دوماً بعين الريبة لها تخوفاً من أن تكون مجرد دليل على إذعان دول الخليج لإيران وهو ما يعبر عن مقاربة قاصرة، فواقع الأمر أن كافة دول المنطقة تشعر بالقلق إزاء قوة إيران الصاعدة وليس النشاط الدبلوماسي سوى مسعى لاحتوائها وتجنب الشرق الأوسط خطر مواجهات عسكرية قادمة.

وتشير أدلة عدة أيضاً إلى أن الدول العربية تطور استراتيجياتها الخاصة بها للتعامل مع إيران، فقد دعي الرئيس احمدي نجاد في كانون الأول 2007، لحضور مجلس التعاون الخليجي في الدوحة، وفي حين عبرت كل من دول الخليج عن قلقها البالغ إزاء البرنامج النووي الإيراني، فإن الدعوة شكلت إشارة أخرى إلى أن رغبة

الدول الخليجية في تفادي مواجهة مع إيران، كما أوضحت السعودية المقربة تاريخياً من الولايات المتحدة وحليفتها الأهم في المنظومة العربية، أنها تسعى إلى توسيع دعمها الخارجي، وفي شباط 2007، استضافت الرياض الرئيس فلاديمير بوتين واعلنت عن إبرام مجموعة من الاتفاقات التجارية الجديدة بين الدولتين وفي تشرين الثاني زار ولي العهد السعودي سلطان بن عبد العزيز موسكو للبحث في قضايا متنوعة أبرزها الاتفاق على صفقة أسلحة روسية للسعودية. (شحاته، 2007)

هذا الخلل في توازن القوى قد يكون مبرراً لاستمرار الوجود الأمريكي في المنطقة لتحقيق نوع من التوازن القسري، لكن القضية التي يثيرها هذا الوضع تتمثل بعدم توافر ضمانات موضوعية لاستمرار قيام الولايات المتحدة بهذا الدور، ولاسيما في ظل تورطها في العراق وما تعانيه من صعوبات بفعل قوى المقاومة العراقية، والضغوط الإيرانية من أجل توظيف هذا الوضع لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، كما أن هذا الوجود لا يلقى الترحيب الشعبي الذي يضفي عليه الشرعية المطلوبة لاستمراره في ظل تدني شعبية الإدارة الأمريكية وتزايد الضغوط الداخلية عليها لسحب قواتها من العراق.

الجدول (1)

التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج بعد الاحتلال الأمريكي للعراق

الدولة	الكثافة السكانية (فرد/كم2)	حجم القوات المسلحة (بالآلاف)	الناتج القومي (مليار دولار)	الإنفاق العسكري (مليار دولار)	نسبة الإنفاق إلى الناتج القومي (في المئة)	ما يتحمله الفرد في الإنفاق العسكري (دولار)	عائد الإنفاق فرد القوات المسلحة (دولار)
السعودية	10	124.5	236	21.3	9	806	171084
الكويت	143	15.5	50.9	4.27	8	1856	275483
الإمارات	48	50.5	89.6	2.65	3	1006	52475
قطر	56	12.4	28.2	2.19	77	2546	176612
البحرين	975	11.2	10.7	0.5	46	735	44642
عمان	8	41.7	24.2	3.02	12	1006	72422
إجمالي دول المجلس	–	255.8	439.6	33.93	7.7	949	132642
إيران	43.6	420	148	4.41	5	64	10500
العراق	59	59	23.0	–	–	–	–
اليمن	36	66.7	11.3	0.94	7.6	45	14092

Source: International Institute for strategic studies, Military Balance in The Gulf (London: Oxford University Press, 2005-2006)

وفي حال استمرار هذا الوضع فإن إيران مرشحة لأن تكون أهم قوة في النظام الإقليمي الخليجي، وقد تفرض رؤاها وتصوراتها بالنسبة لأمن الخليج في المستقبل بعد انسحاب القوات الأمريكية من المنطقة. وتتحرك إيران تجاه دول

المجلس إنطلاقاً من هذه الحقيقة، وتأخذ في حساباتها أهمية الموقع الذي تحتله على رأس الخليج العربي والذي يمكنها من التحكم في الشريان الذي يغذي العالم الصناعي في مجمله بالطاقة؛ وهو ما يعني امتلاك مقومات القوة التي تغري في أوقات كثيرة على استعمالها أو على الأقل منع الآخرين ممن لهم نفس الرغبة في الهيمنة والوجود في المنطقة من استعمالها ضدها. (البني، 2006)

وما يضاعف من التوجس الخليجي من التوجهات الإيرانية نحو السيطرة على المنطقة، هيمنة التيار المحافظ على مؤسسات صنع القرار في الداخل، بعد نجاحه في انتخابات مجلس الشورى التي جرت في إبريل 2004، ثم الانتخابات الرئاسية التي جرت في شهر يونيو 2005 وأسفرت عن فوز محمود أحمدي نجاد، إذ أن حدوث تناغم داخل أروقة صنع القرار الإيراني يثير مجدداً في أذهان الخليجيين فكرة تصدير الثورة، وما يرتبط بها من مؤامرات لزعزعة الأمن والاستقرار في دول المجلس. (الحريري، 2006)

وما يبعث على إثارة القلق لدى دول المجلس أن المسؤولين الإيرانيين أنفسهم عادة ما تعبر بعض تصريحاتهم عن حقيقة موقفهم إزاء جيرانهم الخليجيين، مع أن هذه التصريحات في أغلبها رد فعل على أحداث لا تستحق التعليق عليها، ومنها التصريح الذي جاء على لسان حميد رضا آصفي الناطق باسم الخارجية الإيرانية يوم 2005/7/3 تعليقاً على رسم كاريكاتيري نشرته صحيفة الأيام البحرينية، وعده الإيرانيون ماساً بشخص مرشد الثورة آية الله علي خامنئي، حيث ورد على لسانه: " إن على الدول الخليجية أن تعرف أنها ستكون الخاسرة إذا قللت من احترام أقطاب النظام الإيراني ورجال الدين فيه"، وأضاف: "إن قدرات إيران تفوق بأشواط قدراتهم وعليهم أن يكونوا أكثر حذراً"، وهي التهديدات التي وصفتها دوائر رسمية خليجية بأنها غير مبررة، وتساهم في تجديد التوترات في المنطقة، وتذكر بمبدأ تصدير الثورة الذي ارتبط بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة وتتناقض مع تصريحات القيادة الجديدة حول رغبتها في طمأنة جيرانها وتطوير التعاون معها.(أمير، 2005)

كما أعربت دول المجلس عن خشيتها من تصاعد الدور الإيراني في العراق، واستغلال صعود نفوذ الشيعة فيه للتأثير بدرجة أو بأخرى في تطورات الأوضاع هناك، وهو ما أثار مخاوف دول كالسعودية التي حذر وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل في 23 سبتمبر 2005 من هذا التغلغل، قائلاً:"إن العراق في وضع خطير ينطوي على تهديد بالغ، وهناك انطباع بأنه يسير تدريجياً نحو التفكك، وهو ما سيؤدي إلى تدخل إيراني بسبب اهتمام طهران بجنوب العراق الذي تسكنه أغلبية شيعية".

وقد تصاعدت التحذيرات من رغبة إيران في استغلال الامتداد الشيعي في العراق لممارسة نفوذ على دول المنطقة، وذلك عبر سعيها الحثيث لتشكيل ما يسمى "الهلال الشيعي" الذي يمتد ليشمل بالإضافة إلى طهران كلاً من العراق وسوريا ولبنان، وقد أثار ذلك جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والإعلامية العربية، ذلك بأن تلك التحذيرات تزامنت مع ما تداولته عدة تقارير استخبارية غربية عن وجود مخطط إيراني متكامل لاستغلال حرب الإطاحة بصدام حسين وحزب البعث، لتعزيز نفوذ طهران وهيمنتها ليس في العراق وحده، بل في المنطقة برمتها، وذلك من خلال اختراق الدول التي بها طوائف شيعية، وفي مقدمتها دول الخليج العربية، وهو ما يثير المخاوف من زيادة الاحتقان الطائفي في المنطقة، الأمر الذي يزيد من احتمالات دخول دول المنطقة في صور مختلفة من المواجهات مع إيران، وهو ما ستنشأ عنه حالة من عدم الاستقرار والفوضى في منطقة الخليج.

وكانت إحدى تداعيات هذه الحالة عودة الحديث مجدداً إلى ما يمكن تسميته سياسة المحاور والأحلاف، ولاسيما في ضوء حالة الاستقطاب السياسي الذي شهدته المنطقة على خلفية تصريحات مسؤولين وقادة عرب حملت معاني ومضامين طائفية، بدءاً بتصريحات الملك عبد الله الثاني في ديسمبر عام 2004، التي أعرب فيها عن قلقه من أن تؤدي انتخابات 30 يناير 2005 في العراق إلى إيجاد هلال شيعي بامتداد الحركات والحكومات الشيعية من إيران إلى العراق ولبنان والدول الخليجية... وهذا التصريح فسر وقتها بأنه تعبير عن رفض حصول الأغلبية الشيعية على دور بارز في إدارة شؤون الحكم في العراق. ثم تصريحات الرئيس المصري

حسني مبارك لقناة العربية الفضائية يوم 2006/4/8 التي تعرض فيها للوضع السياسي والأمني في منطقة الخليج والعراق، وتحديداً ما يتعلق بولاء شيعة المنطقة لإيران، حيث أثارت تصريحاته ردود فعل واسعة في دول المنطقة اختلفت في حدتها من بلد إلى آخر، وبخاصة أن البعض يرون في هذه التصريحات ما يمثل طعناً في ولاء الشيعة للدول التي ينتمون إليها، ويعدون الخوض في هذه المسألة أمراً من الممكن أن يعود بمردودات سلبية على مجمل الوضع في المنطقة وعلى العراق بالتحديد.(العيسوي، 2006)

ثم جاءت الحرب الإسرائيلية على لبنان في يوليو 2006 لتؤكد هذه الانطباعات بعدما حمل وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل حزب الله مسؤولية الأزمة مع إسرائيل، ورأى في إقدامه على أسر الجنديين الإسرائيليين مغامرة غير محسوبة العواقب. هذا في الوقت الذي أصدر فيه بعض رجال الدين السعوديين فتاوى دينية تطالب بتكفير حزب الله وعدم الدعاء له بالنصر والتمكين، وكانت البداية بالفتوى التي أصدرها الشيخ عبد الله بن جبرين ثاني أكبر مرجع ديني للحركة الوهابية في العالم، والذي كان يشغل منصباً مهماً في لجنة الافتاء السعودية، وذكر فيها أنه لا يجوز نصرة حزب الله في حربه مع إسرائيل أو الإنضواء تحت إمرته أو الدعاء له بالنصر والتمكين، لأنه حزب رافضي، بل ذهب إلى أبعد من ذلك حين نصح أهل السنة أن يتبرأوا منه وأن يخذلوا أنصاره ويبينوا عداوتهم للإسلام والمسلمين وضررهم قديماً وحديثاً على أهل السنة. وتبع ابن جبرين دعاة آخرون ذوو شأن في المجتمع السعودي، مثل الداعية ناصر العمر الذي قال: "إن حزب الله لا يقاتل باسم المسلمين السنة في فلسطين أو في أي مكان آخر، لكنه أداة في أيدي الحرس الثوري الإيراني"، في حين رأى آخرون أن الحزب هو "حزب شيعي" يخوض حرباً لمصلحة إيران وليس لنصرة المسلمين (العيسوي، 2006، ص 87)

ولقد جاءت تصريحات العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز يوم 2007 /1/27 حول مخاطر التشيع وتطورات الأوضاع في العراق على أمن المنطقة؛ إذ حذر من أن "استغلال الدين سوف يؤجج الصراع الطائفي"، مضيفاً " أن

الرياض على علم بأبعاد عملية التشييع في العراق والمنطقة، لكن هذه العملية لن تحقق غرضها لأن أكثرية المسلمين تعتنق مذهب أهل السنة والجماعة، ولا يمكن أن تتحول عن عقيدتها ومذهبها". (الصدي، 2004).

والأمر الذي لاشك فيه أن مثل هذه التصريحات والمواقف-المصحوبة أحياناً بفتاوى دينية- لها بالتأكيد تأثيرها السلبي في نفوس معظم العرب من شيعة وسنة، وقد تعمق حالة الاحتقان الطائفي التي تشهدها المنطقة، حيث يمكن النظر إليها بوصفها أحد مظاهر الصراع الجديد بين القوى الشيعية والقوى السنية في المنطقة على القيادة والنفوذ. ومحوري هذا الصراع مصر والسعودية والأردن من جانب، وإيران وحزب الله من جانب آخر.

وربما الدلالة الأخطر أن هذه الفتاوى والتصريحات الرسمية السعودية قد تنعكس بصورة مباشرة على المملكة العربية السعودية، لأنها تثير استياء وسخط مواطنيها الشيعة، وكذلك على الشيعة الموجودين في باقي الدول الخليجية والعربية، وهو ما قد يؤثر سلباً على الأمن والاستقرار الداخليين في هذه الدول.

وربما هذا يفسر التحركات السعودية الأخيرة الرامية إلى تحييد العامل الطائفي في المنطقة، وذلك بإقامة حوار بناء مع إيران حول القضايا التي تتقاطع فيها اهتمامات الدولتين، ومحاولة التوصل إلى تفاهمات مشتركة لحل هذه القضايا بعيداً من أي دعاوى طائفية، وبخاصة بالنسبة إلى قضيتي لبنان والعراق، لكونهما الساحتين الرئيسيتين لانطلاق الدعاوى الطائفية. (شحاتة، 2007)

جدول (2)

حجم الإنفاق العسكري في منطقة الخليج (بالمليار دولار)

م	البيان	إجمالي الإنفاق العسكري					
		2000	2001	2002	2003	2004	2005
1	السعودية	18.4	27.2	18.5	18.7	19.3	21.3
2	الكويت	3	2.6	3.5	3.8	4.0	4.27
3	الإمارات	3.8	3.9	1.6	1.6	1.6	2.65
4	قطر	1.3	1.5	1.9	1.9	2.1	2.19
5	البحرين	0.306	0.315	0.33	0.46	0.47	0.5
6	عمان	1.6	2.4	2.5	2.5	2.6	3.02
	الإجمالي	28.406	37.915	28.33	28.96	29.47	33.93
				دول خليجية خارج المجلس			
	إيران	5.7	5.8	3	3	3.5	4.41
	النسبة	%498	%653	%944	%963	%840	%76.9

Source: International Institute for Stategic Studies, Military Balance in The Gulf (London: Oxford University, IISS,2000-2006)

الفصل الرابع

الإستراتيجية الإيرانية في التعامل مع الأزمة الإيرانية

تمهيد

أثر الموقع الجيوستراتيجي لإيران على سياستها الداخلية والخارجية وخصوصا بعد أزمة البترول عام 1973 حيث أن موقعها المطل على كل من الخليج العربي وخليج عمان قد جعلها لاعبا سياسيا مؤثرا في منطقة الخليج العربي. لقد تفاوتت سياسة إيران الإسلامية الخارجية بين الانفتاح والإنغلاق، ففي أيام الشاه كانت العلاقات منفتحة مع الدول الغربية والعربية، وبعد الثورة الإسلامية التي أطاحت بالشاه وأعلن آية الله الخميني سياسة جديدة لإيران معلناً العداء على الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكيةواكتسبت سياستها الخارجية بعد الانفتاح على دول العالم إلا بشكل محدد وطبيعة هذا النظام وبشكل عام نجد أن هذه السياسة كانت غير واضحة الأبعاد، وفي الفترة الحالية اتخذت إيران مواقف سياسية واضحة تجاه بعض القضايا.

وقد تغيرت السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس محمد خاتمي التي اتصفت سياسته الخارجية بالاعتدال، ولكن وصول الرئيس محمود أحمدي نجاد للسلطة قد دفع بالسياسة الإيرانية الى التشدد، وحالة عدم الاستقرار فحدودها مع العراق ومنطقة الخليج العربي تعاني من مشاكل عدم الاستقرار، وعلى الجانب الآخر الصراع الهندي الباكستاني والمشكلة الأفغانية، إن هذه الظروف السياسية وفي ظل العقيدة السياسية التى تتبناها القيادة الإيرانية جعلها تفكر وبشكل إستراتيجي في امتلاك أسلحة الدمار الشامل وخصوصاً النووية وخصوصاً بعد محاولة العراق امتلاك السلاح النووي مما دفع بالقيادة الإيرانية إلى امتلاك السلاح النووي حيث بدأت إيران بسعيها الى امتلاك السلاح النووي منذ فترة الثمانينات، وقد توقف هذا السعي أثناء الحرب العراقية الإيرانية، وبعد إنتهاء الحرب عادت إيران سعيها لامتلاك السلاح النووي، بتعاون مع روسيا.

4-1 دوافع وأهداف البرنامج النووي الإيراني:

رغم أن إيران كانت في مقدمة الدول التي وقعت على معاهدة منع الانتشار النووي في 1 يوليو 1968م كما صدقت عليها عام 1970م، ثم وقعت على اتفاقية الضمانات النووية الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1973م، وتؤكد الحكومة الإيرانية أن برنامجها النووي يندرج في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، ويخضع بالكامل لإشراف ورقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. من جهة أخرى تشير بعض التقارير الأمريكية أن إيران يمكن أن تنتج السلاح النووي في فترة قصيرة، ولكن توجد هناك معوقات صعبة تواجه البرنامج النووي الإيراني ولعل الصناعة النووية الروسية التي تعتمد عليها إيران ما تزال في مرحلة التطور هي إحدى المعوقات الفنية، وفي كل الأحوال فإن نجاح إيران في تصنيع القنبلة النووية، يطرح إمكانية نشوب مواجهة عسكرية بين الجانبين لوقف أو تعطيل البرنامج النووي الإيراني. وأخيراً فإن من الضروري التركيز على الآثار والانعكاسات الإقليمية والدولية التي يمكن أن تنجم عن نجاح إيران في إنتاج السلاح النووي، حيث إن هذا التطور يمكن أن يثير – حال حدوثه – انعكاسات بالغة الأهمية على صعيد تعديل العلاقات وموازين القوى في منطقتي الخليج العربي والشرق الأوسط. (إبراهيم، 2005، ص 77)

4-1-1 مراحل تطوير البرنامج النووي الإيراني

مرت الجهود الإيرانية المبذولة باتجاه تطوير القدرات النووية الإيرانية والحصول على تكنولوجيا متطورة في هذا المجال بثلاث مراحل رئيسية على النحو التالي:

المرحلة الأولى:

بدأت جهود إيران لامتلاك السلاح النووي في عهد الشاه واستهدفت امتلاك قدرة نووية متواضعة عن طريق تنفيذ برنامج متكامل لإنشاء مفاعل للطاقة النووية في مدينة بوشهر بمساعدة ألمانيا. بالإضافة إلى أن إيران كانت تمتلك بالفعل مفاعلاً نووياً تجريبياً حصلت عليه من الولايات المتحدة في الستينات، وتبلغ قوته (5)

ميجاوات. أن الشاه قد بحث في أوائل عام 1975م مع فريق الخبراء الألمان الغربيين إمكانية عقد صفقة لتقديم تكنولوجيا لإخصاب اليورانيوم وإعادة معاملة البلوتونيوم التي توفر في النهاية دورة وقـــود كاملة، وهو الأمر الذي كان من الممكن أن يساعد إيران على إنتاج أسلحة نووية وبدون مساعدة خارجية وقد فشلت هذه المحاولة بسبب الضغط الأمريكي الذي استند – آنذاك – على ما يلي: (عبد الفتاح، 2005)

(1) إن مبدأ المظلة النووية الأمريكية كفيلة بحماية الحلفاء مع الالتزام المعلن بعدم تجهيز دول جديدة – ما عدا إسرائيل – بالتكنولوجيا التي توفر مستلزمات صناعة السلاح النووي.

(2) لقد كان باستطاعة الشاه بما شيده من قاعدة للردع التقليدي أن يفرض تفوقاً بالأسلحة التقليدية على منطقة الخليج العربي، وكانت إيران قد حصلت بالفعل على الأسلحة الأكثر تقدماً في مقابل ما حصل عليه العراق والسعودية ودول الخليج الأخرى مجتمعة سواء من حيث الكم أو النوع في كافة صنوف الأسلحة و الطيران والدروع والبحرية، ومن ثم فليس لها من حاجة لإدخال الردع النووي لكي يتمكن الشاه من فرض دوره على منطقة الخليج.

(3) إن امتلاك إيران لقاعدة تكنولوجية نووية تسهل الحصول على أسلحة نووية كان يعني حرمان إسرائيل – الحليف الأقوى للولايات المتحدة – من التفرد بميزة التفوق في هذا المجال على بقية دول المنطقة سواء كان هذا التفوق في بناء قاعدة تكنولوجية متطورة أو بلوغ القدرة على صناعة السلاح النووي، ومهما كانت درجة التحالف الأمريكي مع إيران – في ذلك الوقت – إلا أنها ظلت بمستوى أقل من درجة التحالف مع إسرائيل، فما قدمته الولايات المتحدة لإيران من خبرات وموارد ساعدها على إذكاء تطلعها الدائم نحو التفوق النوعي على الجميع بعنصر فعال إضافي وهو امتلاك قدرة الردع النووي.

(4) بعد تفجر الثورة الإيرانية في عام 1979م ونجاحها في القضاء على حكم الشاه فرضت الولايات المتحدة حظراً على تصدير التكنولوجيا النووية إلى إيران ودعت كلاً من ألمانيا وفرنسا إلى عدم استئناف التعاون النووي مع إيران.

علاوة على ذلك فقد غادر العديد من علماء الذرة الإيرانيين البلاد عقب الثورة الاسلامية ، الامر الذي جعل البرنامج النووي الايراني يعيش في حالة من الجمود حتى منتصف الثمانينات.

المرحلة الثانية:

مع قيام الثورة الإسلامية، دخل البرنامج النووي الإيراني إلى مرحلة جديدة مختلفة تماماً. ففي الفترة الممتدة ما بين قيام الثورة وحتى منتصف الثمانينات، أصاب الجمود جميع الأنشطة النووية الإيرانية، حيث اتخذ القادة الثوريون الإيرانيون، وفي مقدمتهم آية الله الخميني موقفاً سلبياً تجاه الطاقة النووية. أضف إلى ذلك، إن الولايات المتحدة وألمانيا والدول الغربية الأخرى رفضت مواصلة التعاون مع إيران في المجال النووي، وفرضت حضراً شاملاً ضد إيران في كافة مجالات التسلح، كما تعرضت المنشآت النووية الإيرانية للقصف الجوي والصاروخي العراقي أثناء الحرب. وعلى الرغم من الانتكاسة التي شهدها البرنامج النووي الإيراني في بداية العهد الثوري، إلا أن إيران استمرت في تشغيل محطة بوشهر النووية، وظل يعيش في موقع المنشأة عدد ما بين (300 – 400) إيراني يتولون أعمال صيانتها، كما إن هناك مرافق تتسع لحوالي 2000 عامل، بالإضافة إلى إمكانية تقديم خدمات لـــ 2000 عامل آخرين. (ذياب، 2004)

المرحلة الثالثة:

وتبدأ عام 1986 م عقب إعلان آية الله الخميني التزام بلاده بمواصلة تطوير قدراتها النووية فيما جاء بمثابة مقدمة لنشاط إيراني مكثف في هذا المجال. واتخذ هذا النشاط مسارات أربعة هي: (الصدى،2004)

(1) توسيع دائرة التعاون النووي مع الدول الأجنبية لا سيما مع الأرجنتين والصين وكوريا الشمالية وباكستان والهند. حيث وقعت إيران اتفاقاً مع باكستان عام 1986م للتعاون في المجالات النووية العسكرية تقوم باكستان بمقتضاه بتدريب العلماء الإيرانيين والمساعدة في البرنامج النووي الباكستاني.

(2) كما وقعت إيران اتفاقاً مع الأرجنتين عام 1987م للحصول على وقود نووي من اليورانيوم المخصب – غير المخصص للأغراض العسكرية – لمفاعل

طهران التجريبي، ثم اتفقت إيران مع جنوب أفريقيا خلال الفترة من 1988 – 1989 على الحصول على كميات كبيرة من اليورانيوم المركز.

(3) في ديسمبر 1989 م وقعت إيران اتفاقاً للتعاون الاستراتيجي مع كوريا الشمالية خلال زيارة سرية قام بها وفد إيراني رفيع المستوى برئاسة علي خامنئي الذي كان يشغل منصب رئيس الدولة آنذاك إلى (بيونج يانج) وركز الاتفاق بصفة خاصة على تبادل المعلومات العسكرية والعلمية في مجال الصواريخ والتكنولوجيا النووية بين البلدين.

(4) توسيع البنية النووية الأساسية في البلاد حيث افتتحت إيران مركزاً جديداً للأبحاث النووية في مدينة أصفهان، بالإضافة إلى محاولة الحصول على مفاعلات نووية من جهات مختلفة أو تجميعها على مراحل متعددة.

(5) تطوير القدرات الفنية والعلمية للعاملين في المجال النووي، فقد عملت الحكومة الإيرانية على استقدام علماء الذرة الإيرانيين الذين غادروا البلاد عقب قيام الثورة الإسلامية كما اهتمت بإرسال العديد من الباحثين النوويين الإيرانيين إلى الخارج لتلقى تدريب عملي متقدم، ولعبت باكستان دوراً هاماً في هذا المجال من خلال قيامها باشراك العديد من العملاء الإيرانيين في البرنامج النووي الباكستاني وإعطائهم معلومات هامة في بناء الأسلحة النووية عن طريق التدريب العملي في مفاعل كاهوتا الباكستاني.

(6) رفع مجالات البحث والتطوير في المجال النووي، حيث جرى الاهتمام بالدخول إلى عمل الأبحاث الخاصة بالوقود النووي والتي انقسمت إلى ثلاثة أنواع:

(أ) تخصيب اليورانيوم.

(ب) إعادة معالجة الوقود النووي غير المشع كيماويا لاستخراج البلوتونيوم.

(جـ)تخصيب اليورانيوم بالليزر.

ومن جهة أخرى، فقد تبددت المخاوف الأمريكية حيال النشاط النووي الإيراني بعد قيام الحرب بين العراق وإيران، عندما انتهت الحرب عام 1988 عادت إيران الاتصال بشركة سيمنس الألمانية من أجل استئناف النشاط النووي.

ولكن الحكومة الألمانية رضخت للضغوط التي مارستها عليها الإدارة الأمريكية بعد الاستجابة لطلب الإيرانيين، وبعد وفاة الخميني تم توقيع اتفاقية بين طهران وموسكو للتبادل التجاري وبيع السلاح، وكذلك التعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، حيث وافقت حكومة الرئيس يلتسين على إعادة بناء المنشآت النووية التي كانت الحرب مع العراق قد دمرتها في منطقة بوشهر؛ ففي عام 1995 وقع الطرفان عقدا قيمته 800 مليون دولار لإنشاء مفاعل نووي بحيث يشرف على تشغيله فريق إيراني روسي، وبالفعل بدأ التعاون بين الدولتين عندما شرعت روسيا في تدريب الفنيين الإيرانيين والعاملين في ميدان الفيزياء، وبتوزيع المنشآت النووية الإيرانية في أماكن سرية مختلفة تخضع للسيطرة المباشرة للعسكريين، التي بدأ العمل بها قبل عامين من تفجيرات 11 سبتمبر 2001 حسب المصادر الإسرائيلية، وكان هم الولايات المتحدة ليس ما يمكن أن تحققه إيران من تقدم، وإنما فيما يمكن أن تحصل عليه من روسيا الاتحادية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق. كما استمرت الولايات المتحدة بمساعدة الموساد الإسرائيلي في اقناع شركات ألمانية وأوكرانية وتشيكية بعدم بيع التقنيات النووية لإيران لفرض العقوبات عليهم. ونتيجة لانشغال إدارة بيل كلينتون بموضوع العراق وتوسيع إطار حلف شمال الأطلسي، فقد خففت الضغوط على إيران؛ ففي عام 2001 ووفقا لمصادر أمريكية جمعت إسرائيل براهين على وجود شركتين روسيتين على الأقل تقومان بتصدير مواد لازمة لتصنيع السلاح النووي إلى إيران. وفي نهاية عام 2001 توصلت الأوساط الاستخبارية الأمريكية إلى أن إيران تمثل خطراً عاجلا في تصنيع السلاح النووي أكثر من الخطر الذي أذعن واشنطن على الإرهاب ومساعدة إيران لها قد شغلها عن هذا الأمر، فقويت العلاقة بين روسيا وإيران نتيجة لتعاونها في المجال النووي، ثم موافقة روسيا على بناء ثلاثة مفاعلات نووية أخرى، بعد زيارة الرئيس الإيراني السابق خاتمي لها، بتكلفة تقدر بحوالي بليوني دولار. (مبيضين، 2007)

من هنا نرى أن إيران حاولت الحصول على احتياجاتها التكنولوجية والنووية من خلال:

1. التفاوض السري عن طريق وفود تقوم بزيارة بعض البلدان وشراء المعلومات وقد نجحت في التعامل مع روسيا حيث استفادت من الاستعانة بعشرات من كبار الخبراء الروس الذين قدموا لإيران خدمات كبيرة، وأيضا التعامل مع السوق السوداء للتكنولوجية النووية، والذي ساهم عبد القادر خان، المهندس الباكستاني لبرنامجها النووي في تغذيته.
2. التفاوض العلني مع دول لا تحتفظ بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة مثل روسيا والصين وكوريا الشمالية؛ حيث جرت مفاوضات على أعلى المستويات مع هذه البلدان مثل زيارة الرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني للصين.(مبيضين، 2007)

4-1-2 بواعث إيران لامتلاك السلاح النووي

تبرز إيران حاجتها للطاقة النووية للأسباب التالية: (السرحاني، 2005)

1. تعمل إيران على زيادة الاعتماد على الطاقة النووية في إنتاج الكهرباء من خلال إنتاج إنتاج ستة آلاف ميجاوات من الطاقة النووية وبذلك فإنها تعمل على تأمين 20% من طاقتها الكهربائية.
2. أصبح البرنامج النووي الإيراني مشروعا قومياً ووطنياً إيرانياً، يعبر عن هوية إيران..
3. التحولات الإقليمية المحيطة بإيران والتي أفرزت جملة من الحقائق تهدد إيران منذ إنهيار الاتحاد السوفيتي، ومرورا بحرب الخليج الثالثة 2003، وانتهاء بدعوة الإصلاح والديمقراطية التي تطالب بها واشنطن، وكذلك إحاطة إيران (أو بالقرب منها) بخمس قوى نووية وهي باكستان والهند والصين وروسيا والولايات المتحدة (في الخليج العربي). هذا إضافة إلى التهديدات الإسرائيلية بالقيام بضربة استباقية للمواقع النووية الإيرانية. لذا ذهبت واشنطن للقول أن هناك أهدافا أخرى لإيران وراء مفاعلاتها النووية. (عبد المؤمن، 2007)

تتحرك السياسة النووية الإيرانية في إطار مجموعة معقدة من الدوافع والنوايا بعضها معلن والبعض الآخر منها غير معلن، وعلى الرغم من أن العديد من الساسة الغربيين والإسرائيليين يعتقدون أن الدافع الرئيسي المحرك للبرنامج النووي الإيراني يتمثل في السعي إلى إنتاج القنبلة النووية إلا أن المسئولين الإيرانيين يشددون دوما على أن البرنامج النووي الإيراني يندرج فقط في إطار الرغبة في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتتمثل الأهداف والدوافع للبرنامج النووي الإيراني في التالي:

أولا: الأهداف الاقتصادية:

يركز المسؤولون الإيرانيون على دوافع وأهداف البرنامج النووي الإيراني على الصعيد الاقتصادي، حيث تذهب تقديرات الحكومة الإيرانية إلى أن البرنامج النووي لإيران يرمي إلى تأمين 20 % من طاقتها الكهربائية بواسطة المولدات النووية وذلك لتخفيف استهلاكها من الغاز والنفط ولا سيما أن الزيادة السكانية العالية وخطط التنمية الاقتصادية سوف تزيد من معدلات الطاقة في إيران، وتشير الحكومة الإيرانية على إنها لا تسعى فقط إلى الحد من نسب الزيادة في استهلاك الطاقة ولكنها تسعى أيضا إلى تخفيف النسب الحالية من اجل توفير ثروتها القومية من النفط والغاز الطبيعي بهدف توجيهها نحو التصدير من اجل الحصول على العائدات المالية، ويؤكد المحللون الأمريكيون والغربيون إلى أن المفاعلات النووية سوف تتكلف مليارات الدولارات بالعملة الصعبة وهي ليست ذات فائدة كبيرة من الناحية الاقتصادية بالنسبة لدولة مثل إيران تمتلك مخزوناً ضخماً من النفط والغاز ممكن استغلاله لتوليد الكهرباء بتكلفة لا تتعدى (18- 20%) من تكلفة الكهرباء النووية في ظل أسعار السوق علاوة على ذلك فان إيران ركزت على إنشاء مفاعلاتها في منطقة واحدة جنوب البلاد بعيدا عن المدن الإيرانية والمنشآت الصناعية في شمال البلاد.(سويلم، 2004)

ثانيا: الأهداف العسكرية:

ينكر الساسة والمفكرون الاستراتيجيون الإيرانيون بشدة أن تكون وراء البرنامج النووي الإيراني أية أغراض أو أهداف عسكرية، إلا أن هناك ما يشبه الإجماع على أن هناك دوافع عسكرية وراء البرنامج النووي الإيراني، حيث أن الأهداف العسكرية تعد الأكثر أهمية لهذا البرنامج، ومن المؤكد أن العوامل الأكثر خطورة وأهمية والمحركة للتفكير السياسي والاستراتيجي الإيراني في الفترة الراهنة تتمثل في الدروس المستفادة من الحرب العراقية – الإيرانية والتهديدات الأمريكية – الإسرائيلية لإيران حيث تعرضت إيران أثناء حربها مع العراق لقصف كيميائي. وقد توقع المسؤولون الإيرانيون إمكانية التعرض إلى ما هو أسوأ من القصف الكيميائي والبيولوجي في المستقبل، وفي الوقت الراهن تزداد العديد من التهديدات الفعلية والمحتملة التي تستشعرها إيران من جانب كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والعراق في المستقبل، ومن ناحية أخرى يشير بعض الباحثين في الشئون الأمنية الإيرانية إلى انه على الرغم من أن إيران لم تتخذ بعد قراراً حاسماً بشأن الأسلحة النووية ورغم أن قرار طهران في هذا المجال ممكن التراجع عنه إلا أن اتجاه القيادة الإيرانية نحو الخيار النووي ربما كان ناتجاً عن العزلة الدولية والإقليمية التي تعاني منها إيران. (إبراهيم، 2005)

بدأت الحكومة الإيرانية تكثف جهودها في مجال إقامة بنية أساسية فورية متطورة، حيث شهد البرنامج النووي الإيراني نشاطاً مكثفاً في كافة المجالات، ومن خلال الجهود الدؤوبة أصبحت إيران في الوقت الحالي تمتلك بنية أساسية جيدة في مجال الطاقة النووية التي شهدت تطورات في العقود الثلاثة الماضية، و أصبحت إيران تمتلك في الوقت الراهن بنية أساسية كافية لإجراء الأبحاث النووية المتقدمة إضافة إلى قاعدة كبيرة من المنشآت والمواقع الاستراتيجية المنتشرة على مساحة واسعة وأحاطتها بجدار من السرية تحسباً لأي ضربات عسكرية أمريكية أو إسرائيلية ضد هذه المنشآت، كما توجد أيضا بعض المنشآت والمواقع الأخرى للنشاط النووي الإيراني التي ما زالت تحت الإنشاء، حيث تفيد التقارير والمصادر

والدراسات على وجود ما لا يقل عن عدد 16 مركزا للمنشآت والأبحاث النووية موزعة على مدن ومناطق مختلفة. (إبراهيم، 2005)

من مجمل تطورات الأزمة النووية الإيرانية، يتضح إصرار إيران على المضي قدماً في مشروعها النووي، رغم إصرار الغرب ممثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الترويكا الأوروبية على تحذيرها من الاستمرار فيه، فإلى جانب البعد الاقتصادي الذي تنشد إيران تحقيقه من هذا المشروع، فإن السياسة الإيرانية في شأن برنامجها النووي محكومة بعدد من الاعتبارات، من بينها: تحقيق التوازن مع إسرائيل، وعلاقة العداء مع الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن استراتيجية توسيع نفوذها الإقليمي، الأمر الذي دفع بعض المحللين إلى القول إن إيران إن لم تكن قد امتلكت السلاح النووي، فإنها تسعى إلى امتلاكه بكافة الوسائل، وإنها أصبحت تمتلك القدرات النووية على إنتاجه، في حين يرى البعض الآخر محدودية هذه القدرات، وإنها لا ترقى إلى مستوى إنتاج السلاح النووي في المستقبل القريب على أقل تقدير.

ثالثاً: الرغبة في تحقيق التوازن مع إسرائيل:

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بشكل عام على استمرار التفوّق الإسرائيلي إلى ما لا نهاية، بحيث يظل هناك خلل دائم في ميزان القوى التقليدية، فضلاً عن امتلاك إسرائيل قوة نووية قادرة على تدمير المنطقة بأكملها مرات عديدة في حال استخدامها، فإذا كانت فرنسا هي التي منحت إسرائيل مفاعلاً نووياً، فإن الولايات المتحدة هي التي وضعت بين يدي إسرائيل أرقى أنواع التقنية التي حرّمتها على كل دول المنطقة، لتصبح إسرائيل إحدى دول العالم المتقدم المنتج للسلاح المتطور والمصدِّر له، وبهذه التقنية المتطورة تمكنت إسرائيل من تطوير ترسانتها النووية، وإجراء التجارب عليها دون الحاجة إلى تفجيرها تحت الأرض أو في مياه المحيطات العميقة. (زكريا، 1995)

ووفقاً للتقارير الاستراتيجية، ومراكز البحوث، وتقارير العلماء، إلى جانب تقارير أجهزة المخابرات العالمية يُقدّر حجم الأسلحة النووية الإسرائيلية بمائتي رأس وقنبلة نووية تم تجميعها، وأنها تعمل على زيادة قدراتها في مجال امتلاك الأسلحة

النووية الإستراتيجية، استناداً إلى دعوى قادتها بأهمية وحيوية هذه الأسلحة لتحقيق أمن إسرائيل، كما تواصل استثمار علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بصفة عامة في تحقيق مجموعة من المزايا الإستراتيجية، من أهمها: (فتح الله، 2006)

أ. الإخلال بالتوازن الاستراتيجي مع دول المنطقة على المدى البعيد لصالحها، وبما يتيح لها فرصة فرض بعض مفاهيمها ووجهات نظرها في مواجهة الجانب العربي، والمنطقة بشكل عام.

ب. دعم مواقفها السياسية والتفاوضية باستغلال ما يمثله رصيد قوتها العسكرية من تقدم تكنولوجي.

ج. استخدام الخيار التكنولوجي كإحدى الأدوات الفعّالة في مجال استراتيجية الردع على المستوى العسكري.

د. دفع الجانب العربي لإعادة حساباته إزاء حجم الضرر الذي قد يلحق به جراء التقدم العسكري الإسرائيلي في حالة وجود نوايا هجومية.

وضمن الشروط الإسرائيلية للدخول في إطار متبادل من الأمن والحد من التسلُّح، برز خلال مناقشات لجنة الحد من التسلح والأمن الإقليمي، المنبثقة عن المحادثات المتعددة الأطراف التي جرت في إطار صيغة مدريد للسلام، شرط تأكُّد إسرائيل من أن دولاً مثل العراق وإيران لن تتمكن من تطوير قدرات نووية خاصة بها، ولم تعد تشكِّل تهديداً إقليمياً على جيرانها. (زكريا، 1995)

وتحت وطأة الخوف من البقاء تحت التهديد الإسرائيلي للمنطقة، وفرض الشروط المجحفة بشأن القضية الفلسطينية والأراضي المحتلة، ونتيجة لهذا الخلل في ميزان القوة، ربما فكّر الإيرانيون في إصلاح هذا الخلل من خلال إحداث نوع من التوازن، هو توازن الرعب النووي، فمع هذا التوازن لا تجرؤ أية دولة في المنطقة على القيام بعدوان على إيران، وبالتالي قد تعتبر حاجة إيران إلى الأمان في مقابل العدو التقليدي إسرائيل أحد الدوافع التي ترجح سعي إيران لامتلاك سلاح نووي. (فتح الله، 2006)

رابعاً: العداء الأمريكي لإيران:

يُعدّ الخلاف الإيراني الأمريكي حالة فريدة لم يشهد التاريخ الدبلوماسي مثلها من قبل، فمن ناحية ترى واشنطن أن بينها وبين إيران عداءً استراتيجياً عميقاً، بعد أن أطاحت الثورة الإيرانية عام1979م بكل المصالح الأمريكية في المنطقة، فقد قضت على نظام الشاه أحد المرتكزات الأساسية للاستراتيجية الأمريكية فيها، ولنظامها الدفاعي ضد الاتحاد السوفيتي وأرست نظاماً دينياً شديد العداء للولايات المتحدة، خصوصاً وأن الثورة الإيرانية قد جاءت في وقت كان الاتحاد السوفيتي يعمل فيه على التوسُّع والانتشار مرة أخرى، حيث شهد هذا التوقيت دخول القوات السوفيتية إلى كابول، مما أدى إلى شعور واشنطن بالهزيمة، وبأنها على وشك أن تخسر الحرب الباردة. (زكريا، 1995)

وفي الوقت نفسه تمثِّل إيران لواشنطن ذكرى إهانة عميقة، فالولايات المتحدة الأمريكية لن تنسى أن الإيرانيين قاموا باختطاف أمريكيين واحتجزوهم لمدة تزيد عن سنة كرهائن، وفشلت أمريكا في إنقاذهم، كما لن تنسى واشنطن سلسلة الإهانات التي كانت تتلقاها من النظام الإيراني، فكانت طهران دائماً ترفض مساعي واشنطن للتقارب والحوار معها، إن الولايات المتحدة تناصف الجمهورية الإيرانية العداء، وتسعى للانتقام منها، واعتبارها قطباً من أقطاب ما أطلقت عليه محور الشر. ولما كانت تهمة حيازة أسلحة الدمار الشامل والتهديد بها بما يخلّ بالأمن والسلم الدوليين ويعرّضه للخطر هي التهمة المناسبة، استناداً لسعي إيران لامتلاك الطاقة النووية؛ فقد سعت الولايات المتحدة للترويج لفكرة أن لدى إيران برنامجاً تسليحياً نووياً موازياً لما تقوم به من أنشطة سلمية، ومن ثم كان على إيران أن تعمل على امتلاك كافة أشكال القوة التي تمكنها من ردع خصومها على المستويين الإقليمي والدولي، خصوصاً وأنها أصبحت مُحاطة بقوى نووية هي: إسرائيل، وباكستان، والهند، فضلاً عن التواجد الأمريكي المكثّف في منطقة الخليج منذ حرب الخليج الثانية 1991م، واحتلال العراق عام 2003م. (حافظ، 2006)

وقد برزت تهديدات فعلية ومحتملة تستشعرها إيران من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل والعراق، ورغم اختلاف هذه التهديدات ما بين كل حالة من حالات هذه الدول الثلاث، إلاّ أن من الممكن استنتاج أن إيران وجدت أن السير على طريق إنتاج الأسلحة النووية يمكن أن يوفّر لها ضماناً ضد أي تهديدات في المستقبل من جانب هذه الدول الثلاث، أن اتجاه القيادة الإيرانية نحو الخيار النووي، ربما كان ناجماً عن العزلة الإقليمية والدولية التي تعاني منها إيران، بالإضافة إلى أن التفكير القائم على المؤامرة ربما يمثّل القوة المحركة وراء الحصول على السلاح النووي. (إبراهيم، 2006)

خامساً: الرغبة في توسيع النفوذ الإيراني في منطقة الخليج العربي:

تسعى إيران من خلال امتلاك برنامج نووي عسكري إلى حماية دورها الإقليمي، وتوسيع هذا الدور ليكون للجمهورية الإسلامية حضوراً لا يقل عن الهالة النووية المُعطاة للهند وإسرائيل وباكستان، وقد نجحت في الحصول على أسرار التجربة الباكستانية، كما حققت الكثير على صعيد تطوير قدراتها الصاروخية، فايران تتمتع باهمية استراتيجية كونها مخزناً ضخماً للغاز والنفط، وذات موقع جغرافي جيواستراتيجي، وتعمل على توسيع نفوذها السياسي، والأمني، والاقتصادي، فامتد إلى العراق وسوريا ولبنان وفلسطين، وجهَّزت جبهات تساعد على شحن نفوذها الإقليمي بالمزيد من الحيوية والصمود. ويشير كثير من الإيرانيين أن الطموحات السياسية للرئيس (محمود أحمدي نجاد) وهو المتشدِّد الذي تغلّب على المرشح صاحب الخبرة السابقة (هاشمي رافسنجاني) في الوصول إلى رئاسة البلاد قد ركزت على موضوع السلاح النووي، لتعزيز مساعيه إلى عرش السلطة الإيرانية، فلقد تمكن (نجاد) من تجاوز النخبة الحاكمة بالضغط على الشارع الإيراني من خلال توضيح ان من الحقوق الإيرانية الحصول على الطاقة النووية، كسبب ومرتكز أساسي لحملته الانتخابية لإحياء المبادئ الثورية، وتعزيز قاعدته بين الأوساط العسكرية، وبذلك أصبح المفهوم السائد لدى قطاع كبير من الإيرانيين، هو أن إيران صاحبة التاريخ العريق والحاضر الزاهر بالإمكانات الهائلة يتم تجاهلها من قِبَل أعدائها، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن حقها أن تصبح دولة نووية

قوية، اعتقاداً منهم بأن إيران عندئذٍ ستنال الاحترام الذي تستحقه من العالم، وإعلانها لاعباً أساسياً كقوة جيوبوليتيكية في المنطقة يحقق الاعتراف بها كجمهورية إسلامية قوية. (حافظ، 2006)

على الرغم من كافة التأكيدات الإيرانية الرسمية بأن الجمهورية الإسلامية لا تسعى لامتلاك سلاح نووي وما لديها مجرد برامج للطاقة السلمية هدفها الوصول إلى ستة آلاف ميجاوات من الطاقة النووية سنوياً، وبالتالي فإن البرنامج الإيراني النووي من شأنه أن يستهدف تأمين 20% من طاقتها الكهربائية بواسطة مفاعلاتها النووية وذلك لخفض الاستهلاك المحلي من الغاز والنفط، فضلا عما أشارت إليه بعض المصادر من أن إيران قد وضعت لنفسها هدفًا بأن تصبح القوة الأكبر في الاقتصاد والطاقة في منطقة غرب آسيا خلال العشرين عاما المقبلة، على الرغم من كل ذلك، فإن ثمة مبررات قوية تفسر اهتمام إيران بتطوير البرامج النووية ومن أهمها: (إدريس، 2006)

أولاً: على الصعيد الإيراني الداخلي:

اختلف الوضع السياسي في إيران ومن أهم ملامح الاختلاف وصول الرئيس(محمود أحمدي نجاد) الذي انتخب بأغلبية كبيرة أعطته القدرة والشرعية لكي يبدي قدراً من التشدد بخصوص العديد من الملفات الإقليمية والدولية، وبمعنى آخر أن هناك قاعدة سياسية واجتماعية تؤيده، إضافة لكونه من التيار السائد في السياسة الإيرانية المتشددة في نظرتها للعالم الغربي. إضافة إلى اختفاء الصراع المكشوف بين تياري المحافظين والإصلاحيين. (البرصان، 2002) ، وأن البرنامج النووي الإيراني أصبح مشروعاً إيرانياً قومياً لا يعد ضمن قضايا الخلاف بين الإصلاحيين والمحافظين، إنطلاقاً من أن امتلاك هذا البرنامج يعد ضمانة أكيدة للمحافظة على هوية إيران الثورية.

واهم ملامح هذه المرحلة تقسيم الأدوار التي حدثت في رأس السلطة الإيرانية، لقد كان المرشد الأعلى للثورة يستفيد نوعاً ما من الخلاف الذي يحدث بين الإصلاحيين والمتشددين، ولكنه كان يظهر في مظهر المعتدل ويقدم تنازلات في اتجاه اليسار والإصلاح، مما أدى إلى خلل بينه وبين قاعدته السياسية الأصلية، ولكن

الوضع تغير تماماً، فقد أصبحت تنازلات وتدخلات المرشد الأعلى في اتجاه اليمين منه، الأمر الذي حافظ على بيئة السلطة الإيرانية من جهة، وعلى أيديولوجية الدولة الإيرانية من جهة ثانية، وأصبح المرشد الأعلى ومن بجواره مؤهلين للحوار والتفاوض مع العالم الخارجي باعتبارهم من المعتدلين، بعدما كان الغرب يتخوف التعامل معهم من قبل على اعتبار أنهم من المتشددين، مستهدفات كسب الوقت حتى سيطر الإصلاحيين على الساحة الإيرانية وهو ما لم يحدث، بحيث تطورات الأوضاع على التحول الذي نلمسه في أيامنا الراهنة، وبالتالي فإن صانع القرار الإيراني الذي لجأ إلى التشدد في مواجهة العالم الغربي، وبخاصة تجاه الولايات المتحدة يدرك جيداً كافة هذه العوامل، بعكس ما يقول به المراقبين، وهذا ما دفع بالرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد إلى التشدد بالبرنامج النووي كأحد محاور الضغط الداخلي لإدراكة كافة اوراق اللعبة السياسية الداخلية في إيران وأن البرنامج النووي يمثل اداة ضغط داخلي يستطيع من خلالها الرئيس الإيراني أن يكسب تأييد مختلف طبقات المجتمع الإيراني، (فتح الله، 2007)

ثانياً: على الصعيد الإقليمي:

أن التحولات الإقليمية المحيطة بإيران تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن هناك مخاطر مستقبلية تهدد الجمهورية الإسلامية ابتداء بانهيار الاتحاد السوفيتي وما تركه من فراغ، ومرورا بحرب العراق عام 2003 التي أطاحت بالنظام العراقي السابق وأسفرت عن وجود أمريكي مستمر في العراق وانتهاء بدعاوي الإصلاح والديمقراطية التي تطالب بها الولايات المتحدة الأمريكية ولم تكن إيران مستثناة منها. ومن ناحية أخرى، تحاط إيران بخمس قوى نووية وهي باكستان والهند والصين وروسيا والولايات المتحدة في الخليج، ونظرا لتوتر العلاقة مع تلك الأخيرة، فضلا عن التهديدات الإسرائيلية بالقيام بضربة استباقية للمواقع النووية الإيرانية فإن سعي إيران لتطوير تلك البرامج يصبح مبررا.

إن التطورات الإقليمية التي شهدتها المنطقة المحيطة بإيران قد دفعتها إلى إبداء المزيد من التشدد في برنامجها النووي، ومن أهمها، عجز الولايات المتحدة عن تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية من احتلالها للعراق، وعدم تحقيق

الاستقرار السياسي له، وخسائرها المادية والعسكرية حتى أصبحت العملية العسكرية عبئا عليها، وبالتالي لا يمكن أن تغامر بعملية أخرى في نفس المنطقة الجغرافية، وهي ما زالت في "المستنقع العراقي".(إدريس، 2006)

إن إيران قد استفادت من العملية العسكرية الأمريكية ضد العراق، لانها تخلصت من نظام يختلف أيديولوجيا ومعاد لها، وكذلك سيطرة الشيعة على العملية السياسية مما أضاف امتدادا إقليميا لها بحيث أصبحت إيران رقما صعبا في معادلة القوى العراقية. مما دفع وسيدفع الولايات المتحدة، إذا أرادت استقرار العراق، إلى التنسيق مع إيران أو طلب المساعدة منها، بخصوص الضغط على أطراف عراقية أو لمنع تسلل المتمردين عبر حدودها إلى العراق. وبالتالي، وحرصا من واشنطن على استقرار وضعها بالعراق، فهي مستعدة للتعاون حتى مع "الشيطان" لتحقيق ذلك الأمر. وليس مستبعدا أن تفتح حوارا مع إيران بهذا الخصوص، كما بدأ مؤخرا، مع أنه يوجد قراءات إيرانية تعتقد أن إثارة الحديث حول الملف النووي الإيراني يستهدف إجبار إيران على تحقيق اهدافها من العملية العسكرية، وهذا ليس مستبعدا. وخلاصة الأمر، فإن تطورات الأوضاع في العراق كلها تصب في الصالح الإيراني، سواء من ناحية استفادة إيران منها في تعزيز وضعها الإقليمي أو من زاوية كبح جماح الغطرسة الأمريكية التي كانت يمكن أن تدفع الولايات المتحدة إلى مغامرة عسكرية جديدة ضد إيران. ومن جهة أخرى، فإن الحكومة الإيرانية تدرك جيداً أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تحشد تحالفاً دولياً ضدها كما حصل بالنسبة للعراق، بسبب خلافاتها مع أوروبا وبعض دول المنطقة. لهذا فقد أبدت إيران مرونة واضحة بتعاملها مع الاتحاد الأوروبي وعقدت معه اتفاقيات، استطاعت من خلالها أن تنزع فتيل الأزمة عدة مرات، مع إدراك إيران بأنها تستطيع أن تعطي حوافز اقتصاية لقوى داخل مجلس الأمن مثل روسيا والصين لتعرقل صدور قرارات دولية عنه تشبه القرارات التي صدرت بخصوص العراق. (إبراهيم، 2006)

ومن جهة أخرى، فإن منطقة آسيا الوسطى تعد من الناحيتين الإستراتيجية والاقتصادية من المناطق المهمة للولايات المتحدة، ولإيران علاقة قوية بهذه المنطقة سواء من الناحية الجغرافية أو من الناحية الدينية، فمعظمهم من الشيعة الإثنى

عشرية، مما يعطي إيران الأذريين، وهو ما يجعل إيران رقما مهما في معادلة آسيا الوسطى ذات الأهمية للولايات المتحدة بسبب أحداث أفغانستان وما تلاها. وبالنتيجة فإن التشدد الإيراني يستند إلى مصادر متعددة، وإن كانت واشنطن تسعى بكل جهد إلى نزع هذه المصادر التي يستند إليها التشدد من خلال إجراءات مضادة. (مبيضين، 2007)

3-1-4 السلاح النووي واتجاهات التفكير الاستراتيجي الإيراني

تندرج عملية تطوير القدرات النووية الإيرانية تحت إطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الإيرانية على الصعيد الإقليمي والدولي، وترتكز السياسة الخارجية الإيرانية في خطوطها العريضة على التقويم الدقيق لمتغيرات البيئة الدولية والإقليمية من المنظور الإيراني، ويقوم هذا التقويم على فرضية مفادها أن التحولات الدولية والإقليمية الجارية ولدت مزيجاً معقداً من التهديدات والفرص في مواجهة السياسة الإيرانية، فقد أدت هذه التحولات إلى إفراز أنماط جديدة من التهديدات على النظام الحاكم في إيران، حيث أن الشرق الأوسط اصبح يمثل مركز الاهتمام الجديد للغرب عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، واصبح العالم الإسلامي يتعرض لهجمات ومؤامرات عديدة، لاسيما وان القوى والتكتلات التي كانت موجودة في السابق أصبحت اليوم بمثابة تكتل واحد مبني على الطغيان في مواجهة الأمة الإسلامية، وذلك في ظل محاولة بعض القوى الغربية وضع الإسلام محل الإيديولوجيا الماركسية اللينينية، ومناصبته للعداء، وفي داخل هذا الإطار الواسع، عبرت القيادة الإيرانية عن إدراكها لحقيقة أن الكثير من تحركاتها الإقليمية لا يمكن أن يجعلها تحظى بقبول الغرب بصفة عامة، والولايات المتحدة بصفة خاصة، لا سيما إذا انطوت هذه التحركات على تهديد صادرات النفط من الخليج أو الإخلال بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة، وفي نفس الوقت وجدت القيادة الإيرانية أن التحولات المذكورة تتيح أمامها فرصة مثالية لمعاودة الاستحواذ على مكانة متميزة على الساحة الإقليمية تبدأ بالمشاركة في ترتيبات الأمن في الخليج وتحقيق الاستقرار في منطقة شمال غرب أسيا، وفي هذا الإطار تعمل إيران على الترويج

لهذا الدور من خلال تكثيف نشاطها السياسي والاقتصادي والعسكري والأيديولوجي في ثلاثة اتجاهات رئيسية تتمثل في آلاتي: (إبراهيم، 2006)

الاتجاه الأول: منطقة الخليج:

تحرص ايران على ان يكون لها دور اقليمي في المنطقة من خلال القيام بدور هام في تأمين المنطقة، وذلك عن طريق احتواء العراق من ناحية، وبدء مرحلة جديدة من المصالحة مع دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية أخرى. وتقوم إيران بتنفيذ هذه الأعمال عن طريق الإبقاء على حالة اللاحرب واللاسلم مع العراق على الرغم من التنازلات الضخمة التي قدمها العراق إلى إيران إبان أزمة الخليج، ما زالت إيران تمارس أعمال عسكرية منخفضة الحدة ضد العراق منذ احتلاله وحتى وقتنا الحاضر. وفي نفس الوقت، بدأت إيران في تحسين علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي في إطار أزمة الخليج، وتمكنت من تحقيق نجاح جزئي في تطوير العلاقات الإيرانية الخليجية تمثل ذلك من خلال مشاركة الرئيس محمود أحمدي نجاد في قمة البحرين الا ان هذه العلاقات اقرب ما يمكن ان توصف به حالت المد والجزر حيث يبرز ذلك من خلال بعض المسؤولين الايرانيين وردود الفعل الخليجية عليها وكان اخرها تصريح نائب وزير الخارجية الايراني والذي اعتبر ان استقرار المنطقة يرتبط بازالة الانظمة التقليدية في المنطقة (إبراهيم، 2005)

الاتجاه الثاني: منطقة شمال غرب آسيا:

ينطلق الدور الإيراني في المنطقة من القناعة بأن استعادة جمهوريات آسيا الوسطى لسيادتها الكاملة تمنح إيران الفرصة للإطلاع بدور إقليمي نشط في تلك المنطقة مستفيدة في ذلك من المكانة الخاصة التي تتمتع بها في آسيا الوسطى لاعتبارات حضارية ودينية، علاوة على الإستفادة من العوامل الضاغطة للجغرافيا السياسية الإيرانية، ومنها التفوق الطبيعي للبلاد باعتبارها حلقة الوصل بين الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا ووسطها. ويحقق هذا الدور لإيران مصالحا عديدة أبرزها محاولة الحيلولة دون إعادة إحياء الإمبراطورية الروسية واحتواء الصراعات العرقية المتنامية في تلك المناطق، علاوة على وجود إمكانات قوية

للتعاون الاقتصادي مع تلك الدول بما يعود بالنفع على الجانبين، فضلا عما ينطوي عليه هذا الدور من ترويج للنموذج السياسي الإيراني ويجمع بين المنطقتين السابقتين، وتعتبر التصورات الإيرانية المطروحة على هذا المستوى الأكثر أهمية على الإطلاق، وتقوم على السعي إلى تكوين كتلة إقليمية قوية في القطاع الأوسط من العالم الإسلامي، بحيث تكون إيران في القلب منها، وتشمل هذه الكتلة كلا من الهضبة الإيرانية وآسيا الوسطى والخليج، بحيث تترابط معا بقاعدة إقليمية مشتركة. وتذهب الدوائر المسئولة في وزارة الخارجية الإيرانية إلى انه من الممكن تنفيذ هذا التصور وتحقيق التوازن بين كتلة دول آسيا الوسطى وأفغانستان من ناحية وبين العالم العربي من ناحية أخرى، بحيث يمكن لإيران أن تجد من خلال هذا التوازن متنفسا في وسط آسيا الإسلامية، كما يمكنها أيضا أن تقيم تحالفا إقليميا في منطقة الخليج بعد أن تكون قد نجحت في فرض رؤيتها الأمنية القائمة على جعل عملية الحفاظ على الأمن في الخليج قاصرة على الدول المطلة على الخليج فقط مما يجعل من الممكن عقب ذلك الجمع بين المنطقتين في كتلة إقليمية واحدة تقودها إيران وفي هذا الإطار فإن السلاح النووي يمكن أن يقدم لإيران أداة بالغة الأهمية لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، حيث تسعى إيران على ما يبدو إلى استخدام القدرة النووية في تعزيز وزنها السياسي على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وزيادة التأثير على النفوذ الإقليمي الإيراني، وكذلك في المنظمات الدولية أو زيادة مكانتها في حركة التفاعلات الدولية. فالحكومة الإيرانية تدرك إن الفترة الحالية تعتبر مرحلة انتقالية يعاد فيها تشكيل النظام الدولي بأكمله. وتشتمل هذه المرحلة الانتقالية على بروز قوى دولية جديدة، وإدخال أعضاء دائمين جدد في مجلس الأمن الدولي. وفي الوقت نفسه، فإن الحكومة الإيرانية تنظر إلى القوة النووية باعتبارها واحدة من أهم أدوات صراع الأدوار على الساحة الإقليمية، ولا سيما إن إيران محاطة بقوى دولية وإقليمية تمتلك قدرات نووية. وعلى حد قول أحد الباحثين الإيرانيين، فإن إيران تعيش وسط منطقة تعج بالقوى النووية، حيث هناك قوة تمتلك بالفعل أسلحة نووية (إسرائيل)، علاوة على أن هناك قوة أخرى يمكن أن تستأنف تطوير مثل هذه الأسلحة رغم تدمير أسلحتها غير التقليدية (العراق)، كما إن هناك قوى ثالثة تمتلك

أسلحة نووية أو على الأقل لديها القدرة على إنتاجها (الهند وباكستان). وبصفة خاصة، فإن الحكومة الإيرانية تنظر بقلق شديد إلى القدرة النووية الإسرائيلية، كما إن إقدام الهند وباكستان على إجراء التجارب النووية في شهر مايو من العام 1998م، يمكن أن يمثل دافعاً هاماً لتحفيز إيران على مواصلة تطوير قدراتها النووية وإنتاج السلاح النووي.(مبيضين، 2007)

الاتجاه الثالث: تجاه أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية:

إن التشدد الإيراني بشأن ملفها النووي أضحى السمة المميزة لسياستها الخارجية، وباعتمادها على عدة أوراق وقاعدة سياسية تستند إليها، في الوقت الذي ترى إيران أن إثارة ملفها النووي باستمرار يستهدف الطريق أمام الولايات المتحدة لاتخاذ خطوات سياسية وعسكرية من شأنها عزل نظامها السياسي وبالتالي إسقاطه، على طريقة ما حدث للعراق، والمتمعن في الموقف والسياسة الإيرانية إزاء الضغوط الدولية وخاصة الأمريكية منها، يرى أن إيران تستند في هذا الموقف المتشدد إلى عدة محاور، ومنها، أولا: الوضع الإيراني الداخلي الذي أخذ يتميز بالصلابة والقوة عما سبق. ثانيا: الوضع الإقليمي المحيط بإيران والذي حصلت فيه العديد من التطورات التي صبت في نهاية المطاف لمصلحة دور إيراني أكثر مركزية، بحيث أضحت إيران نتيجة لهذا رقماً صعباً تجاه العديد من الملفات الإقليمية، جزء منها يتعلق بالشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي، والجزء الآخر يتعلق بآسيا الوسطى. فكل هذه الملفات تتماشى مع المصالح السياسية والاستراتيجية للولايات المتحدة، التي بات عليها إما أن ترضى إيران لكي تحافظ على هذه المصالح أو على الأقل أن تضع لها بعض الاعتبارات في سياستها، مما عزز من الوضع الإقليمي لإيران باقتناعها بأن ما حصل مع العراق لا يمكن أن يحدث معها، وبالتالي إبداء إيران المزيد من التشدد تجاه الضغط الدولي والأمريكي المتعلق بإيقاف برنامجها النووي.(السرحاني، 2005)

2-4 المواقف الدولية من البرنامج النووي الايراني

دخلت إيران بقرارها في إبريل 2005 استئناف عمليات تخصيب اليورانيوم في مواجهة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فلقد سعت الوكالة لاحتواء تداعيات سعي إيران لامتلاك قدرات نووية، والتلويح بنقل الملف إلى مجلس الأمن ووصل الأمر إلى رفض مدير عام الوكالة طلباً أمريكياً بأن تقدم الوكالة تقريراً مفصلاً حول البرنامج الإيراني إلى الاجتماع الطارئ لمجلس أمناء الوكالة في 2-2-2006م، قد اعربت على لسان مديرها العام "انها غير قادرة على التأكد من الطبيعة السلمية للبرنامج الإيراني بعد ثلاث سنوات من العمل المكثف، وأن الوكالة لا تستثنى احتمال وجود برنامج تسلح نووي إيراني منفصل، وأن الإيرانيين ولهم الحق في تخصيب اليورانيوم ضمن معاهدة عدم الانتشار لا ينبغي لهم ممارسة هذا الحق بسبب عدم الثقة في برنامجهم، ولأن الوكالة لم تعطهم شهادة بان برامجهم النووية هي لاغراض سلمية فقط، لذا عليهم الخضوع لفترة اختبار لبناء الثقة ثانية قبل ممارستهم هذا الحق ."(البرصان، 2002، ص 42)

وكانت الشكوك حول طبيعة البرنامج النووي الإيراني قد زادت عقب اكتشاف أن أجهزة الطرد المركزي التي تستخدمها إيران في عمليات التخصيب قد تم تأمينها عبر الشبكة الدولية التي تزعمها العالم الباكستاني عبدالقدير خان. ومن المعلوم أن هذه الشبكة أمدت في سنوات سابقة كلاً من ليبيا وكوريا الشمالية بهذه الأجهزة. (ذياب، 2004)

يثير البرنامج النووي الإيراني ردود فعل قوية في العديد من الدول الغربية وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل خوفاً من أن يؤدي تطوير القدرة النووية الإيرانية إلى تمكين إيران من إنتاج السلاح النووي. وهناك حالة من عدم الإجماع الغربي على أهداف ودوافع البرنامج النووي الإيراني هي اهداف عسكرية. ففي الوقت الذي تصر فيه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإسرائيل على وجود دوافع عسكرية للبرنامج النووي الإيراني الا ان الكثير من الدول الغربية الأخرى تأخذ بتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تشير إلى أن جولات التفتيش التي قام بها مفتشو الوكالة لم تكشف عن حدوث أي انتهاك من

جانب إيران لمعاهدة منع الانتشار النووي أو اتجاه إيران لإنتاج السلاح النووي.(ذياب، 2004)

لقد اكدت التطورات المتلاحقة على الساحة الإيرانية الداخلية النهج المتشدد في تعاملهم مع تداعيات البرنامج على المستوى الدولي وخصوصاً بعد وصول محمد أحمدي نجاد إلى الرئاسة، الذي أعلن منذ اللحظة الأولى لتوليه مهمات عمله تمسكه الشديد بحق إيران في الحصول على التقنية النووية، مشيرا إلى أنه "ليس لأي دولة أخرى، مهما كانت، الحق في منعها من تحقيق ذلك"، وهو المعنى الذي ذهب إليه المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية في طهران علي خامنئي بتأكيده أن بلاده "لن ترضخ أبدا" للضغوط والتهديدات في شأن ملفها النووي.(عبد الفتاح، 2005، ص 76)

هذا التشدد الإيراني قابله موقف أمريكي – أوروبي تصعيدي، أسفر عن إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن في بداية شهر فبراير 2006، والذي قام بدوره بفرض عقوبات على طهران لعدم التزامها بوقف تخصيب اليورانيوم، من خلال قرارين الأول حمل رقم (1737) صدر في شهر ديسمبر 2006 والثاني حمل رقم (1747) وصدر في مارس 2007 والذي يشدد العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، ويحثها على تعليق أعمال تخصيب اليورانيوم من دون المزيد من الإبطاء.

ومع الغموض الذي يكتنف الموقف الإيراني، والتشدد في الموقف الأمريكي، فإن احتمالات تطورات هذا الملف تبقى مفتوحة لكل الخيارات والسيناريوهات، سواء بالتوصل إلى تسوية سياسية، أو بفرض مجلس الأمن عقوبات على طهران، أو بقيام الولايات المتحدة بضربة عسكرية إجهاضية للمنشآت النووية، ولن تكون دول المجلس بعيدة عن كل ما يثار بهذا الشأن، وذلك للاعتبارات التالية:(عبد الفتاح، 2005)

الأول: أن نجاح إيران في امتلاك السلاح النووي – في حال التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة– ستكون له تداعيات سياسية على أمن واستقرار منطقة الخليج، وخصوصا أن ذلك سيغريها بمحاولة القيام بدور الدولة الإقليمية التي تهيمن على

ما حولها والتأثير فيه، بما يحقق ما تعده مصالحها الحيوية، ولا سيما في مجال السيطرة على مياه الخليج ومنافذه البحرية.

الثاني: تتخوف دول مجلس التعاون الخليجي من التلوث البيئي الذي يمكن أن يدمر المنطقة إذا ما حدثت نكبة تسرب إشعاعي من مفاعل بوشهر القريب من عواصم الدول الخليجية أكثر من قربه من إيران.

وقد يترتب على هذا المفاعل وغيره من المفاعلات المخطط إقامتها وعددها 10 مفاعلات خلال السنوات القادمة (2009–2020) تسرب نفايات نووية إلى مياه الخليج، وعلى الأخص باتجاه الكويت، حيث إن أغلب التيارات البحرية السفلية تجري باتجاه الكويت في أغلب أيام السنة، وهو ما يعني تلوث مياه الشرب بالمواد المشعة، حيث تعتمد أغلب دول مجلس التعاون على تحلية مياه البحر للحصول على حاجاتها من مياه الشرب، ناهيك عن تلوث الثروة السمكية، ولن يتوقف الأمر على ذلك، بل إن الأخطار ستتفاقم في حالة حدوث تسرب إشعاعي على غرار ما حدث في مفاعل تشرنوبل السوفياتي، وبخاصة أن المفاعلات الإيرانية تعتمد كليا على التقانة الروسية.

الثالث: احتمالات توجيه ضربة عسكرية أمريكية أو إسرائيلية وقائية ضد المنشآت النووية الإيرانية، وهو الأمر الذي إن حدث فستكون له نتائج كارثية على الساحة الخليجية، فطهران وفي إطار استراتيجية الرد أو الانتقام قد تلجأ إلى استهداف الوجود الأمريكي والمصالح الأمريكية في المنطقة، بما في ذلك قواتها في العراق، وحقول النفط في الدول الخليجية المجاورة، والقطع البحرية الكبرى بمياه الخليج، وشن سلسلة من الهجمات على الأهداف والمصالح الأمريكية في المنطقة، وتعززت هذه المخاوف بعد تصريحات كثير من المسئولين الإيرانيين، والتي أكدوا فيها أنه "يجب عدم الشك مطلقا في قيام إيران بالرد على أي هجوم أمريكي – إسرائيلي".(سويلم، 2006، ص95)

وقد اعترضت إيران بشدة على المناورات البحرية المشتركة التي جرت في الخليج نهاية شهر أكتوبر 2006 بمشاركة دول عربية وخليجية وغربية، وحذرت الولايات المتحدة من مغبة الإقدام على أي عمل عسكري ضدها، ووصفت هذه

المناورات بأنها استفزازية وخطيرة ومثيرة للشك، ولا تنسجم مع متطلبات أمن المنطقة واستقرارها، ليس هذا فحسب، بل دعت دول المجلس إلى تجديد التعاون الأمني معها أيضا.

وكان من الطبيعي أيضاَ أن يكون هذا الملف أحد أهم الموضوعات المطروحة على مائدة البحث خلال قمة الرياض السابعة والعشرين التي عقدت في ديسمبر 2006، حيث دعا البيان الختامي إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج، مع الإقرار بحق دول المنطقة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأرادت القمة من دعوتها إسرائيل إلى الانضمام لنظام منع الانتشار النووي وإخضاع منشآتها للتفتيش توجيه رسالة إلى القوى الدولية والهيئات المعنية (وبخاصة الوكالة الدولية للطاقة الذرية) مفادها أنه من الضروري الانتباه إلى أن الخطر النووي لن يأتي من إيران وحدها، وإنما من إسرائيل أيضا القوة النووية غير الشرعية الوحيدة في المنطقة، والتي تمتلك السلاح النووي فعلا بعلم ورعاية الولايات المتحدة التي دأبت على إتباع سياسة المعايير المزدوجة في التعامل مع قضايا المنطقة.(سويلم، 2006)

4-2-1 تداعيات البرنامج على المستوى الدولي

إن الأسباب التى أدت إلى تعاظم نفوذ إيران الإقليمى واضحة حيث تعتبر فإيران تعتبر محور الارتكاز بين الشرق الأوسط وآسيا، والتى لا يجب أن يخفى ضعفها العسكرى مدى قوة نفوذها الثقافى والسياسى والاقتصادى التى تتمتع به ، أن معرفة إيران الجيدة بالمنطقة، وطلاقتها فى استخدام اللغات والثقافة، بالإضافة لروابطها التاريخية القوية، ومهاراتها الإدارية، كل هذا جعلها تتفوق على الغرب. فبينما كان الغرب تاريخياً وحالياً يسعى إلى تغيير وإصلاح الأوضاع فى منطقة

الشرق الأوسط، كانت إيران ولا تزال تميل إلى العمل مع ما تجده متاحاً وموجوداً أمامها.(شحاتة، 2007)

ورغم ما يتيحه موقع إيران المتميز فى المنطقة لها من فرص هائلة، إلا أن ذلك لا يجعلها محصنة فى منطقة تسودها القلاقل ولا تعتبر مستقرة. فمع وجود حدود برية مع الدول المجاورة لها، بالإضافة لستة حدود بحرية فى الخليج، فأنه ينبغى على إيران أن تتعامل مع ما يترتب على ذلك من نتائج، بما فى ذلك تدفق اللاجئين الهاربين من الصراعات الجارية فى الدول المجاورة. فمنذ عام 2001، ومع المعارك العسكرية التى قادتها الولايات المتحدة فى أفغانستان والعراق، كان لإيران الحق فى أن تبدى اهتماماً بالقلاقل السياسية فى المناطق المجاورة لها وحتى فى فترة ما قبل الاحتلال الغربى لكل من أفغانستان والعراق، فقد فشلت الدوائر الغربية المنوط بها فهم نوايا ومقاصد السياسة الخارجية الإيرانية، فى إدراك وتمييز احتياجات إيران الأمنية. ذلك أن انبعاث حركة طالبان من جديد فى أفغانستان شرقى إيران، واستمرار التمرد بالعراق فى غرب إيران، إنما يعنى أن هناك عنفاً مستمراً وعدم استقرار على الحدود الإيرانية.(شحاتة، 2007)

تشعر إيران أنها محاطة بالأزمات التى تتفاقم من خلال التدخلات العسكرية الغربية. ذلك أن الولايات المتحدة تنشر قواتها ليس فقط فى أفغانستان والعراق، ولكن أيضاً لها قواعد عسكرية فى تركيا، وآسيا الوسطى، والخليج العربي ، ويمكن أن يشكل ضعف الحكومة المركزية فى باكستان أو تغيير نظام الحكم هناك تهديداً لإيران. وعلى الرغم مما ينظر إلى إيران باعتبارها محتكرة للعنف ومحرضة عليه فى منطقة الشرق الأوسط العريضة، وهو ما برز منذ وقت قريب جداً من خلال دعمها العسكرى والمالى لحزب الله وحماس فى حربها ضد إسرائيل، إلا أن النظام الإيرانى على حذر من إثارة فوضى شاملة فى المنطقة، وذلك لأنها بالضرورة دولة محافظة وتحاول الحفاظ على استقرار الوضع القائم.(راشد، 2006)

وفى هذا السياق أضافت رئاسة محمود أحمدى نجاد تعقيداً إلى ديناميكيات تطلعات إيران الجيوبوليتيكية، وذلك بإدخاله نوعاً جديداً من التصريحات، والتى وجدها حتى أنصاره مقلقة وحذروا منها. إلا أن كل هذا يجب ألا يبعدنا عن المزايا

الاستراتيجية التى تمتلكها إيران، وحقيقة أن مكانتها الإقليمية ترتبط بمصالحها القومية والشعور التاريخى بأن لها مهمة سامية.

تعيش إيران مع حلفائها الغربيين أزمة حقيقية بسبب برنامجها النووي؛ حيث يرى الغرب أن امتلاك إيران للأسلحة النووية يعتبر تجاوزاً للدور الممنوح لها لتلعبه في المنطقة، وأن امتلاكها للأسلحة النووية يـــعد خطـــاً أحمر لا يمكن لها أن تتجاوزه. فامتلاك إيران للأسلحة النووية، وهي الدولة التي تطل على الخليج العربي، يجعلها قادرة على التحكم بإمدادات النفط العالمية التي تأتي من الخليج العربي، الذي يحتوي بدوره على أكبر احتياطي نفطي في العالم، وفي هذا تهديد بالغ الخطورة على الاقتصاد العالمي والغربي بشكل خاص، ولهذا فإن الغرب لن يسمح لإيران بتطوير برنامجها النووي مهما كلفه ذلك؛ فهو يدرك أن المواجهة مع إيران أفضل من المواجهة مع إيران النووية في الغد، في حين ترى إيران أن امتلاكها لمثل هذا السلاح، سيضاعف من وجودها كقوة عسكرية إقليمية كبرى بطريقة تجعلها قادرة على تحقيق مكاسب سياسية وعسكرية وثقافية في منطقة الشرق الاوسط العربية، وسيفتح الباب على مصراعيه أمام الحلم الإيراني بتصدير الثورة؛ بحيث تكون إيران قادرة على التدخل في شؤون دول المنطقة دون ان يتجرأ أحد على التدخل في شؤونها الداخلية، كما سيمكنها ذلك أيضاً من التأثير على القرار العالمي بسبب تمكنها من التحكم بورقة نفط الخليج.

ويبدو أن إيران على قناعة تامة بأن المكاسب التي ستحققها من جراء امتلاكها للتكنولوجيا النووية تفوق كل العروض التي يستطيع أن يقدمها الحليف الغربي لها، إذا هي تخلت عن برنامجها النووي، وأن الفرصة التي تمنحها الظروف الدولية الراهنة المواتية لإيران لتحقيق هذا الحلم قد لا تعود في المستقبل أبداً إذا هي أضاعت هذه الفرصة، ولهذا فإنها تبدو مصممة إلى أبعد حد على المضي قُدُماً في تطوير برنامجها النووي بما يمكنها من تخصيب اليورانيوم، وهي الخطوة الأهم في طريق الوصول إلى تصنيع الأسلحة النووية.(كشك، 2004)

ومع ان إيران تدرك جيداً أن المواجهة العسكرية مع الغرب ليس في مصلحتها، وهي على استعداد كامل للتخلي عن كل برامجها النووية إذا أدركت ان

الغرب قد اتخذ قراراً بالمواجهة العسكرية معها، غير أنها تدرك ان الغرب عاجز في هذه المرحلة عن الإقدام على فعل أي شي قد يجبرها على التخلي عن برنامجها النووي. فالغرب يدرك أن إيران اليوم باتت متمسكة بكثير من أوراق اللعبة السياسية في منطقة الشرق الأوسط: في العراق، وفي لبنان وسورية، وربما في أفغانستان، كما أنها تمتلك ترسانة عسكرية قوية، وقد بات بإمكانها خلق الكثير من المشاكل للغرب في المنطقة إذا هو أقدم على ضرب منشآتها النووية. ويأتي خوف الغرب من أن تذهب إيران وهي بقيادة أحمد نجاد المعروف بتشدده في حالة تعرضها لهجوم إلى ردود فعل انتقامية متسرعة ، في محاولة منها لخلط الأوراق التي تمسك بها في المنطقة وهو ما قد يجعل الغرب يجد نفسه متورطاً في مواجهات عسكرية وسياسية قد تمتد على مستوى الهلال الشيعي الذي يمتد من لبنان إلى إيران مروراً بالعراق وسورية وربما بلاد الأفغان وبعض دول الخليج، وهو ما سيكلف الغرب فائدة كثيرة. (السرحاني، 2005)

لقد بنت إيران لنفسها وهي الدولة النفطية شبكة واسعة من العلاقات الدولية، استطاعت من خلال ذلك أن تجعل الموقف الدولي من ملفها النووي منقسماً حتى على مستوى الأعضاء الخمسة الكبار في مجلس الأمن؛ فالصين التي تربطها بإيران مصالح اقتصادية لا تستطيع أن تقف موقفاً متشدداً من إيران، ولعلها لا ترى في امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية أي تهـديد مباشر لأمنها القومي، ولا ترى أن امتلاك إيران للأسلحة النووية من شأنه أن يخل بموازين القوى في وسط آسيا، الذي اختل أصلاً إلى غير مصلحة الصين في أعقاب التفجيرات النووية الهندية في نهايات القرن العشرين. أما موسكو التي تعج دبلوماسيتها بتناقضات كثيرة، وتتميز بضعف شديد في تقدير الأمور وفهم الواقع، والتي يرى رئيسها أنها وارثة مكانة الاتحاد السوفييتي في الحرب الباردة؛ فلعلها ترى أنها تستطيع من خلال تعاونها مع إيران الوصول إلى المياه الدافئة في الخليج العربي، وهو الحلم الذي دفع بالاتحاد السوفييتي السابق إلى احتلال أفغانستان في سبعينيات القرن العشرين، وخاصة أن العلاقات الروسية الأمريكية ليست مستقرة بسبب السياسات الأمريكية والغربية التي قضت على ما بقي من النفوذ الروسي الموروث من الإمبراطورية السوفييتية في

دول كثيرة مثل جورجيا وغيرها. ونتيجة لهذه المواقف المتباينة بين الخمسة الكبار في مجلس الأمن، تدرك إيران جيداً أن مجلس الأمن غير قادر على إصدار قرار يتيح استخدام القوة العسكرية ضد إيران، وهو القرار الدولي الوحيد الذي ــ في حالة صدوره ــ سيدفع إيران إلى التفكير الجدي في التخلي عن برنامجها النووي؛ لانه في حالة توجيه ضربة عسكرية لإيران تحت غطاء دولي وتحظى بإجماع المجتمع الدولي، فإن ذلك سيضيق من هامش المناورة السياسية والعسكرية التي ستقوم بها في حالة تعرضها للهجوم. أما قرارات مجلس الأمن التي هي دون هذا القرار فإنها لا تحفز إيران على التخلي عن برنامجها النووي، إذا ما قارنت بين حجم الأرباح والخسائر؛ فالضرر الحاصل عليها من جراء تطبيق مثل هذه القرارات والتي ستكون في أسوأ الأحوال عقوبات اقتصادية محدودة، لا يرقى هذا الضرر لأن يدفع بها أو يجبرها على التخلي عن برنامجها النووي على الأقل في هذه لمرحلة.(السرحاني، 2005)

ويبقى الخيار الأوحد أمام الغرب والولايات المتحدة لإيقاف أنشطة إيران النووية، هو توجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية من دون الرجوع إلى مجلس الأمن. ولكن هذا الخيار يصطدم بالظروف السياسية التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط والتي هي اليوم قد باتت في صالح إيران وهو ما يُظهر الغرب عاجزاً عن القيام بأي عمل عسكري ضدها.

لم تعد قضية الحرب المهيمنة على سماء الوطن العربي وعلى حدوده من القضايا الغامضة أو ذات "الأبعاد المجهولة"، فتصاعد التوتر أو تراجع حدته وشدته، وارتفاع ضجيج قرع طبول الحرب أو ارتفاع رايات السلام، هي قضية ذات علاقة وثيقة بالموقف الدولي وصراعات الأقطاب على أرض المصالح والمكاسب تحت ذرائع كثيرة، أولها (التعددية القطبية، والمشاركة في دور دولي أكبر)، مما يعني ببساطة عودة الاستعمار مع كل ما يقترن به من الجرائم والظلم والدمار؛ عودة سياسات الاستقطاب – في السنتين الأخيرتين بخاصة – قد أعاد العالم إلى مطلع عقد الخمسينيات من القرن الماضي، يوم كان العالم منقسماً إلى معسكرين متصارعين هما: المعسكر الاشتراكي بقيادة موسكو، والمعسكر الرأسمالي أو الحر بقيادة

واشنطن. ولقد عرف العالم نوعاً من الهدوء النسبي وعاش مرحلة قصيرة مع الأمل الجميل بالتحرر من ظلم الاستقطاب وجرائمه، وهو ما شكل حافزاً لظهور تنظيم (دول عدم الانحياز) أو (مؤتمر باندونج) في منتصف عقد الخمسينيات، أن استراتيجية الاستقطاب قد بعثت مجدداً منذ مؤتمر بيتر سبورغ، وحرب لبنان في تموز 2006م، حيث انطلق الرئيس الروسي السابق "فلا ديمير بوتين" – مستفيداً من الموقف الأمريكي المتعثر في العراق – لإعادة العمل بسياسات التسلح والحروب، وسياسات الاستقطاب، وإذن فإن تهديدات الحرب بداية من طهران، ونهاية بجنوب لبنان، وحتى غزة، والعراق ليست منفصلة ولامستقلة عن تهديدات روسيا، ولابد للمراقب في هذا المجال من أن يتابع تطور نداء ات وشعارات الحرب وسياسات التسلح بدايةً من موسكو، ونهايةً بجنوب لبنان حيث يظهر التطابق الكامل في المواقف والأقوال، وحتى في الخطاب السياسي المزدوج والمخادع. وبالتالي فلابد هنا من التوقف عند بعض الشواهد الصادرة عن موسكو خلال الفترة القصيرة الماضية. (إدريس، 2006)

على كل حال فإنه لابد من الأخذ بمثل هذه الأقوال والبيانات، ووضعها في موضعها الصحيح ضمن إطار (سياسات الحروب) الراهنة والمقترنة بمواقف سياسية وأعمال عسكرية تتطابق مع مضمون البيانات والمقولات، ومن ذلك على سبيل المثال ما ورد في البيان الختامي الذي صدر عن (قمة قزوين)، والذي صدر يوم 16 تشرين الأول 2007م، وحضرته روسيا، وإيران، وأذربيجان، وكازخستان، وتركمانستان، وجاء فيه: (تتعهد الدول الخمس بعدم السماح باستخدام أي من أراضيها لشن هجوم عسكري على أي منها، وبخاصة إيران). وبذلك حقق الرئيس الروسي السابق "فلاديمير بوتين" عدداً من الأهداف، ومنها:(إدريس، 2006)

1- عدم السماح لأمريكا باستخدام قواعدها في أذربيجان، وكازاخستان، وتركمانستان، في حال شن حرب على إيران.

2- كانت دول حوض قزوين ترغب في تقسيم سواحل البحر بحسب امتداد حدودها البرية مع ساحل البحر، فيما كانت روسيا ترغب في تقسيمها إلى خمسة أقسام متساوية، ولكن دول (قمة قزوين) لم تحقق هدفها من القمة نظراً

لطرح قضية (الأمن المشترك)، ونشر مظلة الحماية الروسية على قاعة المؤتمر.

3- حصلت روسيا على دعم كبير من إيران، التي سمحت ولأول مرة لأسطول روسيا في بحر قزوين بزيارة ميناء (انزلي) الذي لم تدخله سفينة روسية منذ ثلاثين عاماً، وذلك يوم 4 تشرين الثاني 2007م. وتابعت مسيرة الأحداث تسارعها في تطوير الصراع الأمريكي - الروسي، وفي يوم 11 كانون الثاني 2008م وفيما كانت وزارة الحرب الأمريكية (البنتاغون) تستنفر الجهود لمتابعة قضية لقاء البارجة الأمريكية بثلاث زوارق مسلحة إيرانية عند مضيق هرمز، مع ما أعقب ذلك من تفاعلات.

المواقف الدولية من البرامج النووية الإيرانية:

لعبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدور المحورى في الأزمة النووية الإيرانية، بحكم أنها الجهة المنوطة بالتفتيش على البرنامج النووي الإيراني، وهى المكلفة بتحديد ما إذا كانت إيران قد انتهكت التزاماتها بموجب اتفاقية الضمانات النووية. وليس هناك من شك في أن دور الوكالة في الأزمة النووية الإيرانية كان الأول من نوعه، وزاد كثيراً من فاعلية دور الوكالة في التفاعلات الدولية المرتبطة بمنع الانتشار النووي، بدرجة تفوق كثيراً دورها أثناء عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية. ويعود ذلك إلى الفارق الكبير في دور الوكالة فيما بين الحالتين، إذ كان دور الوكالة في الحالة العراقية مرتبطا بتنفيذ قرار مجلس الأمن 687 الصادر في عام 1991، والذي كلف الوكالة بالقيام بمهمة إزالة البرنامج النووي العراقى، وكانت الوكالة بالتالى ترفع تقاريرها الدورية بشأن هذه العملية إلى مجلس الأمن، وليس إلى مجلس أمناء الوكالة، في حين أن دور الوكالة في الحالة الإيرانية كان أوسع نطاقاً، فهى التي اكتشفت الأنشطة الإيرانية المحظورة، وكانت ترفع تقاريرها إلى مجلس أمناء الوكالة بشأن تطورات التعاون مع إيران بشأن إنهاء انتهاكاتها، أي أن التفاعلات الخاصة بالحالة الإيرانية كانت تتم داخل الوكالة، بخلاف الحالة العراقية.(راشد، 2006)

لقد بدأت الوكالة تولى اهتماماً خاصاً بالحالة الإيرانية منذ سبتمبر 2002، بينما كانت العلاقات بين الجانبين تقتصر قبل ذلك على عمليات التفتيش الروتينية التي يقوم بها مفتشو الوكالة للمنشآت النووية الإيرانية وفق نظام الضمانات المعمول به، والذي يجرى تطبيقه بصورة نمطية على جميع الدول الأعضاء في معاهدة منع الانتشار النووي. وكان العامل الرئيسي لنقل الحالة الإيرانية من فئة الحالات الروتينية إلى فئة الحالات الخاصة يتمثل في ورود معلومات إلى الوكالة بشأن قيام إيران بإقامة منشآت خاصة بدورة الوقود النووي.(سويلم، 2006)

وركزت الوكالة في إدارتها للأزمة النووية الإيرانية على الالتزام بالحرفية والمهنية، جنباً إلى جنب مع الالتزام الدقيق بقواعد العمل المنصوص عليها في قانون الوكالة. وعلى الرغم من أن مهمة الوكالة الأساسية تتمثل في تلبية مصالح واحتياجات الدول الأعضاء والخطط الاستراتيجية والتصورات المنصوص عليها في قانون الوكالة، فإن ذلك لا ينفى أن تظل هناك مساحة من حرية الحركة أمام الوكالة ذاتها كتنظيم دولى له قواعد العمل الخاصة به، بما يعنى أن عمل الوكالة لا يتأثر بالضرورة بالضغوط المفروضة من جانب بعض الدول الأعضاء في مجلس أمناء الوكالة للتأثير على موقفها من القضايا محل الاهتمام.

كان الموقف الرئيسي للوكالة في الأزمة النووية الإيرانية يقوم على أن إيران فشلت في الوفاء بالالتزامات المفروضة عليها بموجب نظام الضمانات، ويتركز هذا الفشل في إطار فئتين رئيسيتين، هما: عدم تقديم بيانات ومعلومات شاملة وسليمة عن كافة أنشطتها النووية، والقيام بأنشطة محظورة في مجال تخصيب اليورانيوم. وكان موقف الوكالة يؤكد على أن إيران تتعاون معها من أجل التغلب على هذا الفشل، رغم أن هناك العديد من المشكلات التي كانت تحيط بهذا التعاون. ومن أجل إنجاح هذا التعاون، كانت للوكالة مطالب متنوعة، بعضها يتعلق بتوقيع إيران على البروتوكول الإضافى لمعاهدة منع الانتشار النووي، وبعضها الآخر يتعلق بامتناع إيران عن الاستمرار في أنشطة تخصيب اليورانيوم.(سويلم، 2006)

هذا التوصيف للأزمة من جانب الوكالة كان يمثل موقفاً وسطاً بين الموقفين الإيراني والأمريكى، فما قامت به إيران يعتبر من وجهة نظر الوكالة انتهاكاً لنظام

الضمانات المعمول به، على خلاف مزاعم إيران بأنها لم تقم بأى انتهاكات لهذا النظام، أو لمعاهدة منع الانتشار النووي، ولكن هذا الانتهاك يمكن التغلب عليه من خلال التعاون بين الوكالة وإيران، وبدون الحاجة لنقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن على غرار ما تطلبه الإدارة الأمريكية منذ بداية الأزمة.

فقد تعرضت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارتها للأزمة مع إيران لضغوط عديدة من طرفى الأزمة الرئيسيين، إيران والولايات المتحدة، إذ جاء ذلك في صورة الاتهامات الإيرانية المتكررة للوكالة بالانحياز وعدم الحياد والميل لوجهة النظر الأمريكية في إعداد التقارير الدورية عن إيران، علاوة على الاتهامات الأمريكية للوكالة ومديرها العام بأنهما لا يظهران الحزم الكافى إزاء إيران، وأنهما والأوروبيين يمنحون إيران الوقت الذي تحتاجه لمواصلة تطوير برنامجها الهادف إلى امتلاك السلاح النووي، فضلاً عن اتهامها بالامتناع عن التجاوب مع المطلب الأمريكي بشأن نقل ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن لمعاقبتها على انتهاكها لمعاهدة منع الانتشار النووي.(سويلم، 2006)

ولكن أعنف الضغوط التي تعرضت لها الوكالة في الواقع تتمثل في الضغوط الشخصية التي مارستها الإدارة الأمريكية على المدير العام للوكالة، محمد البرادعى، لدفعه نحو تبنى موقف مؤيد للمطالب الأمريكية في الأزمة. وتراوحت هذه الضغوط ما بين رفض التمديد للمدير العام لفترة ثالثة في رئاسة الوكالة، أو اتهامه بالتواطؤ مع طهران، وتجاهله تقارير تبثها أجهزة المخابرات الغربية بشأن أنشطة إيران السرية لإنتاج السلاح النووي، والتهديد بمطالبة مجلس أمناء الوكالة بتنحيته من منصبه لهذا السبب، بل إن إثارة مسألة قيام مصر ــ الدولة التي ينتمى إليها المدير العام ــ بأنشطة نووية محظورة اعتبرت من قبل طائفة واسعة من المحللين بوصفها ضغوطاً على المدير العام للوكالة نفسه، تقف وراءها الإدارة الأمريكية وإسرائيل، لإجباره على التجاوب مع المطالب الأمريكية أثناء الأزمة.

وقد اتسمت ردود فعل الوكالة ومديرها العام على الضغوط المذكورة بدرجة عالية من الاحتراف والموضوعية، وهو ما ساعد كثيراً على تفادى الدخول في تفاصيل صغيرة بشأن التحفظات التي تثيرها الولايات المتحدة على أداء الوكالة، إلا

أن ذلك لم يساعد كثيراً على إيقاف هذه الضغوط. فقد ركز البرادعى على أن الوكالة ليست ملزمة بإرضاء أي طرف خلال الأزمة، بقدر ما أنها ملتزمة بمعايير موضوعية معينة في أداء عملها، وفق قانون العمل الخاص بها، وتكون تقاريرها الدورية بشأن إيران، أو بشأن أي حالة أخرى، ثمرة عمل محايد وجماعى للخبراء الدوليين العاملين في الوكالة، بما ينفى عنها شبهة التواطؤ أو الانحياز لطرف دون آخر في الأزمة.(راشد، 2006)

وكانت الوكالة تشير دائماً في تقاريرها الدورية المقدمة إلى مجلس الأمناء إلى مجالات التعاون بينها وبين إيران، وأيضا بشأن بعض المشكلات التي تحيط بهذا التعاون. ولدى رصد التطور في تقديرات الوكالة بشأن الأنشطة النووية الإيرانية، يبدو واضحاً أن هذه التقديرات اتسمت بدرجة عالية من الثبات النسبى. فعلى الرغم من تعاون إيران مع الوكالة، فإن هذا التعاون ظل دائماً غير كاف لتلبية مطالب الوكالة بشأن إزالة الغموض المحيط بالأنشطة النووية المحظورة التي تقوم بها إيران.

ومنذ قيام المدير العام للوكالة بتقديم أول تقرير عن الحالة الإيرانية إلى مجلس أمناء الوكالة في يونيو 2003، جرت الإشارة إلى أن جوهر الأزمة ينحصر في فشل إيران في الامتثال لاتفاقية الضمانات، وبالذات فيما يتعلق بخمس نقاط رئيسية تتمثل في:(مبيضين، 2007)

1. الفشل في الإعلان عن واردات إيران من اليورانيوم الطبيعى التي حصلت عليها في عام 1991.
2. والفشل في الإعلان عن الأنشطة الإيرانية في معالجة واستخدام اليورانيوم الطبيعى المستورد من الخارج.
3. والفشل في الإعلان عن المنشآت التي جرى فيها استقبال وتخزين ومعالجة ذلك اليورانيوم.
4. والفشل في تقديم معلومات متسلسلة زمنيا بصورة مقبولة بشأن منشآت إنتاج النظائر المشعة والمفاعل البحثى في طهران.

5. والفشل في تقديم معلومات متسلسلة زمنياً بشأن تخزين النفايات في أصفهان وأناراك.

وبدأ المدير العام للوكالة يطالب إيران منذ صدور هذا التقرير بالتوقيع على البروتوكول الإضافى لمعاهدة منع الانتشار النووي، لأن ذلك سوف يمثل خطوة هامة نحو تمكين الوكالة من تقديم تأكيدات ذات مصداقية بشأن أنشطة إيران النووية.

وبموجب هذا التقرير، أصدر مجلس أمناء الوكالة قراراً في 12 سبتمبر 2003 يمنح إيران مهلة حتى نهاية أكتوبر 2003 لمعالجة أوجه الفشل التي جرت الإشارة إليها في تقرير المدير العام، وللتعاون بصورة كاملة مع الوكالة للتأكد من التزام إيران الكامل باتفاقية الضمانات، عبر اتخاذ كافة الأعمال الضرورية لتحقيق هذا الهدف، من خلال خمسة أنواع من الإجراءات، تتمثل في: (مبيضين، 2007)

1. تقديم إعلان كامل بشأن كافة المواد والمكونات المستوردة ذات الصلة ببرنامج التخصيب، ولاسيما المعدات والمكونات الملوثة بمستويات عالية من الإشعاع، ومشاركة إيران مع الوكالة في تحديد مصدر هذه الواردات وتواريخ استيرادها، والمواقع التي جرى فيها تخزينها واستخدامها.
2. تمكين مفتشي الوكالة من الوصول غير المشروط إلى أي مواقع للتحقق من صحة وشمول الإعلانات المقدمة من إيران، بما في ذلك عمليات جمع العينات من البيئة الإيرانية.
3. حل المسائل المتعلقة بما توصل إليه خبراء الوكالة من أن إيران لابد أن تكون قد أجرت اختبارات على تكنولوجيا الطرد المركزي، من أجل تطوير ما لديها من تكنولوجيا التخصيب، حتى تكون قد وصلت إلى مستواها المذكور.
4. توفير معلومات كاملة عن إجراء تجارب تحويل اليورانيوم.
5. توفير أي معلومات وتفسيرات أخرى، والقيام بأى خطوات أخرى، تعتبر ضرورية من قبل الوكالة لحل المسائل المتعلقة بالمواد النووية والأنشطة النووية، بما في ذلك نتائج تحليل العينات المأخوذة من البيئة.

ولعب هذا القرار دوراً حاسماً في دفع إيران نحو اتخاذ قرار بالتوقيع على البروتوكول الإضافى لمعاهدة منع الانتشار النووي، وتوسيع تعاونها مع الوكالة. وقام مفتشو الوكالة ومديرها العام بزيارات عديدة لإيران لتنفيذ نصوص هذا القرار. وخلال زيارة قام بها المدير العام للوكالة بدعوة من الحكومة الإيرانية في 16 أكتوبر 2003، أكد الأمين العام لمجلس الأمن القومى الإيراني، حسن روحاني، للمدير العام استعداد إيران لتزويد الوكالة بكشف كامل عن الأنشطة النووية الإيرانية، السابقة والحالية، وعبر أيضاً عن استعداد إيران للتوقيع على البروتوكول الإضافى، ولكن حكومة إيران اختارت الإعلان رسمياً عن هذه الخطوة أثناء زيارة وزراء خارجية ألمانيا وفرنسا وبريطانيا لطهران في 21 أكتوبر من العام نفسه. (سويلم، 2006)

ولم يختلف التقرير المقدم من المدير العام إلى اجتماع سبتمبر 2004 لمجلس الأمناء كثيراً عن التقارير السابقة، وبالذات من حيث التأكيد على استمرار الغموض بشأن المسألتين المشار إليهما، مصدر التلوث الإشعاعى وأجهزة الطرد المركزي، مما دفع المجلس إلى تبنى قرار شديد اللهجة يطالب إيران بوقف كل عمليات التخصيب، وحدد موعداً نهائياً حتى نوفمبر 2004 لامتثال إيران الكامل لهذا الطلب، وطلب من المدير العام تقديم تقرير بشأن مدى تعاون إيران مع الوكالة لتنفيذ نصوص القرار. وقد ساعدت الجهود الماراثونية التي جرت بين إيران والوكالة ودول الاتحاد الأوروبي على تسوية جانب كبير من نقاط الخلاف بشأن البرنامج النووي الإيراني، ولاسيما فيما يتعلق بوقف عمليات تخصيب اليورانيوم، وهو ما دعا المدير العام قبل انعقاد الاجتماع إلى إعلان أن الوكالة لن تصدر أي تقارير في المستقبل عن عملها بشأن إيران إلا حينما يكون ذلك مناسباً، مما يعنى إسقاط الحالة الإيرانية من جدول أعمال مجلس أمناء الوكالة.(راشد، 2006)

ولذلك، فإن تقرير المدير العام المقدم إلى اجتماع نوفمبر 2004 لمجلس الأمناء كان بمثابة تلخيص لتحقيقات الوكالة التي جرت على مدى حوالى عامين، ولم يكن التقرير يتضمن الكثير من المعلومات الجديدة. ومع أن التقرير أكد عدم وجود أدلة تشير إلى طهران لإنتاج أسلحة نووية، فإنه لم يستبعد مع ذلك وجود

أنشطة سرية، وأشار بوضوح إلى أن كل المواد النووية المعلن عنها في إيران قد تم تقديم بيانات عنها، وبالتالى فإن هذه المواد لم تحول إلى أنشطة محظورة. ولذلك، فإن القرار الصادر عن هذا الاجتماع رحب بالتطورات التي طرأت على البرنامج النووي الإيراني، وبالذات قرار إيران بوقف جميع عمليات تخصيب اليورانيوم، وطلب من المدير العام إطلاع المجلس بشأن التعاون مع إيران، متى يكون ذلك مناسباً، وهو ما كان يعنى رفع الحالة الإيرانية من التقارير المقدمة إلى الاجتماعات الدورية لمجلس أمناء الوكالة.**(مبيضين، 2007)**

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني

ينبع القلق الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني من اعتبارات عديدة بعضها متعلق بمقتضيات السياسة الخارجية الأمريكية بينما يتعلق البعض الآخر منها بالتحفضات الأمريكية على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية، وفي هذا الإطار فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتخوف من أن مجرد حصول إيران على المفاعلات النووية سوف يؤمن لها قاعدة تكنولوجية نووية وهو ما يمكن أن يسمح لإيران ببناء منشآت سرية للمفاعلات والقوة الطاردة المركزية ومنشآت الفصل الكيميائي.(البرصان، 2002)

تقوم السياسة الأمريكية بالمزج بين وسائل متعددة من أجل الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في النظام الدولي ومنع بروز أي قوة نووية جديدة والحيلولة دون تمكين أي قوة دولية أخرى من تحدي السياسة الأمريكية، كما تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية في بعض الأحيان إلى العقوبات أو الإجراءات أحادية الجانب ضد دول معينة، في حالة البرنامج النووي الإيراني تسعى السياسة الأمريكية إلى استخدام معاهدة منع الانتشار النووي من أجل إدانة ووقف النشاط النووي الإيراني بالإضافة إلى التشديد على خطورة البرنامج النووي الإيراني فقد قررت وزارة الدفاع الإمريكية عام 1996م إن إيران تمتلك عدة أطنان من الأسلحة الكيماوية، إن إيران تمتلـــك (2000) طن من المواد الكيماوية بما في ذلك غاز الأعصاب وتقوم بتخزين تلك الأسلحة في جزر على مدخل الخليج أما بالنسبة

للأسلحة النووية أكدت بعض التقارير أن إيران تحتاج إلى ما بين 7 إلى 15 سنة للحصول على الأسلحة النووية أي ما بين (2006- 2014).

لقد استحوذ البرنامج النووي الإيراني على حيز كبير من الاهتمام السياسي والعسكري الأمريكي إلى درجة انه كان من الممكن في بعض الفترات أن تندلع مواجهة عسكرية بين إيران من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى، وتشير كافة المؤشرات والدلائل على أن أي عمل عسكري أمريكي ضد القدرات النووية الإيرانية يمكن أن يتم باستخدام القوة الجوية باعتبارها اكثر عناصر القوة العسكرية مقدرة على تنفيذ هذه النوعية من المهام، وفي هذا الإطار فالمتصور أن عملية استخدام السلاح الجوي الأمريكي في تنفيذ ضربة قوية ضد القدرات النووية الإيرانية سوف تستهدف كل أو بعض عناصر الدفاع الجوي في أطراف البلاد والمفاعل النووي في بوشهر ومراكز الأبحاث النووية في اصفهان وطهران.(سويلم، 2006)

إن الاستراتيجية الإيرانية ركزت بصفة خاصة على الاستعداد لحرب بحرية وجوية بحكم وجود القوات البحرية والجوية الأمريكية في منطقة الخليج والمناطق القريبة منها وحرص المسئولون الإيرانيون إن هناك عددا من الخطوات العسكرية الهامة التي يمكن أن يلجئوا إليها في حال إقدام الولايات المتحدة الأمريكية على شن الهجوم على إيران، ويأتي في مقدمة هذه الخطوات نقل الصراع المسلح إلى الدول الأخرى في المنطقة وإغلاق مضيق هرمز وضرب الوجود البحري الأمريكي في الخليج، ومن أجل الإيحاء بأن إيران تمتلك بالفعل القدرة على إغلاق مضيق هرمز وضرب السفن الأجنبية العاملة في المنطقة في ظروف اندلاع أي صراع مسلح في المنطقة فهي تمتلك قدرات قتالية مؤثرة منها 3 غواصات ومدمرتين و3 فرقاطات و20 زورقا للهجوم الصاروخي السريع و26 زورقا للدورية الساحلية و 7 قطع مكافحة الألغام و 8 قطع برمائية و 25 قطعة للدعم والاسناد البحري.(البرصان، 2002)

لقد دأب المسئولون الايرانيون على اطلاق العديد من التهديدات للولايات المتحدة من مغبة الإقدام على مهاجمة إيران من بينها إن إيران يمكن أن تقدم على

مهاجمة دول مجلس التعاون الخليجي ردا على أية اعتداءات أمريكية عليها ويمكن إن تقدم على إغلاق مضيق هرمز وتعطيل حركة الصادرات النفطية من الخليج إلى العالم الخارجي وذلك بقصد التأكيد على إن أي مواجهة عسكرية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية سوف تكون مكلفة جدا للجانب الأمريكي بل وللعالم الغربي بأسره، الأمر الذي يجعل الدول الغربية تشعر بالقلق من احتمالات إقدام الولايات المتحدة على توجيه ضربة عسكرية ضد إيران، لأن تكلفة الصراع المسلح في هذه الحالة سوف تكون باهضة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والغرب بل وللمجتمع الدولي عموما إذا توقفت إمدادات النفط من المنطقة والتي تمثل 60%من صادرات النفط العالمية.

اتسمت الإدارة الأمريكية للأزمة النووية الإيرانية بقدر كبير من الثبات النسبى منذ بدايتها، مثلما كان الأمر كذلك منذ بداية عملية إنشاء المفاعل النووي الإيراني في بوشهر في منتصف التسعينيات، إذ أصرت إدارة جورج بوش الإبن، ومن قبلها إدارة بيل كلينتون، على أن الهدف الرئيسي للنشاط النووي الإيراني يتمثل بالأساس في امتلاك السلاح النووي، تحت مظلة الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. ووجدت إدارة جورج بوش في الأدلة الجديدة المتعلقة باكتشاف قيام إيران بعمليات لتخصيب اليورانيوم، تأكيداً على سلامة اتهاماتها المتكررة لإيران، ودليلاً عملياً على خطورة السماح لإيران بمواصلة هذه الأنشطة، علاوة على أن الإدارة الأمريكية وجدت في هذه الأزمة النووية الإيرانية ذريعة لتحقيق أهداف أخرى، لاسيما تلك المتعلقة باستغلال هذا الملف من أجل ضرب إيران، أو على الأقل محاصرتها وعزلها على المستويين الإقليمي والدولي.(عبد الفتاح، 2005)

وارتكزت الإدارة الأمريكية لهذه الأزمة على ثلاثة عناصر رئيسية، أولها الإصرار الدائم على نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات على إيران لانتهاكها اتفاقية الضمانات النووية، ولكن مع إبداء قدر من المرونة في طرح هذا الطلب في اجتماعات مجلس الأمناء، نظراً لعجز الولايات المتحدة عن توفير الأغلبية اللازمة لتمرير مثل هذا الطلب في اجتماعات المجلس. وثانيها تكثيف الضغوط على الدول التي تقدم التكنولوجيا والمعرفة والمساندة الفنية للبرنامج النووي

الإيراني، وبالذات روسيا الاتحادية وباكستان. وثالثها الدمج بين الخيار الدبلوماسي واحتمالات استخدام القوة العسكرية ضد إيران. فعلى الرغم من أنه كانت هناك العديد من المتغيرات التي تدفع الإدارة الأمريكية نحو تفضيل الخيار الدبلوماسي في التعامل مع هذه الأزمة، على الأقل لفترة محددة من الوقت، فإن الإدارة ظلت حريصة مع ذلك على تأكيد أن الخيار العسكري يظل وارداً بقوة، ولاسيما في حالة إنعدام فرص تسوية الأزمة سلمياً.

فقد تبنت الإدارة الأمريكية ــ منذ عرض هذه الأدلة لأول مرة على اجتماع مجلس أمناء الوكالة في يونيو 2003 ــ موقفاً يشدد على ضرورة نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، وبرر المسئولون الأمريكيون هذا المطلب بأنه لا يقلل من أهمية دور الوكالة في التعامل مع المسألة النووية الإيرانية أو إخراج هذه المسألة من أيديها، وإنما يتمثل الهدف في تكثيف الضغوط على الحكومة الإيرانية من خلال فرض عقوبات عليها من جانب مجلس الأمن، لضمان إذعانها لمطالب الوكالة.(عبد الفتاح، 2005)

ولكن هذا المسعى الأمريكي واجه صعوبات تتعلق بأن التقارير الدورية التي يعدها المدير العام للوكالة بشأن الحالة النووية الإيرانية لم تكن تتضمن اتهاماً صريحاً لإيران بانتهاك اتفاقية الضمانات النووية، وإنما كانت في الأغلب تكتفى بتوجيه اللوم إلى إيران بشأن إخفاقها في التعاون مع الوكالة بشأن بعض العناصر المثيرة للقلق في أنشطتها النووية، مع التأكيد على أن الوكالة تواصل التعاون مع إيران لإماطة الغموض عن هذه العناصر، وهو ما لم يمثل حجة كافية للولايات المتحدة لإقناع أعضاء مجلس أمناء الوكالة بنقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن.(عبد الفتاح، 2005)

وبدت هذه الإشكالية واضحة أمام الإدارة الأمريكية منذ اجتماع مجلس أمناء الوكالة في سبتمبر 2003، حينما وزع الوفد الأمريكي مسودة قرار على أعضاء المجلس تتهم إيران بأنها لم تذعن لالتزاماتها النووية تجاه الأمم المتحدة، والمطالبة بطرح المسألة على مجلس الأمن، إلا أن هذه المسودة لم تحصل على التأييد المطلوب، سواء من جانب دول العالم الثالث الأعضاء في المجلس أو حتى من

جانب دول الاتحاد الأوروبي، إذ دعت أغلبية الأعضاء إلى استمرار التعاون بين إيران والوكالة، وتسوية الأزمة من خلال الوكالة من دون الحاجة لطرحها على مجلس الأمن، مما اضطر الإدارة الأمريكية وقتذاك إلى الاكتفاء بقبول الحل الوسط الذي تقدمت به كندا واليابان واستراليا، والذي كان يمهل طهران إلى نهاية شهر أكتوبر 2003 لتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية الضمانات، عبر التعاون والشفافية مع الوكالة بصورة عاجلة، بهدف الكشف عن حقيقة أنشطة النووية وقدراتها وممتلكاتها المتاحة في هذا المجال.

ونظراً لغياب التأييد اللازم للموقف الأمريكي الداعى إلى نقل ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن لمعاقبتها على انتهاكها لاتفاقية الضمانات، وقيامها بأنشطة نووية محظورة، حاولت الإدارة الأمريكية في نوفمبر 2003 التحايل على هذا الموقف عبر الدعوة إلى رفع ملف البرنامج الإيراني إلى مجلس الأمن، ليس في صورة شكوى من إيران، ولكن لإطلاع المجلس على هذه المسألة، حتى تتأكد إيران من جدية الضغوط الأمريكية والدولية عليها، ومن ثم دفعها نحو الامتثال الكامل لمطالب الوكالة، إلا أن هذه المناورة الأمريكية لم تفلح أيضاً في الحصول على المساندة الكافية من مجلس أمناء الوكالة.(ذياب، 2004)

إشكالية أخرى تمكنت من مواجهة الإدارة الأمريكية للأزمة النووية الإيرانية تمثلت في عجز الاستخبارات الأمريكية عن بلورة تقويم متكامل بشأن مدى التقدم الذي تحقق في البرنامج النووي الإيراني، وهو ما تسبب في افتقار الإدارة الأمريكية لأدلة وتقديرات متماسكة بشأن ما تصفه بـــ التهديد النووي الإيراني، مما أضعف بالتالى من قدرتها على إقناع أعضاء مجلس أمناء الوكالة بجدية اتهاماتها لإيران، إذ أشار الكثير من الأعضاء، ولاسيما دول العالم الثالث، إلى أن مسودات القرارات التي كانت الإدارة الأمريكية تقدمها إلى المجلس كانت تفتقر إلى القدر الكافى من الوضوح فيما يتعلق بالاتهام الموجه إلى إيران بشأن انتهاك الالتزامات الدولية.

وبرزت هذه الإشكالية بقوة حتى في تفاعلات السياسية الداخلية في الولايات المتحدة. فمسئولو وزارة الدفاع الأمريكية كانوا يتبنون منذ شهر مايو 2003 تقويماً مفاده أن إيران أصبحت قادرة على صنع القنبلة النووية بدون أي مساعدة أجنبية،

بعد أن أصبحت قادرة بصفة خاصة على صنع بعض الأجهزة الأساسية الخاصة بتخصيب اليورانيوم، ولاسيما أجهزة الطرد المركزي، في حين أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لم تكن تتفق مع هذا التحليل. ووجد مسئولو وزارة الدفاع ومجلس الأمن القومى ووكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية في الولايات المتحدة صعوبة في حل الخلافات القائمة فيما بينهم من أجل إعداد وثيقة مشتركة بشأن هذه المسألة.(كشك، 2004)

ولكن هذه الإشكاليات لم تمنع الإدارة الأمريكية من الإصرار على موقفها الداعى إلى نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، إذ عملت الولايات المتحدة على تحقيق هذا الهدف من خلال حشد الأغلبية اللازمة لاصدار قرار نقل الملف النووي الإيراني من الوكالة إلى مجلس الأمن من خلال تبنى سياسة النفس الطويل في إقناع الدول المعنية بهذه الخطوة، ليس فقط خلال اجتماعات مجلس أمناء الوكالة، ولكن أيضا في كافة المحافل الدولية ذات الصلة بهذه المسألة، وبالذات في اجتماعات قمة الدول الثمانى الكبرى، كما كانت هذه المسألة موضوعاً رئيسياً في التفاعلات الثنائية بين الولايات المتحدة والعديد من الدول المعنية، ولاسيما روسيا الاتحادية.

ولم تتعامل الإدارة الأمريكية بإيجابية مع التطورات الهامة التي طرأت على التعاون بين إيران والوكالة الدولية، مثل توقيع إيران على البروتوكول الإضافى لمعاهدة منع الانتشار النووي، وموافقة إيران على وقف أنشطة تخصيب اليورانيوم، إذ ظلت الإدارة الأمريكية مصرة على شكوكها إزاء إيران، وأكدت عقب كل هذه التطورات على أن العبرة بالتنفيذ الكامل لهذه الالتزامات من جانب إيران، وبامتثال إيران الكامل لمطالب الوكالة. وظلت الإدارة الأمريكية تستغل أي ثغرة في التنفيذ الإيراني لهذه الالتزامات من أجل التشكيك في جدية إيران في إنهاء الأزمة النووية بينها وبين الوكالة.(كشك، 2004)

وظلت الإدارة الأمريكية متشككة بقوة إزاء احتمالات نجاح صيغة الترهيب والترغيب التي يتبعها الأوروبيون في إدارتهم للأزمة النووية مع إيران، بما في ذلك الصفقة التي اتفق عليها الإيرانيون والأوروبيون في نوفمبر 2004. فالإدارة

الأمريكية ظلت تصر على أن هذه الصيغة لن تنجح بدرجة أكبر من سابقاتها، استناداً إلى أن إيران سبق لها ــ حسب وجهة النظر الأمريكية ــ أن خدعت الأوروبيين مرات عديدة من قبل، مما يعنى أنه ليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هذه الصيغة سوف تنجح في ضمان التزام إيران بالوقف الشامل والحقيقى لعمليات تخصيب اليورانيوم.(كيالي، 2004)

وإلى جانب العمل داخل مجلس أمناء الوكالة، ركزت الإدارة الأمريكية في تفاعلاتها الثنائية والمتعددة الأطراف على تقييد النشاط النووي الإيراني، وبالذات عبر تكثيف الضغوط على روسيا الاتحادية لوقف تعاونها النووي مع إيران، وأيضا عبر العمل الدؤوب على سد كافة القنوات التي يمكن لإيران أن تحصل من خلالها على التكنولوجيا اللازمة لأنشطتها النووية، وبالذات تلك المتعلقة بتخصيب اليورانيوم.

واهتمت الإدارة الأمريكية في هذا الإطار بصفة خاصة بتقييد شبكة العالم النووي الباكستانى عبد القدير خان، بعد أن توصلت تحقيقات أجراها محققون أمريكيون وأوروبيون عام 2003 إلى أدلة قوية تربط باكستان بالبرنامج النووي الإيراني، والعديد من الدول الأخرى، عبر تصدير تكنولوجيا نووية متقدمة لها وفق سياسة منهجية نفذتها هذه الشبكة منذ بداية التسعينيات. وأفادت هذه التحقيقات أن المساعدات التي قدمها عبد القدير خان مكنت إيران من حل المعضلات الخطيرة التي كانت تواجهها في مجال تكنولوجيا الطرد المركزي، فيما أعطى دفعة كبيرة للبرنامج الإيراني، وساعده على قطع خطوات هامة في إنشاء معمل نتانز لتخصيب اليورانيوم.(كيالي، 2004) ، وافقت باكستان على التعاون مع واشنطن بشأن المسألة النووية الإيرانية في مقابل تسوية قضية عبد القادر خان، وقدمت لها معلومات هامة ليس فقط على التعاون النووي بين طهران وإسلام آباد، ولكن أيضا حتى عن المنشآت النووية السرية في إيران، والتي زارها علماء باكستانيون أثناء تعاونهم مع نظرائهم الإيرانيين، واستفاد الأمريكيون بهذه المعلومات استفادة هامة، سواء من أجل استكمال تقييمهم لمدى التقدم الذي وصل إليه البرنامج النووي

الإيراني أو من أجل الاستعداد لتوجيه ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية.

لقد بدت الإدارة الأمريكية حريصة في تعاملها مع الأزمة النووية الإيرانية على تفادى الأخطاء التي وقعت فيها أثناء أزمة أسلحة الدمار الشامل العراقية. فبينما كانت إدارة جورج بوش قد سارعت إلى المبادرة بشن الحرب على نظام صدام حسين، حتى قبل انتهاء فرق التفتيش الدولية من عملها في العراق، وبدون الحصول على قرار صريح من مجلس الأمن، الا إنها حرصت أثناء الأزمة النووية الإيرانية على العمل من خلال توافق دولى، واضطرت في الكثير من الحالات إلى التراجع عن مواقفها بعدما عجزت عن حشد الدعم والمساندة اللازمين لها سواء في اجتماعات مجلس أمناء الوكالة أو في المحافل الدولية الأخرى.(كشك، 2004)

ولم يكن هذا التوجه الأمريكي عائداً فقط إلى الاختلافات الحادة فيما بين الحالتين العراقية والإيرانية، والمتمثل بالأساس في أن إيران تتمتع بقدرات أعلى بكثير من العراق من حيث درجة التماسك الداخلى والقدرات العسكرية والروح القتالية. بل كان في الوقت نفسه عائداً إلى اعتبارات متعلقة بتوقيت الأزمة الإيرانية وسيناريوهات التصعيد المختلفة للتعامل معها. فقد اندلعت الأزمة النووية الإيرانية في توقيت غير ملائم للإدارة الأمريكية، إذ كانت ومازالت منهمكة بالكامل في العراق، ولا يمكنها بالتالى أن تفتح جبهة عسكرية أخرى، كما لم يكن ممكناً للإدارة الأمريكية أن تسارع إلى تصعيد عسكري جديد بعد أن كانت قد تكبدت تكلفة سياسية عالية للغاية على الساحة الدولية من جراء مبادرتها بشن حرب منفردة ضد العراق. وفى الوقت نفسه، فإن التكلفة العالية سياسياً وعسكرياً لأى عمل عسكري محتمل ضد إيران تعنى أن الولايات المتحدة سوف تكون في حاجة إلى مشاركة دولية واسعة في مثل هذا العمل، سواء لتقليل التكلفة أو لجعل الحرب تبدو حرباً دولية ــ وليست أمريكية ــ ضد إيران في حالة ثبوت رفضها القاطع للتراجع عن أنشطتها النووية المحظورة.

تضافرت هذه المتغيرات في اتجاه إرجاء الخيار العسكري في الإدارة الأمريكية للأزمة، ولكنها لم تستبعده أو تلغيه تماماً، بل كان موجوداً دائماً في الظل،

ويتم التلويح به بين الحين والآخر من أجل التذكير بإمكانية اللجوء إليه في حالة عدم الوصول إلى تسوية سلمية للأزمة، ولاسيما في الفترات التي تحتدم فيها الأزمة بين إيران والوكالة الدولية، إذ درج كبار المسئولين الأمريكيين على تأكيد أن من غير المستبعد توجيه ضربة عسكرية لإيران إذا لم تتخل عن طموحاتها النووية، بل وتحدثت بعض التقارير الصحفية الأمريكية عن تسلل فرق عمليات خاصة أمريكية تقوم بمهام استطلاع داخل إيران لرصد الأهداف النووية، بهدف رصد ما يقدر بحوالى 36 هدفاً إيرانياً ترتبط بصورة أو بأخرى بالبرنامج النووي الإيراني، لضربها في حالة اللجوء للخيار العسكري.

الإشكالية الرئيسية التي تواجه الإدارة الأمريكية هنا تتمثل فيما يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة في حالة فشل كافة الجهود الدبلوماسية للتعامل مع الأزمة النووية الإيرانية، سواء من جانب الوكالة الدولية، أو في حالة نقل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن، ثم تعجز الولايات المتحدة عن استصدار قرار لفرض العقوبات على إيران، بسبب فيتو روسى أو صينى، أو حتى في حالة ضعف تأثير العقوبات التي قد يتم فرضها على إيران.

أن الخطاب السياسي الرسمى للإدارة الأمريكية يخلو من إجابة متكاملة على هذه الإشكالية، وهناك مساحات كبيرة من الفراغ في الموقف الأمريكي بشأن كيفية التعامل مع مثل هذا السيناريو، إذ يقتصر الأمر فقط على تصورات شديدة العمومية بشأن إمكانية اللجوء إلى الخيار العسكري في حالة عدم امتثال إيران للالتزامات التي تفرضها معاهدة منع الانتشار النووي. أما فيما يتعلق بما يمكن القيام به بالضبط، فإن المؤكد هنا أن السيناريو العراقى لن يكون قابلاً للتكرار في إيران، ليس فقط بسبب الخلافات بين الحالتين، سياسياً وعسكرياً، ولكن أيضا لأنه ليست هناك حرب مثل أخرى، فلكل حالة خصوصيتها الشديدة التي تجعل من غير الممكن استعارة سيناريوهات التعامل معها من حالات سابقة. (كشك، 2004)

وفى جميع الأحوال، فإن خيار الغزو البرى الواسع النطاق يبدو غير وارد على الإطلاق في حالة لجوء الولايات المتحدة إلى استخدام الأداة العسكرية ضد إيران، بل إن الكثير من المتغيرات يشير إلى إمكانية الاقتصار على مزيج من

الهجمات الجوية المكثفة واسعة النطاق ضد المنشآت النووية الإيرانية المنتشرة في كافة أرجاء الدولة، مع التركيز على استخدام القنابل القادرة على الوصول إلى أعماق كبيرة تحت سطح الأرض، بالإضافة إلى التوسع في تنفيذ عمليات اقتحام برية خفيفة بواسطة القوات الخاصة لتدمير المنشآت النووية التي قد يصعب مهاجمتها جواً، مع الحرص في جميع الهجمات الأمريكية، الجوية والبرية، على ضمان عدم وجود مخاطر حدوث تلوث نووي واسع النطاق.

ولكن من الضرورى التأكيد هنا على أن الخيار العسكري يظل هو الخيار الأخير، وهو خيار لا يحظى بتفضيل كبير في التعامل الأمريكي مع الأزمة النووية الإيرانية، وإنما التركيز ينصب على الجهود الدبلوماسية التي يمكن أن تؤدى إلى تفكيك الأنشطة النووية الإيرانية المحظورة، كما تتكامل هذه الجهود مع محاولات أمريكية حثيثة للتأثير على التفاعلات الداخلية في إيران في اتجاه إحداث تغيير سياسى حاد، يطيح بالنخبة الدينية المحافظة التي تسيطر على النظام السياسي الإيراني، من أجل تمكين الإصلاحيين من السيطرة على زمام السلطة في البلاد، وهو ما يؤدى في حال حدوثه إلى تيسير إغلاق الكثير من الملفات الخلافية بين إيران والولايات المتحدة، وبالذات الملف النووي، في ظل الحرص الواضح من جانب الإصلاحيين على بناء علاقات وثيقة مع الغرب.(راشد، 2005)

موقف دول الاتحاد الأوروبي من البرنامج النووي الإيراني:

على الرغم من أن الموقف الأوروبي من الأزمة النووية الإيرانية كان يتفق مبدئياً مع التقييم الأمريكي بأن إيران تسعى إلى امتلاك السلاح النووي، وأن البرنامج النووي الإيراني لا يندرج بالكامل في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وإنما توجد به مكونات سرية هامة تندرج في إطار ما يمكن اعتباره انتهاكاً لاتفاقية الضمانات النووية، فإن الموقف الأوروبي اختلف مع ذلك بدرجة كبيرة عن الموقف الأمريكي من ناحيتين رئيسيتين هما: التمهل الشديد في نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن لحين استنفاذ الخيارات الدبلوماسية، والاستبعاد الكامل للخيار العسكري في التعامل مع هذه الأزمة.

لقد شكلت الإدارة الأوروبية للأزمة النووية الإيرانية واحدة من نماذج قليلة دالة على فاعلية وحيوية الدبلوماسية الأوروبية إزاء الأزمات الدولية والإقليمية، وكانت واحدة من حالات نجاح قليلة لهذه الدبلوماسية. وقد استفادت الدول الأوروبية المعنية، وبالذات ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، من عناصر محددة كانت تتيح لها مساحة أكبر من الحركة في الأزمة المذكورة، يأتى في مقدمتها متانة العلاقات التجارية بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي، فالاتحاد يعتبر الشريك التجارى الأول لإيران، كما أن طبيعة هذه الأزمة ذاتها اتاحت لدول الاتحاد المذكورة أن تقوم بدور مميز يصعب على أي طرف دولى آخر القيام به، بحكم امتلاكها لقنوات اتصال وعلاقات جيدة مع طرفى الأزمة الرئيسيين (إيران والولايات المتحدة). ولم يكن الدور الأوروبي هنا مجرد وسيط بين هذين الطرفين، وإنما كان طرفاً مستقلاً في الأزمة، قادراً على القيام بمبادرات وتحركات مستقلة نابعة من تقييمه الخاص للأزمة وسبل تسويتها.

وكان جوهر الموقف الأوروبي في الأزمة يقوم على أنه فيما بين الموقف الإيراني (الرافض تماما للاتهام بوجود مكون عسكري سري في برنامجه النووي) والموقف الأمريكي (الداعى لنقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن ةلإصدار قرارات ضد إيران)، فإن من الممكن أن تكون هناك مساحة التقاء تتيح إقناع إيران بالتخلى عن العناصر المثيرة للقلق في برنامجها النووي، وبالذات عمليات تخصيب اليورانيوم، عبر التطبيق الحرفى لتكتيك العصا والجزرة، أو الترغيب والترهيب. وعليه، فإنه إذا قامت إيران بالتوقيع على البروتوكول الإضافى لمعاهدة منع الانتشار النووي، وإذا توقفت بالكامل عن عمليات تخصيب اليورانيوم، فإنها تستطيع الحصول على مكاسب سياسية وتجارية وتكنولوجية هامة، أبرزها التزام الدول الأوروبية الثلاث بتزويد إيران بتكنولوجيا نووية متطورة للاستخدامات المدنية. ووفق هذه الصيغة، يستطيع كل طرف أن يحقق جانباً هاماً من أهدافه، وأن يخرج ببعض المكاسب من الأزمة، بما يتيح له الحصول على القبول الداخلى لأى اتفاق بشأن إنهاء الأزمة. إما إذا رفضت إيران هذه الصفقة، فإن الدول الأوروبية سوف تنضم إلى الولايات المتحدة في موقفها الداعى إلى التعجيل بنقل الملف النووي

الإيراني إلى مجلس الأمن، بما يعنيه ذلك من فرض عقوبات على إيران.(راشد، 2005)

وجدت الدول الأوروبية الثلاث فرصة ملائمة للتدخل الفاعل في الأزمة عقب صدور قرار من مجلس أمناء الوكالة في 12 سبتمبر 2003، والذي اتهم إيران بالفشل في تقديم المعلومات اللازمة عن أنشطتها ومنشآتها العاملة في المجال النووي، وطالبها بتوسيع التعاون مع الوكالة في هذه المجالات، وهو ما كان يعنى أنه إذا فشلت إيران في الاستجابة لهذا الإنذار، فإن ذلك كان يعنى إمكانية نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن. وقد نشطت ألمانيا وفرنسا وبريطانيا في إجراء اتصالات مع إيران لإيجاد مخرج من الطريق المسدود الذي وصلت إليه الأزمة، ولاسيما من حيث تمكين إيران من الحصول على صيغة مشرفة تحفظ لها كرامتها الوطنية، وتتيح لها قبول شروط الوكالة، وهو ما لم يكن ممكناً من دون الوصول إلى صفقة متكاملة في هذا الصدد مع طرف مقبول في الأزمة، الأمر الذي كان ينطبق فقط على الجانب الأوروبي.(راشد، 2004)

وجاءت هذه الصيغة مع توجيه الحكومة الإيرانية الدعوة لوزراء خارجية كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا لزيارة طهران في 21 أكتوبر 2003، للتباحث بشأن الوصول إلى تسوية سريعة للأزمة النووية، وجرى خلال هذه الزيارة تبادل صريح للآراء بين الجانبين الإيراني والأوروبى، ووجه الوزراء الأوروبيون كلاماً صريحاً وقاسياً لنظرائهم الإيرانيين، وبالذات أثناء اجتماعهم مع حسن روحاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومى، مضمونه أن أمام إيران خياراً واحداً هو القبول بجميع مطالب الوكالة الدولية، وإلا فإنه سوف يتم تقديم مسودة قرار إلى مجلس الأمن ـــ في حالة رفض إيران لمطالب الوكالة ـــ لفرض العزلة والعقوبات الاقتصادية عليها بشكل سريع وحاسم. ووافقت إيران في ختام زيارة الوزراء الأوروبيين الثلاثة على مطالب الوكالة، ولاسيما التعاون الكامل وغير المشروط مع مفتشي الوكالة، والتوقيع على البروتوكول الإضافى لمعاهدة منع الانتشار النووي، ووقف عمليات تخصيب اليورانيوم.

من باب سياسة الاحتواء التي حاولت أوروبا إتباعها مع إيران، وقعت دول الترويكا الثلاث (بريطانيا، فرنسا، وألمانيا) مع إيران اتفاق باريس الموقع في أكتوبر 2004، وآخر أكثر شمولاً تم توقيعه في 5-8-2006م تضمنا إشارات جيدة فيما يتعلق بدعم الاستثمار وانتقال التكنولوجيا ومساعدة إيران فنياً واقتصادياً، مقابل شمول هذه الاتفاقات (المقترحات) إطاراً واضحاً لجملة من القيود والمحظورات الأمنية، وهذه الأخيرة دفعت الإيرانيين إلى رفضها ليبدأ فصل جديد من المواجهة مع الغرب.(سويلم، 2006)

وفيما يلي عرض لتلك المقترحات الأوروبية، وما تلاها من إجراءات للمواجهة:

المقترحات الأوروبية:

استهلت المقترحات الأوروبية عبارة تؤكد على أن الاتحاد الأوروبي يضع في اعتباره الفقرة الرابعة لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وحقوق الاستفادة من الطاقة النووية لأغراض وأهداف سلمية، وهي مقدمة يبدو أن الطرفان متفقان عليها كقاعدة عامة للتعاون والتفاوض، إلا أن الإشكال كان حول النواحي الأمنية التي قُدِّمَتْ لإيران في 6 إبريل من العام 1995م وقرار984 لنفس العام والصادر عن مجلس الأمن الدولي، وموضوع البرامج النووية ذاتها: (مبيضين، 2007)

1 - أشارت المبادئ العامة لمبدأ التأييد طويل الأجل للبرامج غير العسكرية إلى أن الدول الأوروبية الثلاث (ألمانيا- فرنسا – بريطانيا) تؤيد إنتاج القدرة النووية غير العسكرية التي تتفق واحتياجات (الطاقة) الإيرانية فقط وهو ما يعني إخراج العامل النووي من العملية الاقتصادية وما قد يحققه ذلك من مكاسب مهمة للاقتصاد الإيراني المعتمد على نواحي محددة في الإنتاج كالنفط والغاز والمعادن والسجاد اليدوي، خصوصاً وأن ذلك الإنتاج قد ربط وصول إيران إلى السوق الدولي للطاقة النووية وفقاً للاقتراحات والمبادئ الخاصة بالمنافسة الحرة من دون أن تشير تلك المقترحات إلى كيفية التعامل مع سلسلة الإجراءات التي شرعها الكونغرس الأمريكي فيما يتعلق بالحصار الاقتصادي

منذ بداية الثورة ولغاية اتفاق (داماتو) المقر في العام 1996 والمجدد له في العام 2001 لمدة خمس سنوات أخرى.

2- أشارت المقترحات إلى أن الدول الأوروبية الثلاث والاتحاد الأوروبي يؤيدون مسألة التعاون في مجالات "الإيزوتوب" ووضع وتركيب المواصفات النووية والأمنية، وبالتالي فإن المنشآت النووية الإيرانية ومخرجاتها من الطاقة ستصبح مرهونة لرقابة أوروبية صارمة ستحد من أي عمليات تطوير مستقبلية واعتبار مخالفة ذلك انتهاكاً للاتفاق المبرم بين الطرفين، وإذا ما نظرنا إلى ما وصل إليه الإيرانيون من درجة متقدمة في التكنولوجيا النووية سواء في مجالات الأبحاث والدراسات أو دورات الوقود أو مراكز المياه الثقيلة وأجهزة الطرد المركزي فإن ذلك يعني تقديمهم تنازلات علمية هائلة، وتخليهم عن جزء كبير من مشروع نووي طموح عمدوا على تشييده منذ منتصف الثمانينات بعد بناء مركز الإيزوتوب الليزري ومفاعل الماء الثقيل. إن التدخل في وضع المحددات الفنية النووية سيجعل من دي أكسيد اليورانيوم الذي اشترته إيران من الأرجنتين واتفاقيتها مع الصين في العام 1991 لإنشاء لجنة علمية صناعية وتكنولوجية من أجل حماية الأمن القومي بهدف بناء مفاعل بحثي بقدرة 27 كيلووات.

3- ألزمت المقترحات الأوروبية إيران بعدم استئناف الأنشطة الخاصة بدورة الوقود النووي، وأن تقدم تعهداً ملزم التنفيذ في مجال الانسحاب من اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، وتوفير الوقود من الخارج وإعادة جميع مخلفاته إلى المورد الأصلي، وإذا ما قبلت إيران بهذا البند فيعني أنها ملزمة بأمرين، الأول: وقف دورة الوقود النووي الذي أقرها اتفاق سعد آباد والذي يعتبر من مكاسب الاتفاق ومكاسب الجهود العلمية الإيرانية. والثاني: هو الارتهان إلى الخارج فيما يتعلق بالحصول على اليورانيوم الأمر الذي يعني إيقاف أنشطة التخصيب الذي يقوم بها علماء محليون وعدم الاستفادة من مناجم اليورانيوم المكتشفة في محافظة (يزد) والعودة إلى المعادلة القديمة بينهم وبين الروس

والقاضية بحصول إيران على الوقود الذري النشط مقابل إعادة الوقود المستنفذ إلى روسيا.

4- نصت المقترحات الأوروبية على أن الدول الثلاث والاتحاد الأوروبي تتعاون مع إيران بهدف تكوين مجموعة من الكوادر بهدف التعرف على الإيجابيات المختلفة الناتجة عن عملية التجهيزات وتوافر المنشآت والمواد، كما تضطلع المجموعة بعملية توظيف العلماء والفنيين والعمال في المنشآت والتجهيزات النووية الإيرانية، وهو ما يعني الوصاية التامة على أي نشاط نووي إيراني والإطلاع على أدق التفاصيل بالبرنامج، وخصوصاً ما يتعلق بالعلماء والخبراء في مجال الطاقة النووية والتي يقال أن إيران تحيطهم بعناية أمنية واستخباراتية معقدة. إن هذا البند لا يدع مجالاً للشك حول نية الأوروبيين في كشف أدق التفاصيل في البرنامج النووي الإيراني وهي النية التي تعاظمت بعد اكتشاف الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأكثر من ثمانين جهازاً للطرد المركزي بتكنولوجيا جديدة في منشآت ناتانز وأراك وإصفهان.

أحدث الإصرار الإيراني على المضي قدماً في البرنامج النووي تحولاً في الموقف الأوروبي لتدخل الأزمة بذلك مرحلة جديدة حيث أعلنت دول الترويكا في 12-1-2006 أن المفاوضات مع إيران بشأن برنامجها النووي قد وصلت إلى طريق مسدود. (مبيضين، 2007)

وهكذا اتفقت الدول الثلاث (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) على ضرورة إحالة الملف إلى مجلس الأمن تمهيداً لفرض عقوبات على إيران في حال إصرارها على المضي في تنفيذ برنامجها. وأرسل الاتحاد الأوروبي إلى طهران رسالة مفادها أن المجتمع الدولي دخل مرحلة جديدة في التعامل معها وفي الوقت نفسه أبلغت روسيا الولايات المتحدة بأنها لن تعوق جهودها الرامية إلى إحالة الملف إلى مجلس الأمن، وأبدت الصين قلقها من استئناف إيران لهذا النشاط في حين أكد نائب الرئيس الأمريكي أن العقوبات ستكون البند الأول على أجندة العمل في حالة إحالة الملف إلى مجلس الأمن. وهكذا أصبحت القوى الدولية الكبرى مهيأة لعمل فوري ضد إيران من خلال عقد اجتماع طارئ لمجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في

الثاني من فبراير 2006، ومضت التكهنات إلى أبعد من ذلك، ولا يزال الاتحاد الأوروبي يقوم بجهود دبلوماسية في سبيل الوصول إلى تقارب بين وجهات النظر الأمريكية والإيرانية حيث القيام بعمل عسكري ضد إيران تتولاه الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل أو كلتاهما معاً.

الموقف الروسي من البرنامج النووي الإيراني

هناك ثلاثة محددات أساسية حكمت الموقف الروسي من الأزمة النووية الإيرانية، ولعبت بالتالي دوراً أساسياً في تحديد خيارات روسيا بشأن هذه الأزمة، في كافة مراحل تطورها سواء في مرحلة البحث عن حلول تفاوضية أو في مرحلة فرض عقوبات على إيران، ويتمثل المحدد الرئيسي الأول للموقف الروسي في علاقات التعاون النووي والاقتصادي الوثيقة مع إيران، حيث تعتبر روسيا واحدة من أقوى الشركاء التجاريين لإيران إذ يتعاون الجانبان في العديد من المجالات، بحيث تتراوح العلاقات بين الجانبين ما بين التعاون في مجال إنشاء المفاعلات النووية ومشاركة روسيا في برامج التحديث العسكري لمختلف أفرع القوات المسلحة الإيرانية وعلاقات التبادل التجاري على نطاق واسع ما بين الجانبين في مختلف مجال الصناعات الثقيلة والمنسوجات.. وغيرها وفي المجال النووي،حيث قامت روسيا بالفعل بتنفيذ مشروع إنشاء المفاعل النووي الأول في محطة بوشهر النووية في جنوب إيران، ويبدو أن إيران سوف تعتمد على روسيا بصفة أساسية في تنفيذ هذه الخطط الطموحة. (راشد، 2005)

أما المحدد الثاني، فهو يتمثل في أن روسيا تظل حريصة – برغم مصالحها الوثيقة مع إيران – على ألا تستطيع إيران في نهاية المطاف امتلاك السلاح النووي حتى لا يتسبب ذلك في الإخلال بالتوازن الاستراتيجي العالمي بشكل عام، أو الإخلال بالاستقرار الاستراتيجي القائم على حدود روسيا الجنوبية من ناحية أخرى، لاسيما وإن امتلاك إيران للسلاح النووي ربما يؤدي لتغيير موازين القوى والمعادلات الاستراتيجية في منطقة آسيا الوسطى التي تدخل ضمن الإطار الجيوستراتيجي لروسيا، بما قد يلحق الضرر بنفوذ روسيا القوي في تلك المنطقة.

ولكن رفض روسيا لاحتمالات امتلاك إيران للسلاح النووي لا يجعلها تقبل بالشكوك والهواجس الهائلة التي تثيرها الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض دول الاتحاد الأوروبي بشأن حقيقة الأهداف المحركة للبرنامج النووي الإيراني، وإنما تحتفظ روسيا لنفسها بتقديرها الخاص لهذه المسألة، وهي ربما تكون أقدر من غيرها على تقييم أبعاد وحدود البرنامج المذكور، بحكم مشاركتها فيه بصورة أساسية، حتى وإن كانت الأزمة تتعلق بمنشآت أقامتها إيران بعيداً عن إطار التعاون النووي مع روسيا. ويتأثر الموقف الروسي من هذه المسألة أيضاً بحقيقة أن هناك أزمة ثقة تحكم موقف روسيا إزاء التعامل الأمريكي والغربي مع قضايا الانتشار النووي، وهي أزمة تعود إلى بدايات الأزمة النووية لكوريا الشمالية في منتصف التسعينات، حيث كانت روسيا تتعاون بصورة وثيقة مع كوريا الشمالية في المجال النووي، إلا أنها تخلت عن تنفيذ صفقة ضخمة لبناء مفاعل نووي لكوريا الشمالية، بعدما أثارت الولايات المتحدة شكوكاً بشأن أهداف كوريا الشمالية، إلا أن روسيا فوجئت بأن الولايات المتحدة واليابان اتفقتا مع كوريا الشمالية على تزويدها بمفاعلين متطورين في مقابل تخليها عن مفاعلها الذي يعمل بالماء الثقيل، وهو ما اعتبرته روسيا نوعاً من الخداع والغش من جانب الولايات المتحدة للفوز بالصفقة النووية مع كوريا الشمالية. (سويلم، 2006)

إلا أن الغرب يرى أن لروسيا دور أساسي في الأزمة النووية الإيرانية لأنه يفترض أن روسيا ملتزمة بتزويد إيران باحتياجاتها من الوقود النووي، بموجب الاتفاق المبرم بينهما، مما يعني من وجهة نظر الكثير من الدول الغربية أن إيران ليست في حاجة لامتلاك برنامج لتخصيب اليورانيوم لإنتاج الوقود النووي، لأن لديها بالفعل المصدر الذي يمكن أن تحصل منه على احتياجاتها، إلا أن إيران تصر على أنها تحتاج لامتلاك قدرة وطنية في هذا المجال، لأن ذلك أوفر كثيراً من حيث التكلفة، وحتى لا تكون رهينة لأي ضغوط خارجية في الحصول على احتياجاتها من الوقود النووي. (عنتر، 2008)

لكن هناك العديد من المشكلات التي ثارت بين روسيا وإيران بشأن توريد الوقود النووي، لاعتبارات تتعلق بتكلفة النقل وأسعار الوقود وآليات التعامل مع

الوقود المستنفد. وغير ذلك واستغرقت هذه المشكلات سنوات طويلة من التفاوض بين الجانبين، من دون الوصول إلى نتيجة حاسمة بينهما في هذا الصدد.

وقد جاءت المبادرة الروسية بشأن معالجة الوقود النووي الإيراني في روسيا، في سياق هذه التطورات، وكانت روسيا تتصور أنها تقدم حلاً وسطاً لمواقف جميع الأطراف، حيث يسمح بموجبها لإيران أن تقوم بتنفيذ المراحل الأولية من عملية التخصيب في أراضيها، ثم يتم استكمال هذه العملية في روسيا، وهو ما يهدئ المخاوف الأمريكية والغربية بشأن كميات اليورانيوم المخصب التي تحصل عليها إيران، ومجالات استخدامها، ثم إعادة الوقود المستنفد إلى روسيا، إلا أن الجانبين الروسي والإيراني اختلفا بشأن التفاصيل المتعلقة بتنفيذ هذه المبادرة، لاسيما فيما يختص بالجوانب المالية والإدارية المتعلقة بالمنشأة الروسية – الإيرانية التي سوف يتم إقامتها من أجل تنفيذ عملية التخصيب المشتركة، مما أدى لإجهاض هذه المبادرة.

مع فشل كافة الجهود الرامية لتسوية الأزمة النووية الإيرانية سلمياً، لاسيما التي توجت بما سمي بعرض الحوافز الدولية المقدمة لإيران من مجموعة الدول الست الكبرى، والتي تشمل الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا، اتجهت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي إلى إعداد مشروع قرار لفرض عقوبات دولية على إيران، لامتناعها عن إيقاف أنشطة تخصيب اليورانيوم المثيرة للشكوك، والتي قد تم استصدار قرارات بشأنها من مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن.

وقد لقى مشروع القرار المقدم من دول الاتحاد الأوروبي معارضة شديدة من جانب روسيا، لاسيما فيما يتعلق بنقطتين رئيسيتين:

الأولى: تتمثل في رفض روسيا للمفهوم الذي يستند إليه مشروع القرار ذاته، حيث تصر روسيا على أن الهدف الرئيسي للقرار ليس معاقبة إيران، وإنما تشجيعها وتحفيزها على التعاون مع المجتمع الدولي من أجل إيقاف الأنشطة المثيرة للشكوك، وإزالة الغموض بشأن الجوانب الخفية في برنامجها النووي والتي تثار علامات استفهام واسعة بشأنها في التقارير الدورية للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن إيران.

ووفق هذا المفهوم الروسي، تعتقد روسيا أن العقوبات يمكن أن تدفع إيران للمزيد من التشدد والقيام بإجراءات مضادة لتلك العقوبات، بما يؤدي لتصعيد الأزمة، وهو ما يتطلب ألا تركز الإجراءات التي يتضمنها القرار على فرض عقوبات على إيران، بقدر ما يشتمل على مجموعة من الضغوط التي تعكس فقط قلق المجتمع الدولي من أنشطة إيران المثيرة للشكوك، بما يشجعها على التعاون بدرجة أكبر في المستقبل مع المطالب الدولية. (مبيضين، 2007)

الثانية: تتمثل في رفض روسيا لما كان يتضمنه المشروع من فرض حظر شامل على البرنامج النووي الإيراني بالكامل، وإصرار روسيا على أن يقتصر الحظر على الأنشطة النووية الإيرانية المثيرة للشكوك، لاسيما تلك المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإنشاء مفاعل الماء الثقيل. وكان الموقف الروسي هنا منطلقاً بالأساس من أن هذه النوعية من العقوبات لا تؤثر على تعاونها النووي مع إيران في مجال إنشاء مفاعل بوشهر، وهو تعاون يسير في مسار بعيد تماماً عن الاتهامات الموجهة لإيران من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي .(عنتر، 2008)

وهكذا فإن الدور الروسي مرشح لاكتساب دور متميز في تلك المرحلة التي تتجه فيها القوى العظمى بالعالم نحو فرض مزيد من العقوبات على إيران لاسيما في اتجاه تمكين روسيا من القيام بوساطة أكثر فعالية بين طرفي الأزمة في المستقبل القريب في أزمة الردع الصاوخي وكذلك مسألة جورجيا.

الموقف الصيني من البرنامج النووي الإيراني

قال الرئيس الصيني هو جينتاو (بتاريخ 15-8-2007 خلال قمة الدول المطلة على بحر قزوين) "أن الصين تدعو إلى حماية النظام الدولي لمنع الانتشار النووي وإيجاد حل سلمي للملف النووي الإيراني عبر المفاوضات وبما يتفق مع مصالح الأطراف المعنية". وأضاف: "تأمل الصين أن تقرأ إيران الوضع قراءة صحيحة وتظهر المرونة لمعالجة المسائل المتعلقة بهذا الملف بصورة سليمة بما يدفع بالأمور نحو الاتجاه الصحيح". (إدريس، 2006، ص 47)

أن إيران – ومنذ حربها مع العراق (1980–1988) قد أصبحت هدفاً أساسياً للشركات النفطية الصينية. فاحتياجات الصين الضخمة من الطاقة والضرورية

لمساعدتها على تحقيق معدلات نموها الاقتصادي الهائلة (8%-10% سنوياً) تضطرها للاهتمام بالنفط والغاز الإيرانيين. وعلى الجانب الأخر، تحتاج إيران إلى الصين لما تملكه بكين من تكنولوجيا نووية وصواريخ، والمحصلة دعم سياسي واقتصادي صيني لإيران، ولكن في حدود وليس بالمطلق. (الصدي، 2004).

وبمقدور المراقب السياسي لتفاعلات العلاقات الإيرانية الصينية أن يرصد حقيقة أن النفط، بما له من أهمية محورية في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، في الحاضر والمستقبل، يحتل مكانة مركزية في العلاقات التبادلية بين الصين وإيران، تلعب الاعتبارات المحلية والإقليمية والدولية دورها في تطوير هذه المكانة وتنميتها. وتعد إيران حالياً ثاني أكبر مصدر للنفط للصين، وتؤمن طهران (14%) من النفط الصيني المستورد من الخارج، وتبرز دلالة الأهمية في توقيع البلدين لاتفاق طاقة عملاق يمتد لمدة 25 عاماً، في أكتوبر 2004، بقيمة (70) مليار دولار، تزود بموجبه إيران الصين بالغاز المسال (LNG) والنفط، وتتولى مجموعة سينوبك الصينية ثاني أكبر شركة صينية في صناعة النفط تطوير حقل يداوران الإيراني العملاق للنفط جنوب غرب البلاد، والذي تقدر احتياطياته بنحو ثلاثة مليارات برميل، تشتري الشركة الصينية بموجب مذكرة التفاهم 250 مليون طن من الغاز المسال على مدى ما بين 25 – 30 سنة من إيران، إضافة إلى اتفاق آخر لبناء مصفاة تكثيف غاز في مدينة بندر عباس جنوب إيران. (عنتر، 2008)

وانطلاقا مما سبق فمن الطبيعي أن تبدي الصين اهتماماً متزايداً بالملف النووي الإيراني مقابل أهمية إيران النفطية. وهي تؤيد الحق القانوني لإيران بالبحث والتطوير النووي لأغراض سلمية، إذا كان ذلك يتطابق مع اتفاقية عدم الانتشار النووي، وهي تؤيد بثبات حل النزاع النووي الإيراني عن طريق الحوار والتشاور في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتعارض الصين أي تهديد عسكري وخاصة الضربة الوقائية ضد إيران من دول أخرى، وتصر على موقفها القاضي بحل النزاعات في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن الدولي.

4-2-2 المواقف الإقليمية من البرنامج النووي الإيراني

اتبعت الدول العربية في مواجهة الأزمة النووية الإيرانية سياسة الصمت والتجاهل، وهي سياسة معروفة ومتبعة في العلاقات الدولية، ليس لأنها غير معنيّة بالأزمة الناجمة عن المشروع النووي الإيراني، وإنما لشيوع اعتقاد عام بأن الأزمة ترتبط بمجمل التفاعلات الأمريكية الإيرانية، أو بالتهديدات المتبادلة بين إيران وإسرائيل، وفي الوقت نفسه وضعت الأزمة العديد من الدول العربية في معضلة حقيقية تتمثل في أن الكثير من هذه الدول ترى في النشاط الإيراني رداً على الاحتكار الإسرائيلي، وإن كانت هذه الدول لا توافق على امتلاك إيران للسلاح النووي، فهي ترى في هذا النشاط أداة ضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي، كما أن هناك اعتباراً آخر أدى بالعرب إلى اتباع سياسة الصمت والتجاهل وهو أن الأزمة تتسم بقدر كبير من السيولة وعدم الوضوح في خيارات الأطراف الرئيسة؛ فالطرف الإيراني لم يعلن صراحة عن رغبته في امتلاك السلاح النووي، ولكنه يقوم بأنشطة لا يثق العالم في أنها سلمية، والطرف الدولي يسعى لإيقافها بصورة شاملة ونهائية، الأمر الذي يحصر الأزمة في أمور فنية بالدرجة الأولى وليس حول أمور استراتيجية، فكان المخرج الوحيد للعرب هو تجاهل الأزمة والصمت بشأنها.(راشد، 2004)

وانطلاقاً من هذه السياسة، لم يتم تبني موقف محدد في التعامل مع الأزمة في بداية الأمر، ولكن عندما تطورت الأمور باتجاه اتخاذ موقف دولي ضد إيران تمهيداً لفرض عقوبات ضدها، وما قد يتبع ذلك من زيادة عدم الاستقرار في المنطقة، اتخذت الدول العربية المواقف التالية:الموقف المصري: حددت مصر موقفها من هذه التطورات كما جاء على لسان وزير خارجيتها في النقاط التالية: إن مصر حريصة، منذ طرح الملف النووي الإيراني على مجلس الوكالة عام 2003م، على تأكيد أهمية التزام جميع الدول بتعهداتها، بما يسمح للمجتمع الدولي بالتأكيد على الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني. إن مصر لا تقبل بظهور قوة عسكرية نووية في المنطقة. أهمية عدم المساس بحق الدول في الانتفاع من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، باعتباره حقاً مكفولاً لكل الدول الأطراف في المعاهدة.

تتعامل مصر مع الملف النووي الإيراني من منظور فني وقانوني، وتعتبر الوكالة الجهة الفنية المنوط بها التأكّد من مدى التزام الدول بتعهداتها. تؤكد هذه التطورات مجدداً أهمية تنفيذ المبادرة المصرية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها السلاح النووي.

أولاً: موقف دول الخليج العربية:

تدرك دول الخليج أن تطوير القدرة النووية الإيرانية يعد عاملا آخر من عوامل عدم الاستقرار التي تهدد المنطقة ولا يمكن توقع نتائجه سواء حاليا أو على المدى البعيد، ومع التسليم بتلك القناعة إلا أن الدول الخليجية الست لم تقر "آلية واضحة" للتعامل مع تلك القضية حال تصعيدها وهو أمر محتمل، ويبدو أن هذه الدول ترى إنهاء هذا الملف من خلال وسائل الضغط الدبلوماسية وهو الموقف الذي يلتقي مع الموقف الأوروبي في هذا الشأن، وفي هذا الإطار يمكن استيضاح المواقف الخليجية الرسمية كما يلي :

أن هناك مطالبة خليجية لإيران بإنهاء البرنامج النووي بيد أن هذه المطالبة لم تكن مباشرة، وفي هذا الصدد قال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية "أن البرنامج النووي الإيراني ليس له ما يبرره خاصة في ظل مطالبتنا للمجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل بيد أنه أضاف "لسنا بصدد الاختلاف مع إيران فعلاقاتنا معها طيبة". وتعكس التصريحات السابقة طبيعة التوجه الخليجي العام بشأن برنامج إيران النووي حيث يتسم هذا التوجه بالحذر الشديد خاصة مع وجود البرنامج النووي الإسرائيلي، حيث أن اتخاذت الدول الخليجية الست موقفا علنيا من برنامج إيران النووي قد يفسره البعض بأنه دعم للاحتكار الإسرائيلي للسلاح النووي. و كان الموقف الرسمي الخليجي في شكل مبادئ وعموميات دون الإشارة إلى طرف لذاته ويتضح ذلك من خلال البيانات الختامية للقمم الخليجية.(إدريس، 2006، ص 48)

لدول الخليج العربية منطلقاتها التي تجعلها تخشى البرنامج النووي الإيراني، وخصوصاً في ظل الإصرار الإيراني على تخصيب اليورانيوم؛ فإيران لا تزال

تحتل الجزر الإماراتية الثلاث، وترفض اللجوء إلى التحكيم الدولي والمبادرات السلمية التي طرحتها دولة الإمارات العربية المتحدة لحل هذه القضية، وحتى في عهد الرئيس السابق (محمد خاتمي) الذي كان يطلق عليه ربيع العرب وإيران ظل مبدأ التحكيم الدولي مرفوضاً رغم تأكيد الرئيس على مبدأ حسن الجوار، كما أن تصريحات الرئيس (نجاد) قد امتدت لتطال هذه الدول بادعائه أن "الخليج فارسي وسيظل كذلك"، وهي دعوة تتعارض مع إعلانه عن رغبة بلاده في تحسين علاقاتها مع دول الخليج العربية، مما يحمل إلى القول إن لإيران تطلعاتها السياسية الإقليمية، سواء في عهد الشاه، أو في الحقبة التي تلته. وجاء إعلان إيران عن نيتها تخصيب اليورانيوم في أراضيها، وبناء مفاعلين جديدين لإنتاج الطاقة النووية، ليسهما في زيادة شعور الجيران بالخطر البيئي الذي يتهددهم، وفي المقدمة دولة الكويت وثروتها الرئيسة المتمثلة في النفط.

وبناءً على هذه المخططات، صرّح الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال مؤتمر عقد بالدوحة (نوفمبر 2005م) ضم برلمانيين من (16) دولة من حلف الناتو اجتمعوا مع نظرائهم في دول الخليج لمناقشة العلاقات بين دول المجلس وإيران: "إن البرنامج النووي الإيراني يشكّل هاجساً مشتركاً لدول المجلس والناتو، لأنه يشكّل تهديداً لا لمصالح دول الناتو في المنطقة، بل تهديداً للأمن العالمي كله، نظراً لارتباط أمن الخليج والأمن الدولي، وحذّر الأمين العام من أن حصول إيران على أسلحة نووية سيؤدي إلى عدم استقرار المنطقة وحدوث سباق تسلح، وإشاعة مناخ من عدم الثقة لا مبرر له"، ومن ثم ظهرت دعوات غير رسمية إلى جعل منطقة الخليج خالية من التسلح النووي.(إدريس، 2006، ص 48)

وحتى تتجنب القمة الخليجية التي عقدت في 2005 تفسير هذه الدعوات على أنها مقدمة لانفصال دول الخليج العربية عن المشروع العربي الذي يقضي بإعلان الشرق الأوسط بما فيه منطقة الخليج منطقة خالية من السلاح النووي، فقد دعّمت القمة مشروع إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وذلك من خلال استناد هذا المطلب إلى الفقرة (14) من قرار مجلس الأمن الدولي رقم (687) التي تنص على إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية مقدمة لإزالتها من الشرق الأوسط،

وهو قرار واجب التنفيذ نظراً لصدوره مستنداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن أنه ينطبق على منطقة الشرق الأوسط بالمعنى الواسع الذي يضم دول المشرق العربي ودول الخليج، إضافة إلى أن القرار لا ينصرف إلى إيران فقط، بل أيضاً لإسرائيل، وهي الدولة الأخطر باعتبارها مالكة للسلاح النووي بالفعل، ولم توقع على معاهدة منع الانتشار النووي.

هكذا وجدت الدول العربية نفسها مضطرة للتحوّل عن موقف الصمت والتجاهل إلى اتخاذ موقف يتناسب مع ضرورات أمنها الوطني والإقليمي، مؤكدة في الوقت نفسه على أهمية التسوية الدبلوماسية للأزمة، بإعطاء الفرصة لكافة الجهود المبذولة لحل الأزمة سلمياً، مع ممارسة أقصى درجات ضبط النفس تفادياً للجوء إلى الخيار العسكري ضد إيران، أو إحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن، وما يستتبع ذلك من إجراءات ضد طهران.(القيسي، 2006)

اتسم موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الموضوع النووي الإيراني بشيء من الغموض والتردد وذلك بالرغم من الاهتمام العالمي الذي يحظى به المشروع النووي الإيراني. تجنب رؤساء الدول الخليجية مواجهة إيران بصورة مباشرة في موضوع برنامجها النووي، وذلك بالرغم من الاتهامات الغربية التي تقول بأن طهران قد أصبحت قريبة جدًا من صنع أول سلاح نووي و في المقابل تضمّن البيان الختامي للقمة مواجهة مباشرة وعنيفة مع إسرائيل حول الموضوع النووي تحديدًا. وطالب البيان الختامي إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار السلاح النووي (NPT) ووضع جميع منشآتها النووية تحت المراقبة الدولية، كما طالبوا المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل وإجبارها على فعل ذلك. لم يتضمن البيان الختامي انتقادًا أو مطالبًا محددة من إيران في شأن برنامجها النووي، فيما اعتبر أن تردد المطالبة بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي بأنه انتقاد ضمني للبرنامج النووي الإيراني، وللتصريحات الحادّة التي أطلقها الرئيس أحمدي نجاد في الفترة الأخيرة.(حقي، 2006)

لكن الهواجس الفعلية لمجلس التعاون الخليجي تتلخص في كلمة عبّر عنها أمين عام المجلس عبد الرحمن بن حمد العطّية في مؤتمر صحافي عقده بعد أنتهاء

القمة، باعترافه بأن المجلس قد ناقش موضوع السلاح النووي الإيراني وقد عبر وزير خارجية دول الإمارات العربية رشيد عبدالله النعيمي للتعليق عليه وعلى ما ورد في رسالة أمين عام جامعة الدول العربية من هواجس حول السلاح النووي الإسرائيلي مع إغفال كامل للبرنامج النووي الإيراني. ورأى الوزير الإماراتي أن أمين عام جامعة الدول العربية عندما يتكلم من الأمن الوطني العربي فإن عليه "أن يثير الهواجس حول البرنامج النووي الإيراني". واشار النعيمي إلى مدى قرب دول مجلس التعاون الخليجي من المفاعل النووي الإيراني الذي انتهى انشاؤه على شاطئ الخليج في بوشهر "إننا لا نملك اية حماية في حال حدوث أي تسرب إشعاعي. نحن لدينا هواجس مشروعة". وأضاف النعيمي "عندما يتكلم أمين عام جامعة الدول العربية عن التهديدات التي تواجهها المنطقة، فإن عليه أن يأخذ بعين الاعتبار أن نظام الأمن العربي يغطي أيضًا دول الخليج الست".(سويلم، 2006، ص 65)

ربط البعض رسالة عمرو موسى وتركيزه على الخطر النووي الإسرائيلي بأنه انعكاس للسياسة المصرية التي تركّز على الخطر النووي الإسرائيلي، كما رجّح البعض الآخر بأن تكون ردًّا غير مباشر من قبل عمرو موسى على الملاحظات التي عبّر عنها مجلس التعاون الخليجي قبل شهر من قمة الدوحة عندما وصف الطموحات النووي الإيرانية، وللمرة الأولى بأنها" يمكن أن تهدّد الأمن الشامل". يحمل هذا الموقف الخليجي الجديد تطّورًا ايجابيًا بالنسبة لواشنطن والتي طالما حذرت من مخاطر يمكن أن تتعّرض لها المنطقة بسبب وجود إيران على خط الزلازل. ويفسّر عدم تضمين البيان الختامي لقمة مجلس التعاون الخليجي الأخيرة استمرار المجلس في اعتماد ديبلوماسية الصمت، والتي ذكّر بها السفير السعودي الجديد في واشنطن تركي الفيصل.

تشّكل عدم رغبة جيران إيران في مواجهة المشروع النووي الإيراني، بالإضافة إلى توقّف المباحثات الأوروبية-الإيرانية الساعية لاحتوائه مصدر قلق وإحراج للديبلوماسية الأميركية، حيث تبدو المواقف الإيرانية أكثر حدّة وتشنّجًا من أي وقت مضى لكن بعد إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الامن من المتوقّع أن تمارس الولايات المتحدة ضغوطًا على الدول الخليجية لإتخاذ مواقف أكثر

وضوحًا وحزمًا من القضية المطروحة حول تمسّك إيران بصنع الوقـود النـووي، والذي يمثّل دليلاً قاطعًا على نواياها لامتلاك السلاح النووي.

ثانياً: الموقف التركي

سادت بين إيران وتركيا خلال سنوات طويلة من الحرب البـاردة علاقـات تعاون وتنسيق، وذلك من أجل مواجهة خطر الاتحاد السوفياتي، حيث كانت تـشعر كل من طهران وأنقرة بضرورة التنسيق بينهما والارتباط بالغرب من أجل تفـادي احتلال روسيا لأجزاء من أراضيهما بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت كـل مـن تركيا وإيران تتقاسما رؤية مشتركة من دول المحيط، ومن المسائل المطروحة على المسرح الدولي.(إبراهيم، 2006)

اتّسمت علاقات تركيا بإيران بعد قيام الجمهورية الإسلامية بالتـشنّج وذلـك بسبب دعم طهران للجماعات الإسلامية في تركيا. من جانبها تحاشت إيـران فـي الثمانينات والتسعينات نسج علاقات وثيقة مع تركيا وذلك بسبب قرب هذه الأخيـرة من الغرب وخصوصًا الولايات المتحدة، بالإضافة إلى تمـسّكها الـشديد بالنزعـة العلمانية في الحكم. لكن موقف الدولتين من الاتحاد السوفياتي بالإضافة إلـى إرث العلاقات القديمة، قد دفع باتجاه إبقاء كل الخلافات مكتومة، ولم تخرج المنافسة بين الدولتين والنظامين إلى العلن. كان الموقف من العراق ونظام صدام حسين النقطـة الوحيدة الجامعة بين طهران وأنقرة بعد غزو العراق عام 2003 بدأت إيران وتركيا بالتشاور فيما بينها للبحث في السبل الممكنة لمنع العراق من التفكك وخصوصًا منع قيام دويلة كردية مستقلة في شمال العراق وتحاول تركيا أن تلعب دور الوسيط فـي الملف النووي الإيراني لما تتمتع به من ثقة بين الجانبين الإيراني والأمريكي وتنظر الى البرنامج النووي الإيراني على انه جزء من الحقوق السيادية للدول. (فرحـات، 2006)

تركيا لا تقبل امتلاك إيران سلاحاً نووياً، حيث تنظر إلى هذا الأمر على أنه تهديد أمني خطير لها بحسب ما صرّح به رئيس الوزراء التركي وفي هذا الإطـار يرى جانب من المحللين أن إيران تسعى لامتلاك السلاح النووي لحسم صراع خفي وتنافسي بينها وبين تركيا لاستقطاب دول آسيا الوسطى الناطقة بالتركية بعد انفراط

عقدها مع الاتحاد السوفيتي السابق، حيث تسعى إيران لاستبعاد النفوذ التركي عنها والاستفادة من ثرواتها ودورها المستقبلي، وموقعها الاستراتيجي الذي يُكسب إيران عمقاً وبعداً دولياً وقوة إقليمية، كما أن هناك صراعاً خفياً بين إيران وتركيا على مد نفوذهما إلى العراق، فبعد أن أبدت أنقرة دعمها لاستخدام إيـــران الطاقـــة النوويـــة لأغراض سلمية، عبّر وزير خارجيتها عن قلق بلاده من انقطاع الحوار الإيرانـــي الأوروبي، وطالب طهران بإقناع العالم بأنها لا تسعى لامتلاك سلاح نووي، وجـــاء ذلك القلق في ظل تسريب وثيقة سرية أعدّها مجلس الأمن التركي في ديسمبر 2006 اعتبرت أن سعي إيران للحصول على سلاح نووي يهدد أمـــن تركيـــا.(القيـــسي، 2006)

ثالثاً: موقف إسرائيل:

ترى إسرائيل في السلاح النووي الايراني خطراً شديداً، وتروّج إلى أنـــه برنامج عسكري يهدف إلى امتلاك السلاح النووي، وتعتبره تهديداً مباشراً لها، ومن ثم فإنها على لسان رئيس وزرائها "لن تقبل بوجود قنبلة نووية إيرانية"، حيث يرى جانب من المحللين أن البرنامج النووي الإيراني ستكون له تأثيرات علـــى الوضـــع الاستراتيجي لإسرائيل، تتمثل في إيجاد مناخ يصعب فيه إجراء مفاوضات مع الدول العربية حول المصالح القومية الإسرائيلية، وخصوصاً سوريا، كما سيدفع الخـــوف منها إلى هجرة الإسرائيليين إلى خارج البلاد، ويحرم إسرائيل من حريـــة العمـــل والقدرة على المناورة، ويفسد مخططاتها المُعدَّة سلفاً.(إدريس، 2006، ص 48)

رابعاً: موقف الباكستان:

يؤكد تقرير أوروبي على أن الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأت في الآونـــة الأخيرة إعادة تقويم تحالفها مع إسلام أباد لأسباب كثيرة، من بينها: الضغط علـــى القيادة الباكستانية لاستخدامها في مشروع مواجهة الملف النـــووي الإيرانـــي وفـــق معادلة وضع القنبلة الباكستانية في مواجهة القنبلة الإيرانية، وفي هذا السياق يمكـــن النظر إلى عملية الصواريخ الأمريكية في قرية (داما دولا) في إقليم (باجورا) القبلي عند الحدود الباكستانية مع أفغانستان.

وعلى الرغم من الدور الذي لعبته بعض الأجهزة الباكستانية في دفع المشرف على القنبلة الباكستانية (عبدالقادر خان) للمساهمة في تطوير البرنامج النووي الإيراني، فإن ثمة معلومات بأن مجموعة الأزمة التي أنشأها مجلس الأمن القومي الأمريكي منذ فترة لدراسة سيناريوهات مواجهة البرنامج الإيراني قد وضعت بين سيناريوهاتها مخطط التفجير الباكستاني الإيراني، ويلفت التقرير الذي صدر عن المجموعة إلى أن باكستان يمكن أن تعتبر نفسها بعد إسرائيل الدولة الأكثر عرضة للتهديد من القنبلة الإيرانية، نظراً لحالة العداء التاريخية بين البلدين، وخصوصاً في ظل تزايد هواجس القيادة العسكرية الباكستانية من أن تجد نفسها مطوّقة بخطرين نووين مجاورين هما: الهند وإيران.

الفصل الخامس

تأثير البرنامج النووي الايراني على الأمن الإقليمي، وتهديد ايران للمصالح العربية والخليجية

تمهيد:

عند النظر إلى البعد التاريخي للاستراتيجية الإيرانية فلا بد من الرجوع إلى الخلف قليلاً لتسليط الضوء على تلك الممارسات التي كان لها أثرها على الأمن الخليجي بصفة عامة، فقد أطلقت الجمهورية الإسلامية الإيرانية في نهاية القرن العشرين حملتها الهجومية لتغيير الوضع القائم داخل إيران وخارج حدودها أيضاً. وبينما استلهمت الجماعات الإسلامية وبعض المجموعات المعارضة من الثورة الإيرانية فكرة تحرير نفسها من استبداد الحكومات والطروحات التسلطية في الشرق الأوسط، فقد قوبلت هذه التطلعات والأفكار الإيرانية المنشأ بمعارضة قوية من جميع الحكومات في المنطقة. وعارضت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً الأنشطة الإيرانية على أساس أنها تتدخل في الوضع القائم، وتحشد المعارضة المعادية للغرب في الشرق الأوسط. وبمرور الوقت، وكما هو الحال في أغلب الثورات الأخرى، أظهرت النخب في الجمهورية الإسلامية اهتماماً أكبر بالشؤون الخارجية مقارنة بما كانت تبذله من اهتمام بإنشاء مؤسسات لبناء جمهورية إيرانية تراعي معايير الكفاءة وتكون خاضعة للمساءلة. وكرد فعل على محاولات إيران الرامية إلى تغيير الوضع القائم، حصل العراق على إجماع حول القيام بغزو إيران، وتعرضت الجماعات الإسلامية في الشرق الأوسط لحملات قمع، كما توسعت عملية أمركة المنطقة. وبينما ظهرت أصوات تأييد منعزلة للثورة الإيرانية في أوساط الإسلاميين، هيمنت موجة معاداة لإيران على مستوى العالمين العربي والإسلامي. (كشك، 2004)

وطغت القضايا الأمنية على العلاقات بين الجانبين. وجاء رمز المعارضة الخارجية لإيران الثورية من حزب البعث العراقي الذي شعر بحاجة ماسة إلى إيقاف لهيب الثورة الإسلامية. وقدمت حكومات عديدة الدعم المالي والسياسي للمشروع العراقي لتعطيل المد الإيراني، كما حصل في العراق على تأييد أمريكي

وسوفيتي ضمني لصد الثورة الإيرانية. وينبغي الإشارة هنا إلى أن سياسة إيران الثورية قد تعدت نطاق إيران، حيث وصل مجال نشاطها وأهدافها إلى ما يسمى تصدير الثورة إلى العالم الإسلامي. وقد هدفت المخططات لزعماء الثورة الإيرانية إلى إعادة ترتيب بنية السلطة في العالم الإسلامي، وذلك بإيصال الإسلاميين في دول أخرى إلى سدة الحكم. (إبراهيم، 2005)

فمع اندلاع الثورة الإيرانية في عام 1979م، بدت إيران كمصدر مباشر من مصادر تهديد الأمن القومي لدول الخليج، وقد صاحب تلك الثورة أنواع من نزعات السيطرة والهيمنة على الدول المجاورة من ناحية، والسعي لتصدير مبادئها إليها من ناحية أخرى، إضافة إلى إحيائها لأطماعها القديمة في الخليج، وكذلك تدخلها في الشؤون الداخلية لجيرانها بصورة مختلفة من ناحية ثالثة. (سويلم، 2006)

بل قدمت الثورة الإسلامية كل وسائل الدعم والإسناد للقوى الإسلامية في الخليج والدول العربية الأخرى لإسقاط أنظمتها وإقامة جمهوريات إسلامية فيها. وعبرت مراراً عن هذا التوجه خلال حربها مع العراق. وفي عام 1984م هدد هاشمي رفسنجاني الرئيس الإيراني الأسبق بأن إيران ستحتل الجزر الكويتية الاستراتيجية الثلاث، وربة وبوبيان وفيلكة، إذا تنازلت الكويت للعراق ولن تعيدها ثانية للكويت. وربما هذا يفسر موقف دول الخليج العربية الداعم للعراق في حربه مع إيران. أي بمعنى آخر فإن هذا الموقف كان بمنزلة رد فعل على سلوكيات إيران وسياستها. (سويلم، 2006)

يمكن القول إنه منذ قيام مجلس التعاون الخليجي في بداية الثمانينيات وحتى مرحلة ما قبل الغزو العراقي للكويت، ظلت العلاقات الإيرانية – الخليجية متوترة مع معظم أعضاء المجلس، وبخاصة الكويت والسعودية، بل إن الدبلوماسية الخليجية قد اتجهت منذ عام 1984م على الأقل إلى محاولة تجنب مخاطر الصدام الإيراني– الخليجي المباشر بعد حوادث ضرب إيران لسفن وموانئ خليجية، واتجاه إيران إلى توظيف مشكلة الأقليات في الضغط على دول الخليج في محاولة لزعزعة الاستقرار السياسي فيها. وظل الشك هو الطابع المسيطر على العلاقات بين الجانبين حتى نهاية

الثمانينات من القرن العشرين وظلت الكثير من القضايا معلقة بين الطرفين كالجزر الإماراتية وتبني سياسات تصدير الثورة وغيرها. (عبد الفتاح، 2005).

إلا أن هذه الرؤية قد أصابها بعض التغير "الجزئي" بعد الغزو العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية، نتيجة الموقف الذي اتخذته إيران، حيث دانت الغزو ورفضت ضم أي أراض كويتية للعراق، وفي الوقت نفسه رفضت التدخل العسكري الأجنبي ودعمت الحل السلمي للأزمة. وبحسب البيانات الرسمية الإيرانية فإن الغزو العراقي للكويت يمكن أن يفتح الطريق للدول الكبرى كي تتدخل في الشؤون الداخلية في المنطقة، وأكدت أنه "يستحيل على إيران، لأسباب تتعلق بأمنها الوطني، أن تقف على الحياد، وأنها ترى أن الغزو لا يتناسب مع الاستقرار والأمن في المنطقة". (إبراهيم، 2005)

لكن هذا الحياد الإيراني الذي اكتفى بالإعراب عن رفض الوجود العسكري الأجنبي في الخليج لم يستطع الصمود أمام فرض الحل العسكري كأمر واقع للأزمة، إذ لم تستطع طهران تحدي أو منع هذا الحل وكان صمتها بمنزلة قبول ضمني له، وحاولت الاستفادة منها كورقة يمكن توظيفها جيداً مع دول الخليج ومع الولايات المتحدة والدول الأوروبية في مرحلة لاحقة.

1-5 تأثير البرنامج النووي الايراني على المنطقة

حققت إيران الكثير من المكاسب، فقد خرجت من عزلتها التي عاشتها طوال السنوات الأخيرة لحربها مع العراق، وأصبحت بعض الأوقات مركزاً للمفاوضات المكثفة التي استهدفت إنجاح الحل السلمي للأزمة. كما اكتسب الدور الإقليمي لطهران قدراً أكبر من القبول والمصداقية، سواء على المستوى السياسي أو الأمني على المستوى الخليجي، لدرجة قيام مسؤولين كويتيين بتقديم اعتذار لإيران عن الدور الكويتي السابق المساند للعراق في سنوات الحرب العراقية – الإيرانية. (السرحاني، 2005)

ونتيجة هذا الموقف من الأزمة، تبلورت رؤية دول المجلس تجاه إيران، وفي إطار هذه الرؤية يمكن التمييز بين ثلاثة مراحل زمنية: (عبد الفتاح، 2005)

المرحلة الأولى (1990م-1997م): خلال هذه المرحلة، شهد التهديد الإيراني تراجعاً نسبياً على قائمة التهديدات بالنسبة للكثير من دول الخليج العربية، وبدأت طهران تتحدث عن إمكانية تطبيق رؤيتها لأمن الخليج، وحرصت على توظيف موقفها من حرب الخليج الثانية لتحسين علاقاتها الخليجية، وذلك من خلال التزام الحياد والمساهمة أساساً في إنجاح الحظر المفروض على العراق، وتبادلت الزيارات والمحادثات مع بقية الدول الخليجية على مستوى وزراء الخارجية تحديداً بعد الحرب في إبريل ومايو 1991م.

وبدأت العلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والتجارية تتطور لكن عند حدود متواضعة في تلك الفترة، خاصة على الجانب الاقتصادي حيث أن إيران ومعظم دول الخليج العربي هم أعضاء في منظمة أوبك، وهو ما كان يستدعي التنسيق والتشاور المستمرين، نظراً إلى أهمية استقرار أسعار النفط في برامج التنمية للجانبين. وكان آخرها على سبيل المثال قمة أوبك الثالثة التي استضافتها المملكة العربية السعودية في الرياض وحظرها الرئيس الإيراني "محمود أحمدي نجاد" في منتصف نوفمبر من العام 2007م، وبالرغم من ذلك، فإن الوضع الاقتصادي المتردي في إيران نتيجة تداعيات حرب الخليج الأولى التي خاضتها والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها منذ عام 1994م دافعاً لانفتاحها على منطقة الخليج بهدف تشجيع الاستثمارات الخليجية بها وتخفيف القيود والعقوبات المفروضة عليها.

المرحلة الثانية (1997م- 2003م): وهي المرحلة التي بدأت بوصول التيار الإصلاحي برئاسة محمد خاتمي إلى مقاليد السلطة في إيران، الذي تبنى سياسة انفتاحية خارجية تقوم على الحوار بدلاً من التصادم، وانعكست في الحضور الخليجي الفاعل في مؤتمر القمة الإسلامية في طهران عام 1997م، الذي حضره العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز – حين كان ولياً للعهد – وأمير الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد في أول زيارة من نوعها لمسؤولين خليجيين على هذا المستوى.

ومن التطورات الأخرى التي أسهمت في التقارب بين الجانبين في هذه المرحلة التدهور غير المسبوق في عملية السلام وتفاقم سوء الأوضاع الأمنية في الأراضي الفلسطينية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000م، التي زادت حدتها بعد تولي أرييل شارون السلطة في إسرائيل مطلع عام 2001م، وإتباعه لسياسة عدوانية سافرة ضد الفلسطينيين وهو ما دفع الدول العربية بوجه عام والخليجية بصفة خاصة إلى تنسيق سياستها مع باقي الدول الإسلامية وفي مقدمتها إيران للتصدي لهذه الهجمة الإسرائيلية التي جاءت مدعومة من الولايات المتحدة والتي تجاهلت المواقف العربية والإسلامية. (عبد الفتاح، 2005)

وجاء التقارب الخليجي الإيراني في هذه المرحلة على خلفية الكثير من التطورات التي شهدتها البيئتان الإقليمية والدولية التي فرضت على الجانبين ضرورة التنسيق والتشاور، فالتقلبات التي تعرضت لها أسواق النفط العالمية في النصف الثاني من التسعينيات من القرن العشرين دفعت الجانبين إلى تنسيق مواقفهما من أجل الحفاظ على استقرار أسعاره.

لكن على الرغم من مظاهر التقارب هذه، بقيت بعض القضايا المعلقة بين الجانبين دون حل، إما لإصرار إيران على موقفها من بعض هذه القضايا وإما محاولة فرضها سياسة الأمر الواقع، كموقفها من قضية الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) وتشددها في الاحتفاظ بها، وسعيها إلى تغيير هوية هذه الجزر من خلال العديد من الممارسات، مثل إنشاء محطات رادار ومنشآت عسكرية إيرانية عليها، وإقامة مجمعات سكنية وإجراء مناورات عسكرية على أرضها، إضافة إلى تأكيدها محورية الحل الثنائي وكذلك رفض اللجوء إلى التحكيم الدولي، سواء بتأليف محكمة تحكيم ثنائية أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، في حين التزمت دولة الإمارات بالقانون الدولي لتسوية النزاعات، ودعت إلى عرض قضية الجزر على التحكيم الدولي مع معارضتها واستنكارها الإجراءات التي تتخذها إيران بهدف تغيير طابع تلك الجزر. (عبد الفتاح، 2005)

المرحلة الثالثة: إيران وتهديد الأمن الخليجي (2003–2007): كان من نتائج حرب الخليج الثالثة على العراق اختلال توازن القوى الإقليمي لمصلحة إيران، فالعراق لم يعد قوة إقليمية كبرى بعد قرار حل الجيش العراقي، وحتى الجيش (الجديد) الذي تعتزم سلطات الاحتلال الأمريكية والبريطانية بناءه والذي تقدر بعض الإحصائيات أنه لن يتعدى حوالي 40 ألف جندي أي بما يوازي 10 في المئة فقط من حجم الجيش العراقي في عهد الرئيس السابق (صدام حسين)، فضلاً عن أن هذا الجيش لن يضم قوات حيوية، وستكون مهمته بصورة أساسية هي حماية الحدود والمنشآت الرئيسية. ومن ثم فإن صورة العراق الجديد هي عراق ضعيف عسكرياً تابع سياسياً للولايات المتحدة، وهي تملك زمام قراره السياسي وتوجهه بالاتجاه الذي تريد. وقد عبر وولفويتز نائب وزير الدفاع الأمريكي السابق عن ذلك بقوله: "الحقيقة الأساسية هي أن إزاحة نظام صدام حسين ستمنح الولايات المتحدة حرية أكثر للحركة في الخليج، وأن خطوات أرجلنا ستكون أكثر خفة من دون التهديد العراقي". (مبيضين، 2007)

وبتدمير الجيش العراقي وقدراته العسكرية أصبح ميزان القوى الجديد يميل مرحلياً إلى حد ما لمصلحة دول الخليج العربي مقارنة بالعراق. إلا أنه على الجانب الآخر تبرز إيران كقوة إقليمية في المنطقة مقابلة بالعراق من جانب ودول الخليج العربي من جانب آخر. (عبد الفتاح، 2005)

لكن بصفة عامة، فإن هذه المعادلة الأمنية المختلة قد لا تحقق الأمن والاستقرار في المنطقة، لأنه لا يمكن تصور الأمن الإقليمي بالعراق من دون جيش وطني مقارنة بالجانب الإيراني الذي يمتلك جيشاً قوامه أكثر من نصف مليون جندي يملكون خبرات قتالية واسعة ومجهزين بأسلحة تقليدية وغير تقليدية.

هذا الخلل في توازن القوى قد يكون مبرراً لاستمرار الوجود الأمريكي في المنطقة لتحقيق نوع من التوازن القسري، لكن القضية التي يثيرها هذا الوضع تتمثل بعدم توافر ضمانات موضوعية لاستمرار قيام الولايات المتحدة بهذا الدور، ولا سيما في ظل تورطها في العراق وما تعانيه من صعوبات بفعل المقاومة العراقية، والضغوط الإيرانية من أجل توظيف هذا الوضع لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في

المنطقة. كما أن هذا الوجود لا يلقى الترحيب الشعبي الذي يضفي عليه الشرعية المطلوبة لاستمراره في ظل تدني شعبية الإدارة الأمريكية وتزايد الضغوط الداخلية عليها لسحب قواتها من العراق. (اليمي، 2006)

ومن ثم فالضمانة التي يقوم عليها توازن القوى الحالي غير مؤكدة من ناحية، وغير مرحب بها من ناحية أخرى، وتخضع لكثير من المؤثرات التي قد لا تكون لها صلة مباشرة بالمنطقة من ناحية ثالثة. كما أنها تحمل مخاطر كبيرة على أمن المنطقة في حالة تراجعها، إضافة إلى أنها سوف تفرض التزامات بالغة التكلفة على دول الخليج العربي في حالة استمرارها من ناحية رابعة.

إلى جانب ذلك فإن مثل تلك الضمانات تساعد على خلق توازنات وتثير علامات استفهام كبيرة حول إمكانية حدوث نوع من التحول في توظيف الوجود الأمريكي لخدمة المصالح الأمريكية الاستراتيجية، بغض النظر عن مصالح دول الجوار ومنها دول الخليج العربي. فقد كان تقديم الإدارة الأمريكية تنازلات لإيران في العراق هو أمر ليس بجديد بالرغم أنه غير مرحب به من قبل دول الخليج العربي، فقد قدمت مثل تلك التنازلات سابقاً عند ضم الأهواز العربية لإيران، كما أن الأمر قد يمتد للاعتراف بالولاية الدينية لطهران على الشيعة في العراق، وهو ما قد يمثل إرباكاً غير مسبوق في المنطقة ونسيجها الاجتماعي وجسدها السياسي، حيث سيعدّ وضع كهذا تجسيداً لازدواجية الولاء الديني والسياسي الذي يضم نسيجاً متنوعاً سواء كان سنياً أو كردياً أو شيعياً في العراق، وفي حال استمرار هذا الوضع فإن إيران مرشحة لأن تكون أهم قوة في النظام الإقليمي الخليجي، وقد تكون لديها فرصة أكبر لفرض وتصوراتها بالنسبة لأمن الخليج في المستقبل بعد انسحاب القوات الأمريكية من المنطقة، وتتحرك إيران تجاه دول المجلس انطلاقاً من هذه الحقيقة، وتأخذ في حساباتها أهمية الموقع الذي تحتله على رأس الخليج العربي والذي يمكنها من التحكم في الشريان الذي يغذي العالم الصناعي باحتياجاته من الطاقة، وهو ما يعني امتلاك مقومات قوة استراتيجية على مستوى المنطقة. (اليمي، 2006)

وما يضاعف من التوجس الخليجي من التوجهات الإيرانية نحو السيطرة على المنطقة، هيمنة التيار المحافظ على مؤسسات صنع القرار في الداخل الإيراني، بعد نجاحه في انتخابات مجلس الشورى التي جرت في إبريل 2004م، ثم الانتخابات الرئاسية التي جرت في شهر يونيو 2005م، والتي أسفرت عن فوز محمود أحمدي نجاد، إذ أن حدوث تناغم داخل أروقة صنّاع القرار الإيراني يثير مجدداً في أذهان الخليجيين فكرة تصدير الثورة، وما يرتبط بها من مؤامرات لزعزعة الأمن والاستقرار في تلك الدول.

كما أعربت دول المجلس عن خشيتها من تصاعد الدور الإيراني في العراق، واستغلال صعود نفوذ الشيعة فيه للتأثير بدرجة أو بأخرى في تطورات الأوضاع هناك، وهو ما أثار مخاوف دول كالسعودية التي حذرت على لسان وزير خارجيتها سمو الأمير سعود الفيصل في 23 سبتمبر 2005م من هذا التغلغل، حيث قال، "إن العراق في وضع خطير ينطوي على تهديد بالغ، وهناك انطباع بأنه يسير تدريجياً نحو التفكك، وهو ما سيؤدي إلى تدخل إيراني بسبب اهتمام طهران بجنوب العراق الذي تسكنه أغلبية شيعية"· (أمير، 2005، ص 36)

تصاعدت التحذيرات من رغبة إيران في استغلال الامتداد الشيعي في العراق لممارسة نفوذها على دول المنطقة، وذلك عبر سعيها الحثيث لتشكيل ما يسمى "الهلال الشيعي" الذي يمتد ليشمل بالإضافة إلى طهران كلاً من العراق وسوريا ولبنان. وقد أثار ذلك جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والإعلامية العربية، ذلك بأن تلك التحذيرات تزامنت مع ما تداولته عدة تقارير استخبارية غربية عن وجود مخطط إيراني متكامل لاستغلال حرب الإطاحة بالرئيس السابق (صدام حسين) وحزب البعث، لتعزيز نفوذ طهران وهيمنتها ليس في العراق وحده، بل في المنطقة برمتها، وذلك من خلال اختراق الدول التي بها طوائف شيعية، وفي مقدمتها دول الخليج العربي وهو ما بدت آفاقه تظهر كدعم المتمرد الحوثي في اليمن، وكذلك بعض الحوادث الأخرى التي حصلت في البحرين والكويت، وهو ما يثير المخاوف من زيادة الاحتقان الطائفي في المنطقة، الأمر الذي يزيد من احتمالات دخول دول

المنطقة في صور مختلفة من المواجهات مع إيران، وهو ما ستنشأ عنه حالة من عدم الاستقرار والفوضى التي ستؤثر سلباً على أمن منطقة الخليج. (أمير، 2005)

إن الرؤيا الإستراتيجية الإيرانية تقوم على أساس بناء قوة مؤثرة بها في الإقليم ضمن تعريف القوة بالمفهوم الذي تعدد أبعاده وتتكامل أدواته، وإن هذه الرؤية واضحة في كونها تريد لإيران أن تكون هي وليس غيرها القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة وأن تكتسب قوتها بالاستناد على أبعاد سياسية واقتصادية وعسكرية بالإضافة إلى القوة المعرفية للدولة القائمة على تطوير البحث العلمي والتكنولوجي وبما يؤمن الانتقال في بنية المجتمع والدولة أسوة بالعالم، من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات وصولا إلى مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة.(شحاتة، 2005)

وهكذا يأتي المشروع النووي الإيراني امتدادا للرؤية الإستراتيجية الإيرانية لتستكمل به عناصر القوة الشاملة، وتحقق طموحاتها للتوسع في الدائرة الإقليمية، خاصة في ظل نظام الحكم الشمولي الذي يهدد إيران والذي لا يرضى إلا بدور الهيمنة والزعامة، لابد أن يبادر العرب بجميع دولهم للعمل وفق إستراتيجية شاملة لمواجهة امتلاك إيران للأسلحة النووية، تستند على عناصر القوة العربية.(مبيضين، 2007)

2-5 تداعيات المشروع الإستراتيجي والسلاح النووي الإيراني على الأمن القومي العربي

الأمن القومي العربي بمفهومه الشامل والذي تناولته مراكز البحوث المختلفة هو عدم تعرض الوطن العربي لما يمكن أن ينتقص من سيادته أو يحول دون رفاهية شعوبه أو يضر بمصالحه سواء كان ذلك نتيجة عمل عدواني مباشر أو غير مباشر، وقد توسع هذا المفهوم حيث أخذ يعني على الأغلب قدرة الوطن العربي شعباً وإقليماً وحكومات على حماية وتنمية قدراته وإمكانياته على كافة المستويات، ومن خلال كافة الأدوات والوسائل لغرض تقليل وتطويق نواحي الضعف في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي وتطوير نواحي القوة، بفلسفة

قومية شاملة تأخذ في حساباتها كل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية السائدة، ومن هنا فأن الأمن القومي العربي هو عملية متكاملة ترتكز على تأمين المتطلبات التالية: (فودة، 1995)

1) تحقيق الأمن الداخلي (الوطني) للدول العربية من خلال تنفيذ خطط ترتكز على الاستفادة من الإمكانيات والطاقات المتاحة.
2) تعزيز والسيادة الوطنية للدول العربية لتكون حرة ومؤثرة في مجالها الإقليمي والدولي.
3) تحقيق الأمن الاقتصادي من خلال الاستفادة من الموارد المتاحة وتعظيم عوائدها، والأمن الغذائي وبناء البنية التحتية وتطوير برامج التعليم والصحة وغيرها من المجالات.
4) تأمين متطلبات الدفاع الوطني لكل دولة وصولاً إلى تأمين متطلبات الدفاع العربي الشامل لحماية الأمة من المخاطر والتهديدات ضمن إستراتيجية عربية مشتركة لتقليل حجم الأخطار ومواجهة التحديات والتهديدات المحتملة.

إن الأمن القومي العربي وفق مفهومه هذا لا زال يحتاج إلى التفعيل من خلال جهود جماعية حثيثة على مستوى الوطن العربي بإرادة سياسة تحلل الأخطار المحيطة وتتصدى لها، وهنا تتلاقى متطلبات هذا الأمن مع دول الجوار العربي ومنها إيران التي تعلن أنها تحرص على التعاون مع الدول العربية والإسلامية، وتضع أهمية كبيرة لذلك في سياستها الخارجية، كما أن الدستور الإيراني ينص وفق المادة (154) على تحريم التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى، وتؤكد المادة (3) الفقرة (16) على أن سياسة إيران الخارجية يجب أن تنتظم على أساس المعايير الإسلامية، لكن الملموس من السلوك الإيراني، والقائم فعلاً سابقاً وحالياً، عمليات تدخل في شأن دول الجوار العربي ومحاولات هيمنة ونظرة تعالي وحسب الشواهد التالية:

1) استمرار الاحتلال الجزر العربية الثلاث والتي تعود لدولة الإمارات العربية المتحدة (أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى) منذ عام 1971 ولغاية الآن، وفق تبرير تاريخي يستند على أن احتلالها سبق وأن تم في عهد الشاه

السابق، ولكن القيادة الإسلامية التي ينص دستورها على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير والتعامل مع دول الجوار وفق المعايير الإسلامية لا زالت تصر على احتلالها ولا ترضى حتى الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية تحت ذريعة أخرى، وهي أن القضية بسيطة ولا تحتاج إلى وسيط دولي لحلها.

2) استمرار العلاقة مع سوريا بخصوصية متميزة خارج الأطر العربي منذ أكثر من ربع قرن، عندما قادت العلاقة تأييد سوريا لإيران في حربها مع العراق خلال الأعوام (1980-1988)، وكذلك دعم إيران لحزب الله اللبناني ودفعه لقتال إسرائيل نيابة عنها تنفيذاً لغايات تخدمها في صراعها مع أمريكا وإسرائيل، وإضافة إلى نقل المد الشيعي من لبنان إلى داخل سوريا، حيث تمكنت من تأسيس عشر حوزات علمية (وهي مدارس دينية شيعية) في سوريا.

3) أما عن التوجهات السياسية والأمنية الإيرانية تجاه العراق فكانت كما يلي:

1- اتخذت إيران منذ تصاعد الأزمة العراقية – الأمريكية موقفاً إستراتيجياً هاماً تأسس على مواقف مرحلية تصب في النهاية لمصلحة إيران وهي: (العيدروس، 1988)

أ. **المرحلة الأولى:** خلال الفترة (1991- 2003) عدم مجابهة النظام العالمي الجديد وإظهار حسن النوايا إزاء توجهاته نحو العراق من أجل تحقيق هدفين، الأول: التخلص من النظام العراقي المناوئ لإيران والتخلص من القوة العراقية التي ظلت مصدر تهديد لإيران وأطماعها في المشرق العربي، أما الثاني: تفويت الفرصة على الولايات المتحدة والتحالف الدولي المساند لها من توجيه أعمال عدائية لإيران، إضافة إلى الاستفادة سياسياً واقتصادياً من الموقف المساند للغزو الأمريكي/ البريطاني للعراق وهذا ما حصل فعلاً خلال حربي الخليج الثانية والثالثة.

ب. **المرحلة الثانية:** خلال الفترة (2003–2005) مرحلة الترقب وتمهيد الساحة العراقية لتحقيق الأهداف الإيرانية فيها من خلال التغلغل باستخدام الغطاء المذهبي وتأييد الإتباع والأنصار، الذين عادوا بعد تغيير النظام لاستلام السلطة في العراق، ودفع عناصر الحرس الثوري الإيراني والاستخبارات الإيرانية لتسرح في العراق وتعبث بأمنه ومقدراته.

ت. **المرحلة الثالثة:** منذ عام (2005–2007) وهي المرحلة الحالية التي يطالب فيها أنصار وإتباع إيران إقامة فيدرالية الوسط والجنوب، إلى إقامة دولة شيعية كبرى في المشرق العربي تابعة لإيران، وهكذا تتحقق أهداف تصدير الثورة التي نادى بها الخميني وتصدى لها الجيش العراقي خلال حرب الثماني سنوات، ليكتمل الحلم الإمبارطوري الفارسي بإقامة الهلال الشيعي في المنطقة وعاصمته (قم).

2- تستمر إيران أيضا في تأجيج الصراع الطائفي ويستهدف اتباعها الأعراف الأخرى ومنهم أبناء السنة في العراق، لتصعيد القتال الداخلي بين أخوة البلد الواحد ودفعهم للخلافات المذهبية، في نفس الوقت تعتبر ما تقوم به عناصر المقاومة العراقية ضد القوات الأمريكية (حرب بالوكالة) لمنع الولايات المتحدة من الالتفات إلى إيران وتوجيه ضربة لها باعتبارها أحد أعمدة محور الشر حسب التصنيف الأمريكي، وقد عبر عن ذلك رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمي رفسنجاني حيث قال: " إن على العراقيين أن يلقنوا الوحش الأمريكي الجريح درساً لئلا تغامر الولايات المتحدة بمهاجمة بلد آخر"، وهو يقصد بالبلد آخر إيران أو سوريا، وهذا التصريح يكشف مدى دعم إيران لما يمكن تسميته بسياسة الفوضى المسيطر عليها في العراق.(إدريس، 2005)

4) أن الدول العربية وخاصة دول الخليج العربي تنظر إلى إيران على أنها دولة إسلامية وجار إقليمي، وستظل أحد دول الجوار الرئيسة التي يجب تبادل مقومات الأمن معها، وتقليص عوامل التهديد الموجهة من إيران لهذه الدول

وحل المشاكل والأزمات التاريخية بين الطرفين ودياً، ولكن التوجه الإيراني في التعامل مع دول الخليج معاكس لنظرة الود العربية، وهذا ما يتوضح من خلال المواقف التالية: (إدريس، 2005)

(1) تصر إيران على إطلاق تسمية الخليج الفارسي على الخليج الفاصل بينها وبين دول الخليج العربي استناداً إلى إقليم فارس الإيراني والذي يشاطئ هذا الخليج في البر الإيراني، بينما تعتبره الدول العربية خليجاً عربياً نظراً لمشاطئته سبعة دول عربية.

(2) تريد إيران أن يكون لها الدور الرئيسي في أمن منطقة الخليج، وان دول الخليج العربي، مع إقرارها بحق إيران في المشاركة في ترتيبات امن الخليج، إلا أنها ترى في إيران تهديداً لها وبالتالي فهي تسعى مضطرة، إلى درء الأخطار عنها من خلال وسائل أخرى للأمن.

(3) ترفض إيران وجود قوات أجنبية في منطقة الخليج، في حين أن قسم من القوات جاءت للمنطقة من خلال اتفاقيات أمنية موقعة بين الولايات المتحدة وبعض دول الخليج العربية.

(4) أن إيران كدولة خليجية لم تسع جدياً إلى مناشدة دول الخليج العربية لتقويم أمن الخليج أو الاتفاق على إستراتيجية مشتركة لتحقيق هذا الأمن سواء بأسلوب ثنائي أو بمشاركة دول عربية فاعلة أو أجنبية، لذلك فأن الدول الخليجية ترى أن إيران تعرقل بناء أمن الخليج، مما دفع بها إلى عقد اتفاقيات أمنية مع دول اجنبية لتؤمن تجارتها وحماية ناقلاتها البترولية المارة بالخليج من القصف الإيراني، وهذا ما حدث أثناء حرب الخليج الأولى ولتفادي نتائج التهديدات الإيرانية المستمرة بإغلاق مضيق هرمز لوقف تصدير النفط خلاله.

(5) في الجانب العقائدي، تحاول إيران استخدام الدين الإسلامي كوسيلة رئيسية لفرض إرادتها والإعلان عن قدراتها على زعامة العالم

الاسلامي، وقد بذلت جهداً كبيراً في إظهار هذه القدرة خلال قمة منظمة المؤتمر الاسلامي الذي عقد في طهران نهاية عام 1998. ، وحاولت تحقيق أقصى الكاسب من هذه القمة في أظهار الزعامة وكسب التأييد، وظلت محاولتها لنشر الدعوة الإسلامية وتحقيق أهداف المؤتمر تسير بعيداً عن مسار الدول العربية من خلال تبشيرها بالمذهب الشيعي في أسلوب يفرق ولا يجمع بين أبناء الأمة الإسلامية وظلت تحلم بأن تجد لنفسها مكان قيادياً في خريطة العالم الاسلامي.(إدريس، 2005)

إنعكاس طموحات إيران وعلاقتها مع المجتمع الدولي على الأمن القومي العربي:

تستخدم إيران كل إمكانياتها وعلاقتها في مواجهة النظام العالمي الجديد، ولكنها تحرص على أن لا تصل المواجهة إلى حد استخدام الآلة العسكرية، وهي تريد من هذه المواجهة أثبات قدرتها وتفوقها وأنها ند لهذا النظام ولخلق نوع من الاعتزاز القومي لدى الشعب الإيراني بالنظام الإسلامي الذي يقوده من خلال طرح شعارات تحقيق النصر على قوى الاستكبار العالمي، ولكن هذا التحدي لدول الغرب وعلى راسها الولايات المتحدة يجلب العداء لإيران ويضر بأمنها وبالتالي نعكس على الأمن القومي العربي، فصورة إيران كدولة خليجية شرق اوسطية من وجهة نظر النظام العالمي الجديد تتحدد في أنها تشكل تهديداً لأمن الموارد المتمثلة بالبترول، وتشكل تهديداً للجوار العربي الذي ترتبط مصالح الغرب باستقراره، وتشكل تهديد لإسرائيل التي يريد الغرب بقائها واستمرارها، وهو يدعم قوتها من أجل تمكينها من الدفاع عن نفسها، وبالتالي فإن إيران تعتبر دولة مستهدفة طبقاً لمفهوم دول الشر حسب المفهوم الأمريكي.

سبق لإيران في عهد الشاة أن مدت جسور التعاون مع إسرائيل إلى حدود كبيرة، إلا أنها في عهد الجمهورية الإسلامية (أي عام 1979) حجمت علاقتها مع إسرائيل إلى حد القطيعة،رغم مظاهر التعاون العسكري التي جمعتها مع إسرائيل أثناء حربها مع العراق، وقد كانت الأسباب التي تستند عليها إيران في هذه القطيعة عديدة أولاً عامل أيديولوجي: حيث قدمت الثورة الإيرانية نفسها أمام العالم

الإسلامي العدو الأكبر لإسرائيل، وان الصراع معها هو صراع بين العقيدتين الإسلامية واليهودية وان هذا الصراع مع إسرائيل سوف يؤدي إلى القضاء على الأصولية الإسلامية،(إدريس، 2005)

وثانياً: عامل سياسي: لقد استخدمت إيران القضية الفلسطينية ورقة رابحة يمكن التلويح بها لكسب التأييد في الداخل الإيران يوفي العالم العربي وحتى العالم الإسلامي، وثالثاً. عامل جيوستراتيجي: يتمثل في ان إيران تشعر أنها لا تستطيع الاندماج عربياً ولخشيتها من تراجع دورها في النطقة جراء العلاقات التركية الإسرائيلية الصاعدة في النظام الإقليمي، الشرق أوسطي الجديد في حالة قيامة، لذلك فهي تعتبراستمرار العداء العربي الإسرائيلي يحقق لها مكاسب ويضمن بقاء نفوذها في الإقليم، وقد أتبعت إيران أساليب عديدة للضغط على إسرائيل انطلاقاً من هذه الرؤية منها: (أحمدي، 1994)

أ. رفض فكرة الوجود الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط من الأساس، وهذا ما عبرت عنة تصريحات الخميني سابقاً وتصريحات الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد والذي دعا مؤخراً إلى إزالة إسرائيل من خريطة الشرق الأوسط ونقل اليهود إلى دول اخرى في أوربا أو إلى كندا أو ألاسكا وقام أيضاً بتكذيب محارق الهلوكوست.

ب. التصدي لاستمرار احتلال الأراضي العربية الأخرى واحتلال القدس الشريف وإدانة الجمود العربي نحو القضية الفلسطينية، والعمل على دعم الفصائل الفلسطسنية(حماس والجهاد الإسلامي) ودعم حزب الله اللبناني باعتبارهم الخط الأول للحرس الثوري الإيراني وهم يقومون بالحرب وكالة عن إيران ضد إسرائيل

ج. رفض معاهدات السلام التي وقعتها الدول العربية(مصر والاردن) مع إسرائيل وتبني فكرة استمرار الحرب حتى يتم تحرير فلسطين وعدم موافقة إيران على التسوية السلمية من الأساس، واعتبار مشروع الشرق الأوسط تأكيد لوجود الكيان الإسرائيبي في المنطقة.

د. تصديها للقوة النووية الإسرائيلية التي تعتبرها أحد مجالات التهديد الرئيسي لأمنها القومي، وبالنتيجة فهي تحرص على امتلاك برنامج نووي لكي تحقق توازناً إستراتيجياً مع إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، وهكذا تصاعدت التهديدات بين الطرفين، وعادت المنطقة جراء ذلك لتشهد توتراً جديداً وأصبحت مفتوحة على كل الاحتمالات.

إن بناء الذات لأي دولة يتطلب قدراً من التعاون الإقليمي والعالمي من أجل أن يتم هذا البناء بصورة سليمة وبآليات وبرامج لا تثير أي شكوك، خاصة في مجال الأمن، وهذا لم يتحقق في الحال الإيرانية، فمن ناحية المنظور التاريخي نجد أن إيران كانت قوة فاعلة في إقليمها، وخلال القرن العشرين كان النظام الشاه يعمل باستمرار على فرض هيمنته على منطقة الخليج، وفي أعقاب الثورة الإسلامية عام 1979 اتمست العلاقات العربية الإيرانية بعد الوضوح نتيجة الازدواجية التي أفرزتها هذه الثورة، فعلى الرغم من أنها جاءت ثورة إسلامية في العصر الحديث، إلا أنها مثلت في نفس الوقت حدثاً قومياً إيرانياً بغطاء ديني، وهكذا ظل التوجيه الإيراني نحو الذات الإيرانية هدفاً رئيسياً للحكم الثوري بسبب قناعة القيادات الإيرانية أن القوة الذاتية هي التي تعكس آثارها على المجال الحيوي، وهذا ما جعل الرئيس أحمدي نجاد يتمسك بالمبادئ الثورية والتلويح المستمر بقدرة إيران على تفعيل الذات ومواجهة الأخطار الخارجية ضمن إستراتيجية تأكيد الذات الإيرانية في النظام العالمي الجديد، وأن المتتبع للسياسة الإيرانية يجد أنها تتمحور حول تأكيد الذات في إقليمها وتحرص على إيجاد مكان لإيران على خريطة الشرق الأوسط ولو كان على حساب الدول المجاورة.(العوالمة، 1992)

وضعت إيران ومنذ منتصف عقد الثمانينات في القرن الماضي برامج لامتلاك أسلحة متطورة سواء بالتصنيع الحربي داخل إيران أو من خلال شرائها من الخارج، واهتمت بالذات بالأسلحة فوق التقليدية التي تعتبرها ضرورية كأداة ردع للتهديدات المواجهة على ضوء تجربتها في الحرب مع العراق، وقد حققت نجاحات في هذا المجال من خلال تصنيع وتطوير أنواع من الصواريخ البالستية ذات المدى الطويل وأنظمة الصواريخ المضادة للسفن والطائرات بدون طيار وكذلك برامج

إنتاج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، ودأبت على استعراض قوتها العسكرية بين فترة وأخرى من خلال إجراء المناورات في مياه الخليج أو في البر الإيراني.

دخلت منطقة الشرق الأوسط مرحلة جديدة بعد إعلان إيران امتلاكها تقنيات الخصيب لإنتاج الوقود النووي واستخدام الطاقة النووية، حيث يترتب على ذلك زيادة في خلل التوازن الاستراتيجي مع دول الجوار العربي، والذي هو مختل أصلا في المرحلة الحالية بعد خروج العراق من المعادلة وحصول تحول نوعي في محصلة القوة الشاملة لصالح إيران وهكذا يتكامل المشروع النووي الإيراني مع مشروعها الإستراتيجي، الذي انطلق من الفكر الثوري الإيراني مستفيداً من الأخطاء الأمريكية بعد احتلال أفغانستان عام 2001 واحتلال العراق عام 2003 ليضيف تداعيات جديدة أمنية وسياسية واقتصادية وبيئية تهدد الأمن القومي العربي ومنها: (راشد، 2006).

أ) **التداعيات الأمنية والعسكرية:** إن طموحات إيران النووية تعكس تداعيات أمنية وعسكرية على الإقليم من خلال:

1. أن السلاح النووي الإيراني سيقود إلى تهديد حالة الاستقرار النسبي القائمة حالياً في المنطقة، خاصة في منطقة الخليج العربي التي تصر الأسرة الدولية الحفاظ عليها مستقرة لأهميتها الإستراتيجية من خلال إبعادها عن الاضطرابات والحفاظ على أمن ممراتها المائية ومصادر الطاقة فيها، ومحاولة جعلها بعيدة عن الصراعات، منها صراع الأيديولوجيات، إن تهديد استقرار هذه المنطقة قد يأتي عبر أمرين أولهما حدوث خلل في موازين القوة القائمة في المنطقة، وثانيهما إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالبرنامج النووي الإيراني والذي ستنعكس آثاره على دول المنطقة وشعوبها.(بشارة، 2004)
2. أن العالم العربي رغم شعوره بالخطر المحدق به جراء امتلاك إسرائيل للقدرات النووية وعجزه عن تغيير واقع التفوق النوعي الإسرائيلي، إلا أن الشعور العربي العام يرفض بروز دولة نووية أخرى في المنطقة تضاعف الأخطار واحتمالات نشوب حرب غير تقليدية تدمر المنطقة وتقضي على

كل عناصر الخير فيها، وبالتالي تضعف احتمالات التوافق بين إيران والدول العربية.(إدريس، 2005)

3. يشير المحللون العسكريون إلى أهمية التسريبات الصحفية الأمريكية والإسرائيلية حول سيناريوهات ضرب القدرات النووية الإيرانية من قبل الولايات المتحدة، وأن الولايات المتحدة قد تلجأ لهذا الخيار عندما لا تنجح الخيارات الأخرى وبعد توفر ظروف مناسبة تسمح بتبني العمل العسكري للتعامل مع العناد الإيراني وما ستكون له عواقب كارثية على عموم المنطقة.
4. في مواجهة الضربات العسكرية التي قد تحصل ضد أهدافها الإستراتيجية، ستلجأ إيران إلى تبني إستراتيجية الرد التي ستأخذ صيغة أعمال انتقامية تستهدف المصالح الأمريكية في المنطقة بدءاً من القواعد والقوات الأمريكية في العراق ودول الخليج العربية، إضافة إلى استهداف إسرائيل بالضربات الجوية والصاروخية عبر أراضي الدول العربية المجاورة لإسرائيل، مع تحريك أتباعها في لبنان وفلسطين والعراق على القوات الأمريكية ومهاجمة إسرائيل، ويمكن ان تحظى إيران أيضا بدعم المنظمات الإرهابية المعادية لأمريكا والغرب من خلال ضربها المصالح الأمريكية في المنطقة، كل ذلك إذا حصل سيسبب تهديداً خطيراً لأمن المنطقة واستقرارها وقد تمتد آثاره لمدة طويلة.
5. قد تنفذ إيران عند شعورها بوجود استعدادات أمريكية وإسرائيلية لتنفيذ عمل عسكري ضدها، ما يسمى بالضربة المسبقة بواسطة الطائرات وصواريخ شهاب المعدلة في عملية ردع مسبق لإجهاض أي عمل عسكري يهددها، وقد تشمل هذه الضربات مراكز القيادة والسيطرة والقواعد العسكرية الأمريكية في قطر والبحرين، إضافة إلى القواعد والقوات الأمريكية في العراق، أو بتحريك أنصارها وأتباعها للقيام بذلك.
6. إن امتلاك إيران للسلاح النووي سوف يغذي ويقوي توجهات الهيمنة والنمفوذ المتأصلة في عقول القيادات الإيرانية ويدفعها للتحرك نحو العراق

وبلدان الخليج العربية ولبنان، ويتم ذلك باستغلال التنوع الطائفي والعرقي في هذه البلدان من خلال تصعيد النعرات الطائفية وكذلك بالاستفادة من الجاليات الإيرانية الموجودة فيها، علما أن إيران استخدمت هذه الورقة في وقت سابق وتستخدمها في الوقت الراهن في بعض البلدان العربية. (الحريري، 2007)

7. بالمحصلة النهائية فإن كل التداعيات المشار إليها في الفقرات السابقة ستعيق إمكانية التوصل إلى صيغة مشتركة للأمن في المنطقة، تلك الصيغة التي تطلب إيران بدور بارز فيها، وتدعو إلى جعل الأمن في الخليج والمنطقة من مسئولية دول المنطقة، ولكن الدول العربية رغم إقرارها بذلك ورغباتها في بناء منظومة أمن مشتركة مبنية على مشاركة إيجابية بعيدا عن الهيمنة، فأنها ترى أن إيران بسلاحها النووي ستعيق بناء الترتيبات الأمنية المنشودة، فالدول العربية تريد ان تكون هذه الترتيبات مكفولة من الدول الكبرى بوضعها التزامات على أطارف المعادلة الأمنية وعليها بصمة الضمانات الدولية (الحريري، 2007).

ب) **التداعيات السياسية والإستراتيجية:** في ميزان الحسابات العربية لا يعد امتلاك إيران للقدرات النووية، بالضرورة عامل ردع وتوازن مع القدرات النووية الإسرائيلية، فالمصالح العليا لإيران قد تلتقي في الوقت الراهن مع المصالح العربية العليا في ضرورة إيجاد وسيلة للحد من احتكار إسرائيل للقدرات النووية العسكرية في المنطقة، ولكن هذه المصالح تتعارض وتتقاطع وبشكل جذري في مواقع عديدة، مما يجعل قبول مبدأ دخول إيران للنادي النووي في الحسابات الإستراتيجية العربية عاملاً سلبياً على الأمن القومي العربي أكثر منه عاملاً إيجابياً، هذا إضافة إلى تأثيرات أخرى منها:

1. توتر العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران التي تقيم معها الدول العربية علاقات وتحالفات، كون المنطقة نقطة التقاء للمصالح الدولية وستكون الدول العربية، وخاصة دول الخليج العربية والعراق أمام مأزق الاختيار بين الحليف الإستراتيجي الأمريكي الراعي لمصالحها الأمنية، وخصوصية علاقتها مع إيران

كدولة مجاورة لها حضورها الإنساني والثقافي والاقتصادي والاجتماعي القوي في المنطقة.

2. البرنامج النووي الإيراني سمح للولايات المتحدة الضغط على الدول العربية وخاصة دول الاعتدال العربي لإحداث تحولات في مواقفها تجاه إيران، لكون الولايات المتحدة ترغب بوجود أزمة في العلاقة بين هذه الدول وإيران لتوظيفها كورقة ضغط على إيران ضد مشروعها الإستراتيجي في المنطقة والمناهض لمصالح الولايات المتحدة.
3. رفض إيران مفهوم السيادة الوطنية للدول العربية المجاورة حيث ستصبح هذه الدول أسيرة السياسات الإيرانية، مما قد يدفعها للبحث عن غطاء نووي وبالتالي يزداد ويتصاعد التنافس النووي وسباق التسلح، فالدول العربية شاركت سابقا في تمويل المشروع النووي الباكستاني باعتباره قنبلة نووية إسلامية، وفي الوقت الحاضر شرعت مصر بالتفكير بامتلاك التقنيات النووية، إضافة إلى أن المملكة العربية السعودية رحبت مؤخرا بعرض نووي روسي.
4. تشكل القنبلة نووية إيران خطراً على نظام منع انتشار الأسلحة النووية الذي تدعو له المجموعة العربية باستمرار لأبعد المنطقة عن مخاطر السلاح النووي والحفاظ على استقرارها، وبالنتيجة يقيم سابقة خطيرة لدول المنطقة للتوجه نحو المشاريع النووية.(الشهابي، 2005)
5. غياب الثقة بين إيران والعرب وزرع أجواء الشك والتوتر بين دول المنطقة، وبالتالي القضاء على برامج حسن الجوار وتبادل المنافع ونبذ اللجوء إلى القوة وحل المشاكل بالحوار والتفاوض.
6. حصول انقسام في مواقف الدول العربية تجاه الطموحات النووية الإيرانية بين من يرى أنها خطراً مباشراً، ومن يؤيد امتلاكها البرنامج النووي ما دام للأغراض السليمة.

الخاتمة:

يعد الملف النووي الإيراني من أكثر الملفات التي تعكس التشدد الإيراني، الذي تنذر تطوراته بتداعيات خطيرة على أمن منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة وأمن دول الخليج العربي بصفة خاصة.

لقد جاءت التطورات المتلاحقة على الساحة الإيرانية الداخلية لتؤكد هذا النهج المتشدد، وبخاصة بعد وصول محمود أحمدي نجاد إلى الرئاسة، الذي أعلن منذ اللحظة الأولى لتوليه مهمات عمله تمسكه الشديد بحق إيران في الحصول على التقنية النووية، مشيراً إلى أنه "ليس لأي دولة أخرى، مهما كانت، الحق في منعها من تحقيق ذلك"، وهو المعنى الذي ذهب إليه المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية في طهران على خامئني بتأكيده أن بلاده "لن ترضخ أبداً للضغوط والتهديدات في شأن ملفها النووي". (راشد، 2006، ص 39)

تعد إيران مصدر قلق للأمن الخليجي لثلاثة أسباب رئيسية توثر عليها بشكل مباشرهي: طموحاتها النووية الحالية، واحتلالها للجزر الإماراتية الثلاث (جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى)، وتدخلها في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربي بصفة خاصة والشأن العراقي بصفة عامة. ولم يساعد انتخاب محمود أحمدي نجاد على تخفيف الشكوك حول النوايا الإيرانية بالرغم من أن انتخابه قد قوبل بتفاؤل حذر، حيث كان هناك أمل في أن يؤدي قرب الرئيس الجديد من الزعامة الدينية تحت مظلة المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران علي خامنئي إلى موقف إيراني موحد وأكثر وضوحاً بشأن القضايا الرئيسية التي تهم المنطقة. غير أنه ومع بدء مباشرة الرئيس محمود أحمدي نجاد لواجباته الرسمية، اتضح بصورة متزايدة أن انتخابه كان في واقع الأمر عودة إلى أجواء إيران الثورية في مطلع ثمانينيات القرن العشرين. وفي هذا السياق فإن فترة الوفاق، إن جازت التسمية، مع دول الخليج العربي وخاصة المملكة العربية السعودية، قد انتهت على الفور ولم تدم سوى مدة قصيرة.

بدأت قضية البرنامج النووي الإيراني تهيمن على جميع المناقشات في دول مجلس التعاون الخليجي، بالرغم من أنها تجنبت في البداية التعبير بصورة علنية عن

مخاوفها بشأن هذا البرنامج وعلى الرغم من تبادل الزيارات الدبلوماسية مع طهران خاصة خلال عام 2005م الا ان إيران قد فشلت من جانبها في التواصل الفاعل والكامل مع جاراتها من الدول العربية بشأن طموحاتها النووية. ولم تقم بطمأنة دول الخليج بشأن المدى الذي قد يصل إليه برنامجها النووي، أو بشأن أبعاده الأمنية وإفرازاته البيئية والفنية والأمنية. وبصورة عامة فإن من الصعب تصور كيف يمكن أن تؤدي ممارسة إيران لحقها الطبيعي الذي أتاحته لها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للاستفادة من الاستخدام السلمي للتكنولوجيا والمعرفة والقوة النووية إلى أي شيء بخلاف إثارة الشكوك الكبيرة في أن هذه الحجج ليست سوى غطاء لبرنامج عسكري سوف تستخدمه إيران في نهاية المطاف للسيطرة والهيمنة الفارسية على المنطقة وجعلها رهينة لمطالبها ومصالحها الخاصة سواء السياسية أو الدينية أو الثقافية.

وكان وجه الغموض على وجه التحديد هو الذي دفع دول الخليج العربي إلى التشدد وتأكيد مواقفها ضمن هذا البرنامج. ففي لقاء مع مسؤولين من حلف الناتو في الدوحة في نهاية نوفمبر من العام (2005م) قال الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبد الرحمن العطية: "إن الطموحات النووية والإقليمية لطهران تفرض على دول مجلس التعاون الخليجي أن توثق علاقاتها وتعمل على تعزيز اتفاقياتها الأمنية مع القوى الغربية". وحذر من أن إيران تشكل تهديداً لاستقرار المنطقة، وأن برنامجها النووي "قد أصبح مصدر قلق للمنطقة وأثار مخاوف أساسية لدى جميع دول العالم". ومن الواضح أن تحذيرات الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية قد أكدت بوضوح مخاوف دول المجلس من احتمال أن يتم جرها للدخول في صراع آخر لا يد لها فيه، وأن تتعرض لانتقام محتمل من قبل إيران إذا قررت الولايات المتحدة أو إسرائيل أو الدولتان معاً في مرحلة معينة أن البرنامج النووي الإيراني قد وصل إلى نقطة اللاعودة، وأن هناك ضرورة للتدخل المباشر. وفي حالة السيناريو الأخير، يمكن أن تقوم إيران بإشعال حرب إقليمية واستغلالها كوسيلة للضغط على الولايات المتحدة. وفي وقت لاحق، وأثناء الاستعداد للقمة الخليجية التي عقدت خلال شهر ديسمبر 2005م في أبو ظبي، قال قال الأمين العام

لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبد الرحمن العطية: "من الضروري أن نتوصل إلى اتفاق بين مجلس التعاون الخليجي وإيران والعراق والدول الأخرى في المنطقة مثل اليمن لجعل منطقة الخليج خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية ونحن لا نريد سباق تسلح في المنطقة، وإن المفاعلات النووية الإيرانية أقرب إلى حدودنا الساحلية من قربها من طهران نفسها".(الحريري، 2007، ص 68)

وخارج نطاق الجدل الدائر بشأن الموضوع النووي، فقد هيمنت قضايا أخرى على العلاقات بين دول الخليج وإيران. وعلى الرغم من استمرار وجود عدد من النزاعات الحدودية القائمة بين دول المنطقة، لم تكن هناك تحركات تُذكر نحو التوصل إلى حل لأي منها. ففي ما يتعلق بموضوع "حقل غاز الدورة"، بين إيران والكويت ذكر رئيس المجلس الأعلى للأمن الوطني في إيران حسن روحاني خلال زيارة قام بها إلى دولة الكويت في يونيو 2005م أن بالإمكان التوصل إلى اتفاق نهائي حول هذا الموضوع بنهاية العام نفسه، خصوصاً أن القضايا المتعلقة بموضوع الجرف القاري قد أصبحت على وشك التسوية وإيجاد حل لها. كما قام وزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد الصباح بزيارة إلى طهران لإجراء مباحثات حول هذا النزاع، وأشار إلى أن المناقشات بين الطرفين "قد حققت نتائج جيدة". وعلى الرغم من ذلك، لم يتم الإعلان عن أي قرار رسمي في نهاية المطاف ينهي أي من القضايا المطروحة حول الملف النووي الإيراني، التزاماً بمبادئ مجلس التعاون الثابتة باحترام الشرعية الدولية، وحل النزاعات بالطرق السلمية، جدَّد المجلس دعوته إلى ضرورة التوصل إلى حل سلمي لهـذه الأزمة، وحثّ إيران على مواصلة الحوار مع المجتمع الدولي، والتعاون الكامل، في هذا الشأن، مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التصريحات الأخيرة للأمير مقرن بن عبد العزيز آل سعود رئيس المخابرات السعودية في المؤتمر الأمني الخاص الذي شهدت وقائعه العاصمة البحرينية المنامة إن المملكة العربية السعودية هي الأكثر التصاقًا بملف الخيار النووي الذاتي مُنْذُ عقودٍ بعيدة، ولكن على ارتباطاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة في فترة الحرب الباردة لم يكن من الممكن عمليًّا البدء في برنامج نووي

عربي تقوده الأموال السعودية، كما تزداد حدة هذه القيود بطبيعة الحال إذا ما كان ذلك البرنامج سعودي خالصًا، سواء لغياب الكفاءات البشرية اللازمة عن المملكة لتنفيذ هذا الطموح أو لاعتبارات المستوى السياسي والأمني المرتبط بالاعتبارات الأمريكية في هذا الملف.

أما بخصوص النزاع مع دولة الإمارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث، فقد احتج وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ضد المخططات الإيرانية الرامية إلى بناء نُصب تذكاري على أرض جزيرة أبو موسى، وقالوا إن هذه خطوة استفزازية "لا تساعد على حل النزاع القائم بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة". كما كررت إيران رفضها لطلب دولة الإمارات العربية المتحدة بإحالة النزاع إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة لتسويته عن طريق التحكيم، حيث قال الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي: "إن الجزر الثلاث، أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية، وأي مطالبة في هذا الخصوص مرفوضة". غير أن قضية الجزر الثلاث لا تزال موضع خلاف ونزاع كبير، وقد عبّر عن ذلك بوضوح الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية عندما قال: "إن هذه القضية أساسية وليست ثانوية، وهي تؤثر في الثقة المتبادلة بين الطرفين، كما برزت النزاعات الحدودية بين الجانبين في العديد من الحوادث البحرية التي قام فيها أحد الطرفين باعتقال أفراد واحتجاز سفن الصيد التي يُزعم أنها قد ضلت طريقها ودخلت في المياه الإقليمية لكل من إيران أو إحدى دول الخليج العربي. وفي شهر مايو2005م، قامت إيران باعتقال قبطان وأطقم خمسة من قوارب صيد الأسماك. وبعد أيام قليلة، قامت السلطات الإماراتية باحتجاز ثلاثة قوارب إيرانية، كما وقعت حوادث مماثلة بين إيران من جهة وبين كل من الكويت وقطر من جهة أخرى. (الحريري، 2007، ص 68)

لقد تزايدت المخاوف داخل دول الخليج العربي من أن إيران تستغل الوضع الأمني المتدهور داخل العراق لتغيير توازن القوى في هذا البلد، وهو أمر اعتبره زعماء تلك الدول غير مقبول بالنسبة لهم. أن إيران قد اكتسبت حضوراً عسكرياً وسياسياً قوياً في العراق. وتم التعبير عن هذا الموقف على وجه الخصوص

وبصورة واضحة من قبل وزير الخارجية المملكة العربية السعودية الأمير سعود الفيصل الذي قال في خطاب ألقاه أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك خلال شهر سبتمبر 2005م."إن الإيرانيين يذهبون إلى المناطق التي تؤمّنها القوات الأمريكية ويدفعون أموالاً وينصّبون أناساً موالين لهم، بل وينشئون قوات للشرطة ويسلحون المليشيات. وهم يحتمون أثناء قيامهم بكل هذا بالقوات البريطانية والأمريكية. لقد خضنا معاً حرباً لإبعاد إيران عن العراق بعد طرد العراق من الكويت. والآن فإننا نسلم البلاد كلها (أي العراق) لإيران دون مبرر". وجدير بالذكر أن هذه القناعات التي وردت في خطاب وزير الخارجية السعودية قد دفعت وزير الخارجية الإيراني منوشهر متقي إلى اتخاذ قرار فوري بإلغاء زيارة كان متفق عليها إلى المملكة العربية السعودية ضمن جولة إقليمية كان يقوم بها عقب توليه مهام منصبه. (الحريري، 2007، ص 68)

أن أمن الخليج بالمعنى الدقيق لا يمكن أن يستتب إلا بحدوث اتفاق بين كلا من العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية والدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية على قيام اتفاق فيما بينها حول تعريف الأمن وكيفية حمايته. أي أن الأمن الحقيقي في منطقة الخليج لن يتحقق ما دام بمقدور أي من هذه الأطراف الثلاثة الرئيسية أن يعترض، أو أن يفرض رأيه. ولسوء الحظ، فان الأمن الحقيقي يتطلب الوصول إلى درجة كبيره من من التعاون والإجماع، وهذا الأمر لم يتحقق بعد، وربما يكون ذلك بعيداً عن متناول دول الخليج وأكبر تحدي لها في هذا القرن وفي القرن المقبل أيضاً. ومن المؤكد أن إيران لا ترغب في التخلي عن الأنشطة السياسية التي تعتبرها مرادفة لقيمها الدافعة نحو احتلال دور قيادي. والواقع أن إيران تعتبر أن مدى تأثيرها السياسي لا يقتصر على جوارها المباشر فقط، فقد ألقى ملف الأزمة النووية في هذا الوقت الضوء على الأبعاد العالمية لطموحاتها السياسية، وعلى إمكانية وجود مساحة أخرى للخلاف بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية. ولعل أفضل الخيارات السياسية أمام المهتمين بفكرة مستقبل أمن منطقة الخليج، هو ما أفاد به زلمي خليل زاده (مندوب الولايات الأمريكية لدى مجلس الأمن)، أن الولايات المتحدة الأمريكية "بحاجة إلى رؤية بعيدة المدى بشأن الدور الإقليمي

الإيراني، وكذلك الدور العراقي، لردع محاولات إيران للهيمنة الإقليمية". ورغم أن خليل زاده يفترض وجود قدر من الطموح الإقليمي لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية يفوق ما أشير إليه هنا، فإن اقتراحه بشأن السياسات اقتراح واقعي وغير عقائدي.

وليس من المهم أن نحدد ما إذا كانت إيران تسعى إلى الهيمنة الإقليمية أم لا لأنها لا تمتلك القدرة على السيطرة على المنطقة في ظل الوجود الأمريكي ولتسارع التسلح الخليجي، ولا ينتظر لها أن تمتلك هذه القدرة في المستقبل المنظور. والجدير بالذكر أن كل المحللين متفقون تقريباً على وجود قيود وعقبات كبيرة أمام إيران، ناتجة عن تحديها إرادة المجتمع الدولي بما فيها الدول الأوروبية ومجلس الأمن، مع أن بعضهم ما يزال يرى أن إيران تطمع في دور إقليمي مسيطر في المنطقة ولها بعض القدرات على تحقيق بعض المكاسب، ولذا يرى البعض ضرورة السير في الخيارات السلمية والدبلوماسية إلى ابعد مدى، في الواقع أن إيران لا تملك علاقات سياسية وثيقة بأي من جارتها، فدول الخليج العربي تسلك مساراً برجماتياً في إدارة علاقاتها بإيران، وهي في المقابل- أي إيران- لا تقل عنها ميلاً إلى إتباع منهج عملي يحفظ لها مصالحها.

لقد تذرعت إيران بأنها طورت دورة الوقود النووي بغية إنتاج مواد مخصبة تستخدم في محطات توليد الطاقة الكهربائية وذلك لتلبية احتياجاتها منها. ومن المؤكد أن بمقدور إيران الاحتجاج بأنها تعاني نقصاً في إمدادات الكهرباء وبأنها تفضل الاحتفاظ بثرواتها من النفط والغاز لغرض بيعها في الأسواق الخارجية. غير أن الأدلة التي تساق ضد إيران تذهب إلى ما هو أبعد بكثير من مجرد الحصول على التقنية اللازمة لإنتاج مواد قابلة للانشطار. فقد غدا واضحاً أن إيران كانت وما تزال منهمكة في تفحص – إن لم نقل تصنيع – مكونات تصميم الرؤوس الحربية. كما أن اليورانيوم المخصص يمكن الحصول عليه بسعر رخيص من الأسواق العالمية، وبالتالي يثور سؤال مفاده، ما هو الهدف والمغزى من تخصيب اليورانيوم داخل إيران. أن إيران جعلت كل قدراتها موجهة إلى سياسة التسليح بإنتاج الكثير من أنواع الأسلحة وتصديرها إلى الدول المتحالفة معها لذا يبدو من غير المنطقي

الأخذ بوجه النظر الإيرانية والتي مفادها أن تخصيب اليورانيوم هو لأهداف سلمية. ومن جانب آخر فإنه ينبغي النظر إلى البرنامج النووي بالتزامن مع التقدم الذي أحرزته إيران في مجال تطوير قدرتها على إنتاج صواريخ أرض – أرض بدعم من كوريا الشمالية وروسيا كدليل آخر على أن هدف برنامجها لم يكن اقتصادياً.

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1) يؤدي نجاح إيران في تصنيع وانتاج القنبلة النووية أو الرؤوس النووية إلى أحداث تغيرات جوهرية في التوازنات الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى أحداث تقلبات هائلة في موازين القوة العسكرية في المنطقة.

2) يتمثل التأثير الأكثر أهمية على الإطلاق في هذا الصدد في أن نجاح إيران في إنتاج السلاح النووي سيجعلها تمتلك قدرة عالية على التأثير في حركة التفاعلات الإقليمية الخليجية، حيث إن بعض التقارير تشير إلى إن الاهتمام الإيراني بالمجال النووي يعود أساساً إلى أن تجربة حرب الخليج الثانية والدمار الذي لحق بالقدرة العسكرية العراقية في هذه الحرب قد اقنع إيران بأن القوة التقليدية ليست كافية لوحدها لمنع الغرب من التدخل في شؤون منطقة الخليج. بالإضافة إلى أن إيران تنظر إلى السلاح النووي ليس فقط بوصفه وسيلة فاعلة للتعامل مع الغرب، ولكن أيضاً لمواجهة التهديد بالأسلحة الكيميائية والجرثومية من جانب القوى الإقليمية، على غرار ما حدث في الحرب العراقية – الإيرانية. وبالتالي فإن امتلاك إيران للسلاح النووي سوف يمنحها قدرة هائلة على التأثير في حركة التفاعلات الإقليمية، كما سيوفر لها رادعاً قوياً وشديد التأثير لمنع أية اعتداءات أمريكية أو إسرائيلية عليها.

3) إذا نجحت إيران في إنتاج السلاح النووي، فان هذا التطور يمكن أن يؤدي إلى ازدياد قوة الجانب الإيراني في علاقات القوة الإقليمية في مواجهة الدول العربية عموما، ودول مجلس التعاون الخليجي والعراق خصوصاً، ومن الممكن أن تتجه إيران نحو استخدام السلاح النووي حال نجاحها في إنتاجه فعلياً، في ممارسة علاقات الابتزاز والإكراه في مواجهة الدول العربية ولا

سيما حال نشوب أي قضايا خلافية بين الجانبين، وفي الوقت نفسه فان إيران يمكن أن تستخدم قدراتها النووية بصورة غير مباشرة في علاقاتها مع العراق، ولا سيما أن هناك علاقات عدائية طويلة وممتدة بين الجانبين. ومع ذلك فان من الممكن أن يتيح هذا التطور للدول العربية فرصة اكبر للإفادة من هذا التطور من حيث إنهاء حالة الاحتكار النووي الإسرائيلي في الشرق الأوسط، كما أن سوريا بالذات يمكن أن تستفيد من نجاح إيران في تصنيع السلاح النووي بحكم العلاقة التحالفية القائمة بينها وبين إيران. أضف إلى ذلك أن الدول العربية يمكن أن تستفيد من نجاح إيران في إنتاج السلاح النووي في تنبيه المجتمع الدولي إلى مخاطر عدم إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار النووي، واعتبار ذلك الثمن المقابل الذي يمكن من خلاله إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة.

4) ان نجاح إيران في إنتاج السلاح النووي يمكن أن يتسبب في تداعيات إقليمية ودولية بالغة التعقيد. فعلى الصعيد الإقليمي يمكن أن يؤدي هذا التطور في إشعال فتيل سباق نووي حاد على مستوى الشرق الأوسط والقارة الآسيوية، وعلى الصعيد الدولي قد يؤدي إلى خلافات حادة بين الدول الكبيرة.

5) أن سباق التسلح يسير وفق ما يعرف بنظرية (الدومينو) التي تقوم على فكرة أن اتجاه دولة ما إلى تعزيز قدراتها العسكرية لمواجهة دولة أخرى عادة ما يستفز دولة ثالثة مما يدفعها بدورها إلى تعزيز قدراتها العسكرية، الأمر الذي قد يثير القلق لدى دولة رابعة، مما قد يضطرها إلى تعزيز قدراتها العسكرية وهكذا. وتطبيقاً لهذه الافتراضات فان نجاح إيران في إنتاج السلاح النووي سوف يثير قلقاً عارماً لدى تركيا باعتبارها الجارة القوية لإيران والتي سوف تشعر بتهديد مباشر في حالة نجاح إيران في إنتاج السلاح النووي، مما قد يدفعها إلى محاولة امتلاك سلاح نووي أو الحصول على غطاء نووي من الولايات المتحدة أو تعزيز علاقاتها التحالفية العسكرية مع إسرائيل.

6) ان نجاح إيران في إنتاج السلاح النووي ربما يستفز العراق من اجل معاودة برنامجها النووي ولو في المستقبل البعيد، بالإضافة إلى أن عدد من الدول العربية الأخرى ربما يجد نفسه مضطراً في هذه الظروف إلي البحث عن خيار نووي ملائم من اجل أحداث قدر من التوازن في مواجهة القدرات النووية الإسرائيلية والإيرانية مما قد يشعل نيران التنافس النووي في الشرق الأوسط.

7) إن العرب رغم أنهم لا ينكرون دور إيران في الإقليم، كدولة كبيرة ولا مصلحة لها في عداء إيران بالمقابل ليس من مصلحته العيش بين مفاعلات هنا وهناك تتجسد فيها وتحوم من حولها أشد الأخطار على حاضرهم ومستقبلهم، وبالمقابل تريدها إيران وسيلة وعنوان لانتزاع الزعامة والسيادة على الإقليم واللعب بأمن المنطقة واستقرارها، إذن لا بد للعرب حكومات وشعوب من العمل الجاد للتصدي لأخطار الطموح الإيراني هذا، والانخراط في إستراتيجية شاملة تدرأ الخطر وتحقق الأمن والاستقرار في الإقليم.

8) عند النظر إلى خريطة العلاقات العربية في الوقت الراهن، نجد أن مساحة التدخل الإيراني في الشأن العربي كبيرة وخطيرة وهي تمتد كالأخطبوط رأسه في طهران وأذنابه في العراق وسورية وجنوب لبنان وغزة واليمن والصومال ومصر والأردن ودول الخليج، كما تتنوع وسائله في هذه البلدان بين العمل المسلح، كما في العراق ولبنان واليمن والصومال، وبين التأثير في القرار السياسي لبلدان أخرى كما في غزة وسوريا، وصولاً كما في بقية الدول العربية وفوق هذا كله، أنها قامت بالأمس القريب باحتلال الجزر العربية الثالث في الخليج العربي وتتمسك بأجزاء من الأرض العراقية على الحدود، لذلك فإن مبادئ حسن الجوار المستندة على الشريعة الإسلامية.

9) إن الأمن القومي العربي أصبح مهدد بشكل خطير من تداعيات التدخل الإيراني المباشر وغير المباشر في الشأن العربي، الإيرانية الحالية تهدف إلى مصادرة حرية القرار السياسي للحكومات العربية، وهذا ما يحصل الآن في

العراق ولبنان وسوريا وفلسطين، كما أن إيران تسعى لتوسيع نفوذها السياسي في بلدان عربية أخرى من خلال تنشيط أدوار حركات وأحزاب تابعة لها.

التوصيات:

1) إن أبسط التداعيات لامتلاك إيران للسلاح النووي على الأمن القومي العربي، هو أن هذا السلاح سيكون سنداً تستكمل به إيران مشروعها الإستراتيجي الهادف إلى الهيمنة والنفوذ في المنطقة ووسيلة للابتزاز السياسي والاقتصادي على الحكومات العربية والتغلغل المذهبي في المجتمعات العربية، علاوة على أنه سيدفع الدول العربية الفاعلة مثل مصر والسعودية إلى الدخول في سباق التسلح النووي لتأمين الرادع النووي دفاعاً عن أمنها الوطني والأمن القومي العربي تجاه أخطار الترسانة النوية الإسرائيلية في الغرب والقنبلة النووية الإيرانية في الشرق، وعندها تصبح منطقة الشرق الأوسط فوق بركان الخطر النووي، خاصة أنها تنوء بالقضايا الساخنة التي تهدد استقرارها باستمرار.
2) أجادت إيران إدارة الصراع دبلوماسياً مع خصومها بعد أن وظفت كل مهارات الذكاء والمماطلة والدهاء الفارسي، استفادت الولايات المتحدة في المنطقة ولعبت على وتر المصالح للأطراف الدولية المعنية ببرنامجها النووي، ولكنها في الوقت نفسه هددت استقرار المنطقة وحولتها إلى ساحة صراع من جديد وخلفت توتراً جديداً جراء إصرارها على الاستمرار في هذا البرنامج خلافاً لرغبة المجتمع الدولي، وهذا الموقف انعكس على الأمن القومي العربي ليشكل تحدياً جديداً له وسيخلق أيضاً تصعيداً في سباق التسلح النووي في منطقة الشرق الأوسط.
3) إن الصراع الإيراني – الأمريكي حول السلاح النووي انعكس على الموقف العربي الحالي تجاه إيران يتوزع على محورين رئيسيين، كل محور له مقاربة سياسية يستند عليها في تفسير مواقفه تجاه هذا الصراع، وتجاه الطموح الإيراني للهيمنة على المنطقة، المحور الأول، محور الاعتدال العربي (النظام الرسمي العربي عدا سورية) الذي يرى في التوجهات

الإيرانية خطراً وتهديداً لمصالح المجتمعات والدول العربية واستقرارها، أما المحور الثاني، فهو ما يسمى نفسه بمعسكر الممانعة، (سورية وحركات معارضة وقوى إسلامية) والذي لا يرى في المشروع الإيراني خطرا ويعتبر معاداة المشروع الأمريكي مربط الفرس في مواقفه، هذا الاختلاف في الرؤية والاصطفاف بمعسكرين في النظرة إلى المشروع الإستراتيجي الإيراني الهادف إلى التمدد والنفوذ والهيمنة، شتت الموقف العربي وأضعف الحشد المطلوب للتصدي للسياسة الإيرانية على الساحة العربية.

4) بناء قاعدة عملية وتكنلوجية لاستخدام الذرة للإغراض السلمية وبموافقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبالتعاون مع الدول الصديقة ذات الامكانيات في هذا المجال ويمكن الاستفادة مثلا من المبادرة الروسية التي تم عرضها على المملكة العربية السعودية مؤخراً.

5) تصعيد الدعوة لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وبالتعاون مع المنظمات الدولية والقوى للسلام، والتقدم بالمشاريع اللازمة في هذا الخصوص إلى الجميعة العامة للأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ودول عدم الإنحياز.

6) المساهمة الجادة في حل الأزمات العربية وعلى رأسها الأزمة العراقية وما تتطلبه من إجراء مصالحة وطنية حقيقية تتضمن مشاركة جميع الفرقاء العراقيين في السلطة والثروة وبما يؤمن وحدة العراق واستقراره.

المراجع

أ. المراجع العربية

إبراهيم، محمود، أحمد (2005). الأزمة النووية الإيرانية، تحليل لاستراتيجيات إدارة الصراع، **مجلة كراسات إستراتيجية**، العدد (149)، السنة (15)، ص 25.

إبراهيم، محمود، أحمد (2005). البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، **مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام**، القاهرة، 52.

ابراهيم، ياسر يوسف، (2006). خيارات إيران النووية وتوازن القوى في العالم، المركز القومي للانتاج الإعلامي، **مجلة سلسلة قضايا استراتيجية**، العدد (125)، الخرطوم، ص 11.

أبو عامر، علاء (2004). **العلاقات الدولية، الظاهرة والعلم – الدبلوماسية والإستراتيجية**، دار الشروق للنشر، عمان.

أحمدي، هوشك أمير، (1994). إيران والتهديد الإسلامي، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 34، بيروت، ص 62.

إدريس، محمد السعيد، (2005)، إيران وبناء الدولة العراقية: المصالح والسياسات، **مجلة السياسية الدولية**، عدد 162، الكويت، ص 23.

ادريس، محمد السعيد،(2006). التحديات الإقليمية للبرنامج النووي الإيراني، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد (66)، طهران، ص 47.

أمير، نهى علي، (2005). "الهلال الشيعي وحدود التأثير على أمن الخليج العربي"، **مجلة شؤون خليجية**، ع 41، ص 36.

بدر الدين، صالح محمد محمود (1991). **التحكيم في منازعات الحدود الدولية**، طبعة 1991، دار الفكر العربي، القاهرة.

البرصان، احمد سليم، (2002)، إيران والولايات المتحدة ومحور الشر، **مجلة السياسية الدولية والاستراتيجية الأمريكية**، عدد 148، ص 42.

بشارة، عبد الله، (2004). أشواق آية الله للسلاح النووي، **صحيفة السياسة الكويتية**، العدد (1234)، الكزيت، ص 7.

البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، (1988)، مركز الأمم المتحدة بالقاهرة.

البني، أكرم (2006). "العراق وأخطار النفوذ الإيراني"، **صحيفة الحياة**، العدد (1535)، لندن، ص 16.

بيرن، ايزدي (2000). **مدخل الى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الاسلامية.** ترجمة سعيد الصباغ دار الثقافة للنشر، القاهرة.

الجراح، مصباح حسين(2005)، **التحولات الإستراتيجية في إيران وأثرها على الأمن القومي العربي**، رسالة ما جستير غير منشورة ، جامعة قابوس ، سلطنة عمان.

هندرين ، جون ، (2003). "كيف يرى وولفويتز العراق والمنطقة؟"، **مجلة الشرق الأوسط**، لندن، ص 75.

حافظ، ليلى (2006)، أمريكا وإيران، تاريخ من العداء الاستراتيجي، **صحيفة الأهرام**، العدد (43601)، ص 5.

الحريري، جاسم يؤنس (2007)،**تداعيات الانتشار النووي في منطقة الخليج على دول مجلس التعاون.** مجلة السياسة الدولية العدد 167، القاهرة، ص 318.

حقي، سعد (2008)، **مبادئ ونظريات العلاقات الدولية**، جامعة بغداد، بغداد.

حلمي، نبيل أحمد (1983). **التوفيق كوسيلة سلمية لحل المنازعات السلمية في القانون الدولي العام**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت.

حماد، كمال (1997)، **النزاع المسلح والقانون الدولي العام**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

الخضر، محمد خالد (2006)، **أثر الأسلحة النووية الإيرانية على دول مجلس التعاون الخليجي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدفاع الوطني.

دانيال كولار (1980)، **العلاقات الدولية**، ترجمة خضر خضر، الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

دستور جمهورية إيران الإسلامية (باللغة العربيـــة)، وزارة الإرشـــاد الإســـلامي، طهران 1989.

دورثي، جيمس، بالستغراف، وروبرت (1985): **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، مكتبة شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت.

ذياب، احمد، (2004)، الموقف الأمريكي من القـــوى النوويـــة الناشـــئة، **مجلـــة السياسية الدولية**، عدد 155، القاهرة، ص 187.

راشد، سامح، (2006)، العرب ونووية إيران، **مجلة الـــسياسة الدوليـــة**، العـــدد 165، القاهرة، ص 124.

راشد، سامح (2004)، إيران في مواجهة الضغوط الخارجيـــة، **مجلـــة الـــسياسة الدولية**، عدد 162، القاهرة، ص 155.

راشد، سامح (2006)، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد نجاد.... حدود التغيير، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 162، القاهرة، ص 39.

ربيع، محمد محمود (1978). مناهج البحث في السياسة، **منشورات كلية القـــانون والسياسة**، جامعة بغداد، بغداد، ص 56.

ربيع، محمد محمود، ومقلد، إسماعيل صبري (1994). **موسوعة العلوم السياسية**، الجزء الأول، جامعة الكويت.

الرشيدي، أحمد (1993). **منازعات الحدود في القانون الدولي: أســـبابها وطـــرق تسويتها**، الطبعة الأولى، منشورات مركز البحـــوث والدراســـات الـــسياسية، القاهرة.

زكريا، حسين (1995)،الترسانة النووية الإيرانية: التهديـــد والمواجهـــة، **مجبـــة كراسات استراتيجية**، العدد (28)، السنة (5)، القاهرة، ص 89.

زيادة، أحمد (1985)، **مقدمة في العلاقات الدولية، مكتبة الأنجلو مصرية**، القاهرة.

السرحاني، خالد، (2005)، مصادر التشدد الإيراني في الأزمة مع الغـــرب حـــول البرنامج النووي، **مجلة مختارة إيرانية**، عدد 64، طهران، ص 42.

السعدون، جاسم، (1996)، "**العلاقات الاقتصادية العربية الإيرانية الراهنة وآفـــاق تطورها**" في كتاب العلاقات العربية الإيرانية: الاتجاهـــات الراهنـــة وآفـــاق

المستقبل، إعداد عبد العزيز الدوري وآخرين، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (52)، بيروت، ص 62.

سويلم، حسام (2006). الملف النووي الإيراني وصراع الصواريخ، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد (66)، السنة (6)، طهران، ص 95.

سويلم، حسام (2008). عامل حسم في الملف الإيراني، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد 91، طهران، ص 65.

سويلم، حسام، (2004)، تطورات البرنامج النووي الصاروخي الإيراني: حالياً ومستقبلاً. **مجلة مختارات إيرانية**، العدد 46، طهران، ص 47.

سويلم، محمد السيد (2006). مشروع الخليج منطقة خالية من الأسلحة النووية، **صحيفة الأهرام**، العدد (53485)، ص 4.

شحاتة، ناصر، (2007). "الحوار السعودي –الإيراني: الدلالات الإقليمية"، **قضايا سياسية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ص 73.

الشهابي، محمد كاظم، (2005). بين واشنطن وإيران- أكثرب من أزمة ثقة، **صحيفة أخبار الخليج**، العدد (2541)، ص 8.

الصدي، بازتاب، (2004)، التقرير التفصيلي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن البرنامج الإيراني النووي، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد (33)، طهران، ص 84.

الضبع، أحمد، (2003). "الاقتصاد.... قاطرة النقاب الإيراني الخليجي"، متوفر على: **on line. Net/101-arabic/ dowalia/namma http://www.islam1.asp.**

عبد الحميد، عاطف، (2003). روسيا وإيران: التفاعل النووي في المساحة الرمادية، متوفر على: **www.islsmonline.net shtml.**

عبد الفتاح، بشير، (2005)، المسألة النووية الإيرانية: تسوية هدنة، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 159، الكويت، ص 36

عبد المؤمن، محمد السعيد (2007). المنظومة الجديدة للسياسة الخارجية الإيرانية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 237، بيروت، ص 87.

العجمي، ظافر محمد، (2006)، **أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه (56)، مركز دراسات الوحدة العربية،.

عطية، ممدوح حامد، وآخرون، (2003). **البرنامج النووي الإيراني والمتغيرات في أمن الخليج**، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.

العلكيم، حسن، (2001)، "قراءة سياسية في العلاقات الخارجية العربية الإيرانية"، **صحيفة الاتحاد القطرية**، العدد (1223)، قطر، ص 8.

العليكم، حسن، (1999)، "السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الإصلاحيين"، **صحيفة الاتحاد القطرية**، 1999/7/27، ص 17.

عنتر، أحمد سامي (2008). **تحليل ملف إيران النووي على أساس نظرية الحركة،** مجلة مختارات إيرانية، العدد 175، طهران، ص 33.

العوالمة، خالد،.(1992). **الثورة الإيراينة وشرعية النظم السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

العيدروس، محمد حسن، (1988). التدخل الفارسي في الشرؤون العمانية، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد 55، الإمارات العربية، ص 25.

العيسوي، أشرف سعد، (2006). "تداعيات الطائفية على الأمن والاستقرار في المنطقة"، **مجلة شؤون خليجية**، ع 47، الرياض، ص 38.

الغفلي، علي، الأبعاد الاستراتيجية لحرب 2003،(2003م-2004م)، **التقرير الاستراتيجي الخليجي**، العدد (35)، ص 11.

فتح الله، حسين (2006)، ماذا بعد صدمة انضمام إيران للنادي النووي؟، **صحيفة الأهرام**، العدد (43597)، القاهرة، ص 4.

فتح الله، حسين (2006). الدبلوماسية والقوة، **مجلة نيوز ويك العربية**، العدد 293، بيروت، ص 19.

فرحات، حسام الدين، (2006). أحوال عربية، **صحيفة الأهرام**، العدد (43506)، القاهرة، ص 3.

فودة، محمد رضا، (1995). **الإستراتيجية والأمن القومي**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة.

فون، نيومن (1986). **نظرية اللعبة والسلوك الاقتصادي**، دار ناووكا، موسكو.

القرار رقم (1969) **إيران ورهان الدبلوماسية النووية**، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، (2008).

القيسي، سعيد (2006). المستهدف: الظواهري أم مشرف، **مجلة الوطن العربي**، العدد (1508)، بيروت، ص 37.

كانتور، روبرت، (1989). **السياسة الدولية المعاصرة**، ترجمة أحمد ظاهر، مركز الكتب الأردني، عمان.

كشك، أشرف محمد، (2004)، رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني، **مجلة مختارات إيرانية**، عدد 162، طهران، ص 29.

كيالي، محمود، (2004)، الاستهداف الأمريكي لإيران- دوافعه وأبعاده في **صحيفة التايمز**، العدد (56521)، لندن، ص 5.

مبيضبن، مخلد، (2007)، الموقف الأمريكي تجاه البرنامج النووي الإيراني، **مجلة دراسات**، الجامعة الأردنية، عمان، ص 73.

مركز الإنجازات الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتريب للدول الإسلامية، (2003)، متوفر عبر. **http:/www.secrtici.org**.

المرهون، عبد الجليل زيد، (2005)، أمن الخليج بعد حرب العراق، معهد الدراسات الدبلوماسية، **سلسلة دراسات استراتيجية**، السعودية.

معوض، نازلي أحمد، (1991)، تركيا وإيران وكارثة الخليج الثانية، مقارنة تحليلية، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد 1، ربيع/ صيف، جامعة الكويت، الكويت، ص 132.

مقلد، إسماعيل صبري (1983). **الإستراتيجية الدولية في عالم متغير: قضايا ومشكلات**، شركة فاطمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت.

نعمة، كاظم هاشم (1988). **الوجيز في الإستراتيجية**، جامعة بغداد، بغداد.

هارت، ليل (1978). **الإستراتيجية وتاريخها في العالم**، ترجمة الهيثم الأيوبي، دار النهضة، الطبعة الأولى، القاهرة.

هاشم، أحمد (1996). عودة القوة الايرانية: عراق جديد . **مجلة شؤون الأوسط**. عدد 54، بيروت، ص 46.

اليمي، أكرم، (2006)، العراق وأخطار النفوذ الإيراني، **صحيفة الحياة (لندن)**، العدد (56321)، لندن، ص 7.

ب. المراجع الأجنبية:

Brochard, E.M.(1924). The Distinction Between Legal And Political Questions. **American Society of International Law**, Washington. Vol No 125. pp 36.

Coral Bell, (1971). **Convention of Crisis, Astudyin Diplomatic Management**, London, Oxford University.

De Visscher, Ch. (1953). **Theories et realties en droit international Public**.

Frens. And J., Newuham. (1999) The Dictionary of World. New York Press.. David Sills. **International Encyclopedia of the Social Science**. The Macmillan Company. Vol. No 3. pp 19.

Grant Hugo, (1970). **Appearance and Reality in International Relations**". olumbia University Press, New York.

Jamsi L. Richardson, (1988). **International Crisis Management**, Colorado, West view, Baulder and London

Robert Jervis, (1976). **Perception and Misperception in International politics**, New York.

Sorensen. Max. (1968) Manual of Public International Law. London..

The World Fact book, CIA Publications 2002: Available on**: http:/www. Cia. Gov/ cia/ Publications/ fact book/ goes/ ir.html** .

Warren Phillips, (1978). The Concept of crisis in International politics, **Journal of peace research**, 15, No. 3.

William B. Quandt, (1977). **Decade of Decision, American Forcign policyh toward the Arab-Israel**; Comflict, 1967-1976., Los Angeles, London University of .Cli Fonia press.

C.V

Sawsan Ghazi AL-Jmaien	سوسن غازي الجماعين

Personal Data : | **المعلومات الشخصية :**

Nationality : Jordanian **Date of Birth : 30 / 5 / 1982** **Place of Birth: Madba – Jordan** Sex : Femal Marital Status : Single	**الجنسية : أردني** **تاريخ الميلاد : 1982/5/30** **مكان الميلاد : الأردن – مادبا.** **الجنس : أنثى** **الحالة الاجتماعية : عزباء**

التعليم :

- **ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة.**
  عنوان الرسالة: الاستراتيجية الايرانية النووية وتأثيرها على الأمن القومي العربي 2000–2007.
- **بكالوريوس في الفقه وأصوله – جامعة مؤتة – الأردن 2002– 2003م . التقدير : جيد .**

العنوان:

المملكة الأردنية الهاشمية – مادبا – حنينا

تلفون البيت : 05/3253330

خلوي : 0777/627494